العود إلى السلوك الجرمي لدى النزيلات المكررات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء

إعداد

جمال بركات الجازي

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل درويش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيـــة

أيار، ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٩ /٢٠٠٩/٤م، بعنوان (العود إلى السلوك الجرمي لدى النزيلات المكررات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء)

الأستاذ الدكتور: خليل درويش رئيساً ومشرفاً ....

أستاذ علم الاجتماع / الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور: مجد الدين خمش عضواً ....

أستاذ علم الاجتماع / الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور: محمد الدقس عضواً ....

أستاذ علم الاجتماع / الجامعة الأردنية

الدكتور: محمد بني يونس عضواً ....

أستاذ مشارك /علم النفس الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور: عايد وريكات عضواً..............................

أستاذ علم الاجتماع/ جامعة مؤته

الإهـــداء

إلى من علّماني ورbbياني صغيراً ، نبع العطاء والمحبة

أبي وأمي

إلى من تربينا سوياً، السند والعزوة

إخواني وأخواتي

إلي رفيقة دربي وأمل المستقبل

زوجتي وبناتي

إلى رمز النخوة والشهامة والفخر،

أهلي وعشيرتي.

جمال الجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خليل درويش الذي لم يبخل علي من جهد ووقت أثناء إعداد هذه الرسالة، وقدم لي الكثير من النصح والتوجيه، الأمر الذي دفعني إلى الجد والمثابرة لإتمام هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور: مجد الدين خمش أستاذ علم الاجتماع / الجامعة الأردنية و الأستاذ الدكتور: محمد الدقس أستاذ علم الاجتماع / الجامعة الأردنية و الدكتور: محمد بني يونس أستاذ مشارك /علم النفس الجامعة الأردنية والأستاذ الدكتور: عايد وريكات أستاذ علم الاجتماع/ جامعة مؤتة الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة فلهم مني كل الاحترام والتقدير.

والتحية الخالصة للجامعة الأم ، الجامعة الأردنية ،والشكر الجزيل إلى رئيس قسم الاجتماع وجميع أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في القسم الذين نهلوا علينا من العلم أجزله، فكانوا السباقين في تقديم المساعدة لي وزملائي الطلبة ، فلهم كل الاحترام والتقدير .

كما أشكر جميع الزملاء والزميلات في جهاز الأمن العام و طلبة الدراسات العليا الذين قدموا لي المساعدة طيلة مدة الدراسة وأثناء إعداد هذه الرسالة فلهم مني الشكر الجزيل.

الباحث

فهرس المحتويـات

قائمـة الجداول

العود إلى السلوك الجرمي لدى النزيلات المكررات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء

إعداد

جمال بركات الجازي

المشرف

الأستاذ الدكتور خليل درويش

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للنزيلات المكررات المحكومات وعلاقة ذلك بعدد مرات العود، والوقوف على أبرز أنواع الجرائم التي يكون فيها العود أعلى نسبة، ومعرفة علاقة جماعة الرفاق بعود النزيلات، وما علاقة وجود قضايا سابقة لأحد أفراد الأسرة بعدد مرات العود، وعلاقة العنف الأسري بعدد مرات العود.

وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، وشمل المسح جميع النزيلات المكررات المحكومات المتواجدات في مركز إصلاح وتأهيل النساء وقت إجراء الدراسة وجمع بياناتها، وكان عددهن (٦١) نزيلة.

- وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وكلاً من (العمر الحالي، مستوى تعليم الأم)، فيما لم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود، وكلاً من المتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الزوجية، الحالة العملية، الدخل الشهري للأسرة، تعليم الأب، مكان السكن).
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود وطبيعة معاملة أقارب النزيلة قبل ارتكابها الجريمة الأولى، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة

إحصائية بعد الجريمة الأولى، وكانت نسبة ممن تعامل معها من الأهل بالود والاحترام بعـد جريمتها الأولى ٣,٣% من النزيلات.

- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مـرات العـود ووجـود صديقات لديهن قضايا سابقة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٠,٨% من النزيلات قد تعرضن للعنف الأسري، بعد ارتكـاب الجريمة الأولى، فيما لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين عدد مرات العود والعنف الأسري.
- أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٠% ممن كان عودهن أكثر من مرتين كانت إجابتهن بأن لـدى أحد أفراد الأسرة قضايا سابقة، وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات إحـصائية بين عدد مرات العود، ووجود قضايا سابقة لأحد أفراد الأسرة.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

١-١: المقدمة:

تعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد المجتمعات ، ومصالحها الأمنية لما لها من آثار سلبية على تطور المجتمعات وتقدمها سواء على الصعيد الإنساني ، أو الاقتصادي ، أو الاجتماعي.

وقد اهتمت المجتمعات الإنسانية منذ الأزل بموضوع الأمن، وأولته اهتماماً بالغاً سواء كان ذلك على المستوى الرسمي ، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والاهتمام بالجريمة والوقوف على أسبابها، وكيف يمكن للمجتمع التقليل منها.

ومن خلال المعطيات الأمنية العالمية في أيامنا هذه ، لا بد من الاهتمام بالجريمة بشكل عام ، وبظاهرة العود إلى السلوك الجرمي بشكل خاص ، التي تتنوع وتتسارع طرق ارتكابها، واختلاف أنماطها ، ودوافعها مما يحتم علينا الوقوف ملياً عند تلك العوامل لأجل خفض معدلات الجريمة وتقليل المخاطر الناجمة عنها.

وعوامل العود إلى الجريمة كثيرة منها: الاجتماعية، والاقتصادية، الثقافية، والنفسية (لمن لديه ميول ذاتية)، وغيرها من العوامل ، كقصور التشريعات القانونية(خالف،١٩٨٧) . لا بد من الوقوف عند تلك العوامل، بقصد خفض أعداد نزلاء مراكز الإصلاح، مما يسبب زيادة عددهم، اكتظاظا ملحوظا في مراكز الإصلاح ، وبالتالي حدوث هبات من العنف، داخل تلك المراكز، زيادة العبء على الدولة، حال حبس معيل الأسرة ، ناهيك عن الآثار السلبية التي تنجم نتيجة غياب معيل الأسرة، تفكك ، وتشرد ، واختلال المنظومة الأسرية وبالتالي زيادة في معدلات الجريمة.

ومع حصول المرأة على معظم حقوقها، منذ بدايات القرن العشرين كحقها في العمل، والتعليم و الحقوق السياسية، مما زاد الاهتمام بالمرأة في ظل المتغيرات الهامة، التي طرأت على وضعها الاجتماعي وتبوءها مكانة جديدة قي المجتمع.

ورغم إجراء العديد من البحوث والدراسات حول المشكلات التي تواجه المرأة ومنها الجريمة ، إلا أن مشكلة العود لم تنل الاهتمام الكافي من اجل الوقوف عند هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها، فجرائم العود بشكل عام، ولدى النساء بشكل خاص، لابد أن تحظى بإهتمام الباحثين، والدارسين، في مجال علم الجريمة ودراسات المرأة .

١-٢: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بكونها تحاول الكشف عن عوامل عود النساء للسلوك الجرمي، ومعرفة فيما إذا كان لجماعة الرفاق أثر في العود للسلوك الجرمي، داخل مركز الإصلاح، أم خارجه، أو المحيط الأسري للنساء، والوقوف على أبرز أنواع الجرائم التي يكون بها العود أعلى نسبةً من غيرها، وما دورها في العود للسلوك الجرمي.

وعلاقة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلات بالعود للجريمة وعلاقة المجتمع بعود النزيلات للجريمة. وعلاقة وجود قضايا سابقة لأحد أفراد الأسرة بعدد مرات العود، وكذلك علاقة العنف الأسري بالعود للسلوك الجرمي.

١-٣: أهمية الدراسة ومبرراتها:

تعد مشكلة العود إلى الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي تؤرق كثيراً من الدول والمجتمعات، لذا لا بد من للدول هنا أن يولوها العناية، والأهمية اللازمة.

(وصانعي القرار والمؤثرين في السياسات الاجتماعية والأمنية)، بقصد التخطيط لخفض معدلات الجريمة ، والحيلولة دون ازديادها بين الأفراد.

وعليه فإن تكرار السلوك الجرمي من الشخص نفسِه، قد يعبر بصورة واضحة عن فشل البرامج الإصلاحية، في المؤسسات الإصلاحية لأنها لم تنجح في دمجه بالمجتمع ، وإبعاده عن العود للجريمة. وعدم اتباعها برامج تأهيلية مدروسة لهذه الغاية ، ضمن خطة عمل متكاملة تهدف إلى معالجة مثل هذه الحالات ، وذلك بعد توضيح وتحديد العوامل المسببة لتكرار ارتكاب الجريمة من الفرد نفسه ، وخاصة مجرمي الصدفة ، والاهتمام بنظرة المجتمع للمفْرج عنهم، وما يعانوه من الوصم بعد الإفراج عنهم والتقليل قدر الإمكان من أثر ذلك على النزيل.

كما أن لبيئة مراكز الإصلاح الأثر الأكبر في العود للجريمة، خصوصاً اختلاط معتادي الإجرام بمجرمي الصدفة والتي يجب أن نتوقف عندها ملياً شرط أن يتم التصنيف على محورين: الأول على أساس نوع الجريمة. والثاني: عزل مجرمي الصدفة عن معتادي الإجرام للجريمة نفسها.

ويتوجب علينا أيضاً، الوقوف عند الجوانب التشريعية وذلك بتشديد العقوبة على المعتادين، وأن يتم الإهتمام بحجم العود على المستوى الرسمي، من خلال إحصائيات مراكز الإصلاح والتأهيل، بغرض معالجة هذه المشكلات الاجتماعية.

ونظراً لندرة الدراسات في مجال العود للسلوك الجرمي لدى النساء، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العربي، اقتصرت هذه الدراسة على النساء، لعدم وجود دراسة مشابهة في الأردن، وذلك لأهمية النساء لأنهن يشكلن ما نسبته نصف عدد السكان تقريباً. (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧)

١-٤: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

١. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية، والديمغرافية للنزيلات المكررات .
٢. الكشف عن العوامل التي تساهم في العود إلى السلوك الجرمي .
٣. مدى مساهمة اختلاط مرتكبة الجريمة لأول مرة مع النزيلات المكررات ، والعود إلى السلوك الجرمي.
٤. مدى علاقة الوصم في تكرار السلوك الجرمي.
٥. الخروج بتوصيات تساهم في التخطيط لعمل مراكز الإصلاح والتأهيل.

١-٥ الدراسات السابقة وذات الصلة:

١-٥-١ الدراسات المحلية:

أ- دراسة (أسامة الصالح ،٢٠٠٦) بعنوان مؤشرات جرائم العود في المؤسسات الإصلاحية الأردنية:

هدفت الدراسة إلى معرفة مؤشرات جرائم العود التي لها آثار اجتماعية ، ومالية بالغة. ولهذا الغرض تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من مركز إصلاح وتأهيل سواقة، عدد أفرادها (٦٤) نزيلاً، تم تطبيق أسلوب الاستبانة عليهم، وذلك لفحص فرضيات تعتبر مؤشرات لجرائم العود.

وكانت النتائج التي لها دلالة إحصائية عند مستوى (α < ٠,٥) هي أن هناك علاقة سلبية بين عمر الجاني لدى ارتكابه أول جريمة ، وعدد جرائم العود. وأن هناك علاقة سلبية

بين عدد جرائم العود ، وعدد السنوات، بعد الإفراج كما أن جرائم العود المالية كانت هي أكثـر الجرائم التي يكررها النزلاء.

ب- دراسة (وفاء حمدان، ٢٠٠١) بعنوان العود للجريمة في المجتمع الأردني دراسة ميدانية اجتماعية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الخصائص الديمغرافيـة، والايكولوجيـة، والاقتـصادية، والاجتماعية لمرتكبي سلوك جرائم العود ، والوقوف على أهم أنماط الجرائم الأكثر تكراراً لدى مرتكبي جرائم العود، وما هي الظروف، دوافع الفرد للعود لإرتكاب الجريمـة فـي المجتمـع الأردني. وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ظاهرة العود، لإرتكاب الجريمة في المجتمع الأردني ، من خلال الكشف عن صور العود ، وأنواعه ، وأنماط العائدين، لإرتكاب الجريمة . وقد كانت الدراسة مقتصرة على الذكور فقط.

و تبين من نتائج الدراسة أن العود، يظهر في صفوف الشباب، وذوي التعليم المنخفض. كما تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب ، وأظهرت النتـائج المتعلقـة بوجـود علاقة بين التفكك الأسري، وعدد مرات العود للجريمة، أما فيما يتعلق بأثر التفكك المعنوي فلا فروق ذات دلالة معنوية بين حدوث خلافات أسرية بين الوالدين ، وبين عـدد مـرات العـود للجريمة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية ، وبين عدد مرات العود للجريمة.

٢-٥-١ الدراسات العربية:

أ- دراسة (عبد العزيز الغريب، ٢٠٠٦) بعنوان ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي:

هدفت الدراسة للتعرف على ظاهرة العود للإدمان في بعض الدول العربية، والتعـرف على النظريات المفسرة، لظاهرة العود للإدمان ، وعلى الخصائص الاجتماعية والاقتـصادية ، والبيئية للعائدين للإدمان، والعوامل المؤثرة على العود للإدمان.

وتم إجراء الدراسة في ثمانٍ دول عربية ، وخـصت المؤسـسات العلاجيـة الخاصـة بمعالجة المدمنين في تلك الدول، واستخدم الباحث النسب ، والتكرارات لإيضاح ، وتفسير كثير من الظواهر المرتبطة بمشكلة البحث ، وعرض متغيرات الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتفاع في أعداد المدمنين في المؤسسات العلاجيـة ، بحيث يزداد العدد سنة تلو الأخرى ، وأظهرت النتائج أن مادة الهروين، من أكثر المواد التـي

حازت على أعلى نسبة تعاطي لدى المدمنين، يليها مجموعة المهلوسات، والحـشيش، وبينـت النتائج أن الفئة العمرية من (٢٠ إلى أقل من ٣٠)سنة هي أعلى فئة ، وكـذلك الحـال لمـن مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية.

العزاب والعاطلون عن العمل حازوا على أعلى النسب. وكذلك الحال بالنسبة للذكور، فهي أعلى منها عند الإناث. وبينت نتائج الدراسة إلى أن عدم إلتزام المدمن مبكراً ببـرامج الرعايـة اللاحقة بما نسبته ١٠٠% ،وكانت أعلى نسبة في الإجابات.

ب- دراسة (عبد الله غانم، ٢٠٠١) بعنوان العود إلى الجريمة "منهج لتفعيل أسلوب التسجيل الجنائي":

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات النزلاء في مراكز الإصـلاح عـن العـودة إلـى الجريمة، ومعرفة نواياهم في حال الإفراج عنهم من أجل الوصول إلى توضـيح العلاقـة بـين الإيداع بمراكز الإصلاح من ناحية ، والعود إلى الجريمة من ناحيـة أخـرى وذلـك حـسب الخصائص الديمغرافية لعينة البحث (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية) ويهدف البحث إلى الدعوة إلى التسجيل الجنائي الدقيق المتضمن متابعة العود ، والعائدين إلى الجريمة.

وأجريت الدراسة على (٣٤٣) من نزلاء مراكز الإصلاح في مصر منهن (٥٣) امرأة. وأظهرت نتائج الدراسة أن ٧٤,٦% من العينة لا ينوون العودة إلى الجريمة، وأظهـرت نتـائج الدراسة أيضاً أن" ٧٦% " من الذكور ، و "٧٧% " من الإناث لا ينوون الرجوع إلى الجريمـة بعد الإفراج عنهم.

وأن الفئة العمرية "٦٠ " عاماً فأكثر أجاب ١٠٠% منهم بأنهم لن يعودوا إلى ارتكـاب الجريمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن ٧٤% ممن لم يسبق له الزواج أجابوا بأنهم لـن يرتكبـوا جرائم بعد خروجهم من مركز الإصلاح.

١-٥-٣ الدراسات الأجنبية:

أ- دراسة (ديمتري ريشموند Demitri Richmond ٢٠٠٦) بعنوان القيود علـى إعـادة إدخال المجرمين العائدين: العوامل المساهمة في العود:

هدفت الدراسة إلى استكشاف القيود في المجتمع، التي تمنع عمليـة إدمـاج المجـرمين العائدين ، والتي تساهم في عودهم إلى الجريمة. تم مقابلة (١٣) أمريكياً مـن أصـل إفريقـي،

واسباني ، وقوقازي. وتناولت المقابلات ثلاث حواجز ، أو قيود شملت التـشريعات ، وأنظمـة الدعم ، والموارد المجتمعية. وتم تحليل البيانات بربط ردود المشاركين بالسجلات والأنماط.

أظهرت نتائج الدراسة أن الفقر ، وتعاطي المخدرات ، والوصمة المرتبطة بالمجرمين السابقين هي أهم العوامل التي تسبب العود. بالإضافة إلى الخبرات التي يكتسبها المجرم داخـل مراكـز الإصلاح ، وتكسبه أثراً سلبيا نفسياً، خاصة مدمني المخدرات.

لم تظهر الدراسة اختلافات الجنس كأثرٍ على عوامل العود على الرغم من أن الرجـال يجدون فرصة عمل أفضل، بعد فترة الإفراج عنهم.

ب- دراسة (كرستيانا رسل Christiana Russell ٢٠٠٦) بعنوان مخاطر العـود: تحليـل استكشافي للمحكمة التعليمية المتعلقة بالشباب:

هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان الخطر التعليمي متنبـأ بـه بخـصوص العـود، بالإضافة إلى المدى الذي يلعبه (الدخل النسبي، والاختلاط العرقي ، أو نوع الجماعة الأثينيـة ، أو الجنس) لتمييز الأشخاص العائدين عن غيرهم. وأجريت الدراسة علـى عينـة مـن (٦٧٥) مبحوثاً متعلقةً بالشباب من المناطق الحضرية التابعة للعاصمة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأشخاص (ذوي الدخل المتدني) أظهروا مـيلاً نحـو العـود إلـى الجريمة أكثر من أصحاب الدخل العالي ، وأظهرت الدراسة نتائج فيما يتعلق بـالعرق بأنـه لا يوجد فروق بخصوص عودهم للجريمة. و لم تظهر الدراسة، أي نتائج داعمة لأخطـار العـود على أساس أثني (الديني) كما أن الجنس لا يؤثر بفروق معنوية على العود للجريمة.

مما تقدم يمكن القول، أن هذه الدراسة جاءت مختلفة عن الدراسات السابقة المحلية حيث أنها اقتصرت على دراسة العود الجرمي عند النساء . في حين اقتصرت الدراسات الأخرى على الذكور فقط . أما بخصوص الدراسات العربية ، والأجنبية فإن الإختلاف يتمثـل فـي مجتمـع الدراسة ، وخصوصيته، واختلاف الفترات الزمنية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة إنها تتناول الخصائص الاجتماعيـة، والاقتـصادية، والديمغرافية، والوقوف على أسباب العود للسلوك الجرمي، الوصم الجرمي لمرتكبات الجريمـة بعد الإفراج عنهن، كما أن هذه الدراسة تختلف بأنها ستأخذ جميع النزيلات المكررات في حـين كانت الدراسات السابقة تعتمد على المسح بالعينة .

١-٦: أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- هل هناك علاقة للخصائص الاجتماعية ، والاقتصادية، والديمغرافية، بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

٢- هل لردة فعل المجتمع تجاه المفرج عنهن علاقة بعدد مرات عودتهن للسلوك الجرمي؟

٣- هل لجماعة الرفاق علاقة بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

٤- هل هناك علاقة بين العنف الأسري وعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

٥- هل هناك علاقة بين وجود قضايا سابقة لأحد من أفراد الأسرة بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

٦- هل هناك علاقة بين عوامل العود وبين عدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

الفصل الثاني

الإطار النظري :العود للسلوك الجرمي

الإطار النظري: العود للسلوك الجرمي

تمهيد:

تعتبر الجريمة أخطر ما يهدد أمن المجتمع، وليس هناك مجتمعاً يخلو منها، وعلينا العمل بكل جهد لوضع الحلول الناجعة لأجل الحد منها، فمشكلة العود تبرز بعد وقوع الجريمة، وتختلف أنماط الجرائم التي يكثر فيها العود، من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر، في المجتمع نفسه، لذلك فهذا الفصل، سوف يتطرق إلى مفهوم العود للسلوك الجرمي، وأنواع العود الجرمي، وسيتناول أيضا، النظريات المفسرة للعود للسلوك الجرمي، التي تلائم طبيعة الدراسة، وكما ستُظهر الدراسة عوامل العود للسلوك الجرمي، وجرائم المرأة.

٢-١ مفهوم العود للسلوك الجرمي:

العود "Recidivism" "حالة خاصة بالجاني، تتمثل في تكرار السلوك الجرمي. يعتبر العود مظهراً من مظاهر الإصرار والتصميم الإرادي الطوعي على ارتكاب الجريمة ويدل على سوء اختيار، وإنتهاك للقانون، مما يستوجب تشديد العقوبة" (أبو زيد، ١٩٨٧،ص: ٤٣٧).

لقد عرف علماء العقاب العود على أنّه "وجوب إخضاع الفرد العائد لمعاملة عقابية أو إصلاحية مختلفة سابقة أو لاحقة، على الجريمة، أي أن يسبق تنفيذ الحكم، الإيداع في مراكز الإصلاح، أو إحدى المؤسسات الإصلاحية، ويشمل ذلك الأحكام الصادرة بالحبس الوقائي، والتدريب الإصلاحي، وغير ذلك من العقوبات أو التدابير الاحترازية والتي تعتبر كسوابق كافية لإدراج ذلك الشخص ضمن فئة العائدين" (أبو زيد، ١٩٨٧، ص: ٤٣٧).

أما علماء الإجرام فقد اعتمدوا تعريف التكرار في تعريف العود أن "العائد هو الشخص الذي سبق الحكم عليه وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواء ثبتت هذه الجريمة رسمياً أم لا" (الألفي، ١٩٦٥).

أما التعريف القانوني للعود "أنه بعد أن حكم على الجاني نهائياً بالعقوبة، من إحدى المحاكم قام بارتكاب جريمة جديدة ثبتت عليه مما استوجب محاكمته من جديد فكأن صدور حكم سابق،في جريمة أخرى سابقة،هو أساس المفهوم القانوني" (أبو زيد،١٩٨٧،ص: ٤٣٧) ومن الزاوية القانونية فإن العود إلى الجريمة يختلف عن التعدد، فالعود يتطلب صدور حكم قضائي نهائي، في حين إن التعدد لا يشترط ذلك، في كل الأحوال فإن هاتين الحالتين تمثلان الحالة غير السوية للمجرم، في حين يمكن القول أن العود للجريمة هي بسبب العقوبة السابقة، حيث أنه تعلم

فنون الجريمة داخل مراكز الإصلاح نتيجةً لإختلاطه بالجماعات الإجرامية الموجودة في مراكز الإصلاح، ويشترط في العود أن يرتكب المجرم جريمة جديدة بعد أن صدر عليه حكم قـضائي في قضية سابقة (عبيد، ١٩٧٤).

وتأسيساً على ما سبق فإن الدراسة ستعتمد التعريف التالي للعود:القيام بارتكاب جريمـة بعد المرة الأولى بعد إصدار حكم قضائي باتّ على شخص معين. وكذلك فإن العائد هـو ذلـك الشخص الذي ارتكب جريمة وصدر بحقه حكم قضائي باتّ بعدها عاد وأرتكب جريمة أخرى.

٢-٢: المفاهيم الإجرائية للدراسة:

١- العود: ارتكاب الجريمة، بعد المرة الأولى التي تم إصدار حكم قضائي باتّ على شخص معين. العائد هو ذلك الشخص الذي ارتكب جريمة وصدر بحقه حكم قضائي باتّ، وعاد وأرتكب جريمة أخرى.

٢- السلوك الجرمي: ذلك الفعل السلبي الذي يمارسه الفرد، ويعتبر فعلاً خارج عن ضوابط الجماعة التي يعيش بينها ويكون الفعل فيه خروج على القانون يوجب العقاب.

٣- مركز الإصلاح: المكان الذي تقضي فيه النزيلات مدة المحكوميـة حـسب القـوانين والأنظمة المعمول بها.

٤- المحكوم: هو الفرد الذي حكم عليه بحكم قضائي بات، صادر عن محكمـة مختـصة، وينفذ بحقه الحكم بموجب القانون.

٥- النزيل: الفرد الموجود قصراً داخل مركز الإصلاح بناء على أمـر أو حكـم قـضائي لقضاء مدة المحكومية حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.

٦- التكرار: معاودة ارتكاب جريمة أو فعل ضار يعاقب عليه القانون.

٣-٢ أنواع العود:

ينقسم العود إلى أربعة أنواعٍ رئيسة هي:

أ- العود العام والعود الخاص:

من ناحية نوع الجريمة فالعود ينقسم إلى قسمين، العود العام ويكون بارتكاب الـشخص لجريمة جديدة مختلفة عن الجريمة الأولى، وهنا يعتبر الفرد عائداً، أما العود الخـاص فتكـون الجريمة الجديدة مماثلة لنوع الجريمة السابقة وهنا يعتبر الفرد عائداً.

ب- العود المؤبد والعود المؤقت:

ينقسم العود من حيث الزمن الذي تقع فيه الجريمة إلى نوعين، عود مؤبد، وعود مؤقت، فالمؤبد يكون الزمن بين الجريمة الأولى والثانية ليس ذو أهمية، فطول المدة لا يعتد بها مهما طالت الفترة بين الجريمتين، فالشخص يعتبر عائداً.

أما العود المؤقت فَيشترطُ لاعتبار الشخص عائداً، أن لا يكون قد مضى على ارتكابه الجريمة الجديدة مدة طويلة بعد أن صدر حكم قضائي عليه في جريمة سابقة.

جـ- العود البسيط والعود المتكرر:

وينقسم العود من حيث عدد الجرائم، إلى نوعين، العود البسيط، أي أن يكون تشديد العقوبة الجديدة مبنياً على وجود حكم سابق واحد، أما العود المتكرر، أي أن يكون تشديد العقوبة الجديدة وجود أكثر من حكم سابق.

د- العود المقصود وغير المقصود:

وينقسم العود من حيث توافر القصد الجنائي من عدمه إلى نوعين، عود مقصود ويشترط فيه توفر القصد الجرمي في الجريمتين السابقة، الصادر فيها حكم قضائي والجديدة التي ارتكبها حديثاً، أما العود غير المقصود، فإنه يشترط أن تكونا الجريمتين الأولى التي صدر بها حكم قضائي والجديدة غير مقصودتين. (عبيد، ١٩٧٤) (السماك، ١٩٨٥).

الحكمة في تعدد العقوبات نتيجة لعدد الجرائم المرتكبة من الشخص نفسه لكي تكون رادعاً له وعدم العودة لإرتكاب جرائم أخرى وحافزاً للذين ارتكبوا الجرم لأول مرة لكي لا يعودوا لها مرة أخرى (عبيد، ١٩٧٤).

٢-٤ النظريات المفسرة للعود للسلوك الجرمي:

٢-٤-١ نظرية المخالطة الفارقة:

تعد نظرية المخالطة الفارقة من أهم النظريات التي تفسر العود للجريمة والتي تبين أن الفرد الذي يتعرض للأنماط السلوكية الجرمية أكثر عرضة لإرتكابه للجريمة والعودة لها من الأشخاص الذين لا يتعرضون للأنماط السلوكية الجرمية.

ويعد العالم أدوين سذرلاند (Edwin SutherLand) رائد نظرية المخالطة الفارقة، حيث يركز على عملية التعلم، فالاختلاط يجعل الفرد يتعلم، فمنهم من يختلط بجماعات إجرامية

فيتعلم السلوك المنحرف ومنهم من يختلط بجماعات سوية فيتعلم احترام القانون، هذا ويعـارض (سذرلاند) الآراء التي تقول بأن السلوك المنحرف يمكن أن يفسر بالحاجة لدى الفرد، على سبيل المثال تفسير جريمة السرقة لأن الفرد بحاجة إلى المال (عبد الستار، ١٩٧٧).

ويقول (سذرلاند) أن هناك اتجاهين أحدهما سلبي يدفع بالفرد إلـى ارتكـاب الجريمـة والآخر إيجابي يدفع بالفرد إلى الابتعاد عن الجريمة، حيث أن الاتجاهات السلبية تهيـئ للفـرد ارتكاب الجريمة، أما الإيجابية فتمثل القوة الرادعة التي تمنع الفرد، فإن رجحت كفة الاتجاهات السلبية فالفرد هنا يصبح مجرماً (الدوري، ١٩٨٤).

ويركز (سذرلاند) على أن الدوافع الفردية والمحفزة للسلوك الإنساني هي واحدة سـواء كانت تؤدي إلى السلوك الجرمي أم لا، وعليه يجب عدم النظر إلى تلك الدوافع والمحفزات التي تدفع الفرد لإرتكاب الجريمة (الدوري، ١٩٨٤).

إن ابتعاد المجرم عن المجموعات الضابطة داخل المجتمع، والتي يمكن أن تقوم بتطوير سلوكه نحو الجريمة وإتصاله بالجماعات الجرمية التي تخالف القانون، سيظهر أثره عليه جليـاً، وتكون فرصة عودته للجريمة كبيرة، لأن النزيل يكون مهيأً للعودة بسبب ظروف تواجـده فـي مراكز الإصلاح. اقتصادية كانت أم غيرها، لأنه يتعرف على أنواع جديدة من الجرائم قد إليهـا ويمكن أن يرتكبها بعد خروجه من مراكز الإصلاح (الألفي، ١٩٦٥).

وقد حدد (سذرلاند) نظريته (المخالطة الفارقة) في تسع بنود:

١- السلوك المنحرف مكتسب.

٢- السلوك الجرمي يتم عن طريق التعلم والتواصل مع أشخاص آخرين تربطهم بالمجرم علاقة مباشرة.

٣- السلوك الجرمي يتم اكتسابه داخل جماعات تكون علاقة المودة عنوان أعضائها.

٤- عملية تعلم الجريمة تتضمن الوسائل الفنية لإرتكاب الجريمـة و توجيـه محـدد للـدوافع والمحفزات والمبررات.

٥- التوجيه المحدد للدوافع والمحفزات يتم اكتسابه من تعريفات القواعـد القانونيـة باعتبارهـا ملائمة أو غير ملائمة.

٦- يصبح الشخص منحرفاً بسبب توصله إلى مجموعة خيارات أو تحـديات تجعـل مخالفـة القانون مسألة ملائمة وهي تفوق الخيارات التي تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة أو غير ملائمة، وهذا هو مبدأ المخالطة الذي يشير إلى الارتباطات الجرمية وغير الجرمية، فعندما يكون الشخص مجرماً يكون ذلك عائداً إلى اتصالاته بالنماذج الجرمية، وابتعاده عن النماذج غير الجرمية.

٧- يمكن للاختلاط أن يتفاوت من حيث التكرار والأولوية والكثافة والقوة.

٨- تتكون عملية تعلم السلوك الجرمي من الاختلاط بنماذج جرمية وغير جرمية أي إن عمليـة تعلم السلوك الجرمي لا تقتصر على التقليد فقط.

٩- السلوك الجرمي يتمثل في التغيير عن القيم العامة، لذلك لا يمكن أن يفسر من خـلال تلـك القيم لأن السلوك غير الجرمي يمثل نفس الاحتياجات والقيم (جابر، ١٩٨٣).

ويؤخذ على نظرية المخالطة الفارقة على أنها تركز على أن السلوك الجرمي هو نتيجة التعلم، وأهملت العامل الشخصي، الذي يلعب دور لا بأس به في ارتكاب الجريمـة (الـسمري، ١٩٩٢).

مما سبق يتبين بأن نظرية المخالطة الفارقة تركز على عملية التعلم للسلوك الجرمـي، سواء كان ذلك من خلال الاختلاط بالجماعات الجرمية أو بالبعد عن مصادر الضبط الاجتماعي، والنظرية أهملت العوامل الفردية التي يمكن أن يكون لها دور في الدفع بارتكاب الجريمة، فـي بعض الأحيان ولا بد من الاخذ بجميع العوامل المساهمة بالجريمة.

٢-٤-٢ نظريات الوصم (Labeling theories):

يعـود أصـل نظريـة الوصـم إلـى مـا كتبـه العـالم (فـرانكلين تاننبنبـاوم) (Franklin Tannenbaum) عام ١٩٣٨ بأن المجرم يكون من خلال طبيعة تعامل الآخـرين معه، من خلال التأثير المتبادل بين الفرد والسلوكيات التي يمارسها الآخرون وانعكاسات ذلـك على أفعاله وسلوكياته.

ويعرف الوصم بإنه "عبارة عن إلصاق صفة أو تهمة سلبية، كصفة جـانح أو مجـرم بالشخص، مما يختلف شدة وأثراً وإستمرارية بناءاً على الجهة (الشخص أو الجماعة) التي تقوم بعملية الوصم وعلى نوع الفعل والفئة التي ينتمي إليها الموصوم" (كـارة، ١٩٩٢، ص: ٣١٩).

أي إن الوصم صفة تطلق على الفرد الذي تم وصمة من قبل الآخرين، جزاء ما قام به من أفعال تخرج عن قواعد الجماعة.

العالم بيكر (Beker) أهتم بالكيفية التي من خلالها يتم وصم الأشخاص بالانحراف ويركز هنـا على المجتمع وردود أفعاله، ويبتعد عن الفرد وأفعاله، ويرى بيكر أن الجماعـات الاجتماعيـة تخلق الانحراف، بإيجاد القواعد التي يعد عدم الالتزام بها، يشكل الانحراف وأن المنحرف الذي تم وصمة، نتيجة لعدم تقيده بالقواعد التي تم وضعها من قبل الجماعة التي ينتمي إليها، فبسلوكه خلق ردة فعل أفراد الجماعة وليس مهماً نوع الفعل الذي مارسه (وريكات، ٢٠٠٤).

وتختلف شدة تأثير الوصم بناءاً على ما قد تحققه الجماعة من إلـصاق صـفة الوصـم بالفرد وطبيعة الوصم فيما إذا كان سلبياً أم إيجابياً فالأثر السلبي يكون أشد وأقوى علـى الفـرد (كارة، ١٩٩٢).

الوصم يكون نتيجة رد فعل المجتمع على الفعل، الذي مارسه الفرد فمثلاً بعض الأفعال التي يرتكبها شخص معين يوصم عليها الشخص في مجتمع معين بينما نفس الفعل في مجتمـع آخر، لا يتم وصمه.

والوصم يكون من منطلق الاتجاه التفاعلي والذي يكون السلوك الانحرافي فيه ظـاهرة نسبية لا تخرج عن قواعد الجماعة وقيمها، حيث إن الأنماط السلوكية غير المألوفة لدى الجماعة هي خروج عن قواعدها التي وضعتها، فمن يخرج عن تلك القواعد يوصم بالانحراف ويعتبـر من وجهة نظر الجماعة منحرف سلوكياً، والانحراف يعتمد على رد فعل الآخـرين (الـدوري، ١٩٨٤).

وعادة ما ينكر الأفراد المنحرفون سلوكهم المنحرف، ويقوموا بتبرير سـلوكياتهم علـى أنها عادية وبسيطة، ولا تخرج عن المألوف من وجهة نظرهم (السمري، ١٩٩٢). العالم أدوين لمرت (Edwin Lemert) يرى أن السلوك المنحرف هو ناتج عن عملية الـصراع الثقـافي، وذلك ضمن تنظيم إجتماعي معين ويتوقع أن يكون في ثلاثة اشكال، فإما أن يكون على مستوى الفرد، أو على مستوى الظروف، أو على المستوى الكلي للتنظيم الاجتماعي، فـالفردي يمكـن اعتبار الفرد وما يتعرض له من عوامل نفسية وضغوطات، أما الظرفي فهو نتيجة للـضغوطات البيئية والعوامل الظرفية التي يمكن أن تحصل له، فليس لديه خيار كبير للتأني والاختيار، أمـا الانحراف الذي يقع على المستوى التنظيمي للمجتمع فهذا النوع من السلوك، يكون مـن خـلال الثقافة السائدة في ذلك المجتمع ويكون الانحراف أسلوب حياة لتلك الجماعة، والفـرد باندماجـه بجماعة تسودها السلوكيات الجرمية فإنه يندمج فيها ويحاول الانفصال عن المجتمع الكبير بشكل

تدريجي وهنا يظهر رفض ذلك الفرد لردود فعل المجتمع مقابل سـلوكه الجرمـي (الـدوري، ١٩٨٤) ولقد ميز لمرت بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي، فالأولي عبارة عن موقـف عرضي غير مخطط له مسبقاً، أما الانحراف الثانوي، فإنه يكون عندما يستخدم الشخص السلوك المنحرف سواء كان للدفاع أو الهجوم، للمشاكل التي صنعها رد الفعل ويكون هنـا الانحـراف الثانوي محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية، ما بين الشخص وانحرافه وبـين رد الفعـل الاجتماعي لهذا الانحراف (وريكات، ٢٠٠٤).

إن الفرد عندما يندمج في الجماعة الجرمية تتولد لديه ثقافة جديدة، تكون السائدة في تلك الجماعة، فما يعتبر خروج عن المألوف في المجتمع، يعتبر داخل الجماعة أمـر عـادي، بـل ويعطوا لأنفسهم مبررات حسب طريقتهم الخاصة.

لم يفرق لمرت بين الوصم المتعلق بالظواهر الجرمية، والوصـم المتعلـق بـالأمراض الاجتماعية والنفسية (الأشخاص الموصومون بالجنون، والإعاقات وغيرها) وتم تحديد الوصـم في مبدأين:

١- مبدأ المفاضلة أو التمييز حيث يتم وضع الشخص الموصوم في جهة، ومجموعة منفـصلة عن الجهة أو المجموعة التي ينتمي إليها بقية أفراد المجتمع، وغير الموصومين في جهـة أخرى.

٢- مبدأ تحديد الهوية التي تؤثر في تحول شعور الفرد وتقييم ذاته (كارة، ١٩٩٢).

ويوضح ادوين شور (Edwin Schur) أن هناك ثلاث جهات يأخذ بها الفرد المنحرف بعين الاعتبار لعملية الوصم الجرمي:

١- الناس الذين لهم مكانة خاصة في حياة الفرد، وهنا يكون الوصم غير الرسـمي مـن قبـل هؤلاء على الفرد.

٢- سلطات الضبط الاجتماعي، وهنا يكون الوصم غير الرسمي، ولها القدرة على التأثير علـى حياة الفرد.

٣- المجتمع ككل، وهنا يكون لهذا المجتمع ثقافة خاصة، فمن يخرج عن المألوف يعتبـر ذلـك خروج عن القواعد والضوابط التي تخص الجماعة، فبالتالي ما يحدده المجتمع أنـه سـلبي يجب على الفرد، الابتعاد عنه وعدم ارتكابه (وريكات، ٢٠٠٤).

إن جماعات الضبط الاجتماعي مهمة في حياة الفرد، وهي ذات تأثير قوي عليـه فـلا يعقل أن لا يتأثر الفرد بمحيطه الاجتماعي أو الرسمي لأن ذلك يتعلق بالمكانة التي يحتلها.

يرى هارولد جارفنكل (Harold Garfinkel) أن الجماعة تحاول أن تؤثر فـي الفـرد المنحرف، وتشعره بالفعل الذي قام به، ومحاولة إحباطه ووضعه في دائرة الإحراج، وبالتـالي فإن ذلك يؤثر سلباً على الفرد وردة فعله، تجاه المجتمع وإن المجتمع لا يهدف التقليل من أهمية الفرد والحط من مكانته، وإنما يهدف إلى إعادة بناء شخصية الفرد وغرس الـدوافع الإيجابيـة وإصلاحه وعلاجه من أجل إعادة اندماجه في المجتمع (كارة، ١٩٩٢).

إن الشخص الجانح يتكون لديه نوع من الشعور بالذات يتطابق وسلوكه، ويـؤثر ذلـك الشعور على مركز الفرد في الجماعة التي ينتمي إليها، وما قد ينتج من استنكار لسلوكه من قبل الجماعة، ونتيجة لسلوكيات الفرد فإنه يتم إعادة تقييم وضعه بين أفراد الجماعة، وما مدى شـدة الهجوم الذي يتعرض له، أو القبول الذي يلقى استحسان الجماعة نتيجة لسلوكياته أي أن إلصاق هوية جديدة بالفرد، يعتمد على مستواه الاجتماعي ومكانته بين أفراد جماعته (كارة، ١٩٩٢).

وبناء على رد الفعل، الذي يصدر عن الفرد نتيجة لردود الأفعال التـي صـدرت مـن الأفراد (الجماعة)، المقصود منها القيام بأفعال ضده.

قيام الجماعة بإبعاد الشخص معنوياً عن الجماعة كونه يختلـف معهـا فـي الـصفات والشخصية، وبعدها يوصم بالانحراف، هنا يتولد لدى الفرد شعور بأنه إنسان غير سوي وأنـه شخص منحرف ونتيجة لسلوكيات الجماعة التي ينتمي لها الفرد وشعوره بأنه غير مرغوب به، فإنه يبحث عن جماعة تتناسب والشعور الذي اكتسبه (الانحراف) وهنا يندمج مـع الجماعـات الجرمية ممن هم موصومون بالانحراف، ويقوم بممارسة الأفعال التي تمارسها الجماعة الجديدة التي انضم إليها (جماعة المنحرفين) وتكون تلك الأفعال محببة من قِبلهم ولها تبريراتها الخاصة عندهم، وهنا تقف جماعة المنحرفين وتؤازره ضد الجماعة الأولى (المجتمع) وتقـوم بتعظـيم الثقافة الفرعية للجماعة الجرمية (كارة، ١٩٩٢).

إن الفرد يأخذ مكانة اجتماعية جديدة بعد أن يتم وصمه بالانحراف، سـواء كـان لـدى الجماعة الأولى، أو الجماعة الجديدة (جماعة المنحرفين)، ويحدد المركز الاجتماعي الجديد قوة ردة الفعل الناتجة من القيام بفعل خارج عن قواعد الجماعة.

٢-٥- عوامل العود للسلوك الجرمي:

٢-٥-١ العوامل الاجتماعية:

مع تعقيدات الحياة، وإنتقال نمطها من الزراعي إلى الصناعي بدأت وبدأ الأفراد بالابتعاد نوعاً ما عن قواعد الضبط الاجتماعي، وبرزت عادات جديدة يصعب على الأفراد الالتزام التام بها وبالضوابط السابقة، مما أحدث إرباك للفرد، فالفرد الـذي لا يلتـزم بالقواعـد والـضوابط للجماعة يكون بنظرهم خارج عليها، ويكون سلوكه منحرفاً (عبيد، ١٩٩٣).

ويمكن أن نتناول العوامل الاجتماعية من خلال المحاور التالية:

أ- الأسرة:

تعد الأسرة اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، فمنها ينطلق الفرد وتبدأ منهـا المرحلـة الأولى للتنشئة الاجتماعية، فإذا كانت الأسرة سليمة فإن الفرد يخرج فـي بداياتـه بعيـداً عـن الجريمة.

فالأسرة تعتبر الأهم في تحديد اتجاه الفرد نحو ارتكاب الجريمـة أو الابتعـاد عنهـا، والأسرة السليمة التي يسودها الاحترام وحرية الرأي والرحمة والاطمئنان يكون الفرد فيها أقـل عرضة لإرتكاب الجريمة، بينما الأسر التي يوجد بها الخصام وعدم الاحترام والعنف الأسـري عنوانها فهذه الأسر يكون الفرد فيها عرضة لارتكاب الجريمة (عبد الستار، ١٩٧٧).

التفكك الأسري يكون إما بتواجد الأبوين معاً أو بوجود أحدهما في الأسرة أو غياب كلي لهما، فمع غياب أحد الوالدين، أو الاثنين معاً عن الأسرة، فإن الفرد يفقد أهم مصادر الرعايـة، لأن من يقوم بتوجيه الأبناء وتقويم أخطائهم وإرشادهم إلى الطريق الصحيح هم الوالدين وهذا ما يفتقر إليه الأبناء داخل الأسر المتفككة.

أما في حال تواجد الوالدين في الأسرة فإن طبيعة العلاقات بين الوالدين مهمة للفرد، فإذا كانت إيجابية فإنه يسود الأسرة الود والاحترام، أما إذا كان هناك علاقات سيئة بينهم فإن ذلـك يؤدي إلى وجود عنف أسري وبالتالي يشعر الفرد بالظلم وهنا يتجه نحو السلوك الجرمي (عبـد الستار، ١٩٧٧).

كما أن بعض سلوكيات الوالدين مع الأبناء يمكن أن تدفع بهم إلى ارتكـاب الجريمـة، فعلى سبيل المثال ضربهم أو إهانتهم أو المعاملة القاسية أمام الآخرين، ذلـك التـصرف يـدفع بالأبناء إلى الهروب خارج المنزل كرد فعل، وبالتالي يكونوا عرضـة للإنحـراف وارتكـاب

السلوك الجرمي (عبد الستار، ١٩٧٧) و لا يعني أن الأب المجرم يجب أن ينجب أطفالاً مجرمين، لأن تفسير ذلك يرجع السلوك الجرمي للوراثة، والواقع أن السلوك الجرمي مكتسب، ويكون عن طريق التدريب وذلك من خلال تواجد العنف داخل الأسرة، ويقوم الأبناء أحياناً إلى تقليد الأبوين، وهنا يرتكبوا السلوك الجرمي عن طريق التقليد (السراج، ١٩٨٥).

إن التفكك المادي للأسرة يؤدي إلى فشل الأسرة وعدم قيامها بدورها في تأهيل الأبناء وإبعادهم عن الجريمة، وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الطلاق وجرائم الأبناء (بلال، ١٩٨٥).

إن غياب المعيل للأسرة بدخوله إلى مركز الإصلاح، يفقدهم الرعاية الاجتماعية المناسبة، فعدم توفر مصدر دخل للأسرة في حال دخول معيلها للسجن يجعل تلك الأسرة عرضة للتشرد، ويكون أفرادها أقرب للإنحراف، بسبب الظروف التي يمرون بها وخصوصاً إذا كانت فترة السجن طويلة (خليفة، ١٩٦٢).

مما تقدم فإن الأسرة هي المرحلة الأولى التي ينطلق منها الفرد، فإذا كانت بداياته سليمة فإن سلوكه نوعاً ما سيكون في الاتجاه الصحيح مستقبلاً، فالأسر التي يوجد بها أشخاص منحرفين أو يوجد بها عنف يكون أثر ذلك سلبي على أفرادها، على عكس الأسر التي يسودها الاحترام والتراحم الذي يكون أثره إيجابياً على السلوك المستقبلي لأفرادها، فالتماسك مهم لأفراد الأسرة، وعادة ما يجد الأبناء أنفسهم يقلدوا الوالدين في سلوكياتهم، فإن كانت في الطريق الصحيح فإن الأبناء سوف يكونوا بعيدين عن السلوك الجرمي، أما إذا كانت السلوكيات سلبية، فإن اتجاه الأبناء السلوكي سيندفع نحو الجريمة وهذا ليس في كل الحالات ولكن سيكون تأثير المحيط الأسري كبير على الأفراد.

ب - المدرسة:

تعتبر المدرسة الأسرة الثانية التي يعيش فيها الأبناء بعد الأسرة ويمضي الفرد فيها وقتاً طويلاً، وعليه تتكون العلاقات المدرسية بين الطلاب أنفسهم، وبين معلميهم الأمر الذي يجعل المعلم يقوم بدور الأب أثناء تواجد الطلاب على مقاعد الدراسة. ولما للتعليم من أهمية كبرى في حياتنا فأن المدرسة تعد محطة مهمة في حياة الأبناء وتحديد مصير حياتهم المستقبلية، فالنجاح أو الفشل يتوقف عند هذه المحطة الهامة، ويكون الطالب في هذه المرحلة متأثراً بمعلميه فإذا وجد منهم معاملة حسنة داخل أسوار المدرسة، سيكون دافعاً له لجعل المدرسة بيئة جاذبة، أما إذا تعامل معه المعلم بقسوة أو إهمال سيؤدي إلى عدم اهتمام الطالب، لذلك، فالقسوة تولد لديه

شعور بالفشل وعندها يتعرض للصحبة المدرسية السيئة التي قد تدفع به إلى ارتكـاب الجريمـة وفي حال اندفاعه لتلك الفئات فإنه سيعاود ارتكاب الجرائم (عبد الستار، ١٩٧٧).

مجتمع المدرسة يؤدي وظيفة تربوية وتهذيبية، تساعد في تنشئة الفرد نـشأة صـحيحة وذلك عبر الساعات التي يقضيها في المدرسة، ويقوم المعلم بهذا الدور عن طريق تلقين الطلاب المثل العليا والقيم الأخلاقية (بلال، ١٩٨٥).

مما تقدم فإن المدرسة تعد المحطة الثانية في حياة الفرد، وهي مرحلـة مهمـة، فمنهـا ينطلق الطفل في تعلم الأشياء الجديدة في حياته ويختلط بمن هم في جيله من مختلـف الأسـر، ويأخذ عنهم بعض السلوكيات وتكون المحطة المهمة في تكوين جماعـة الأصـدقاء، كمـا أن الظروف التي يمر بها الطفل في مدرسته تؤثر في سلوكياته، إما إيجاباً أو سلباً، فإذا كان يُعامل بالعنف داخل المدرسة فإن ذلك سيؤثر على مدى تلقيه للأشياء الإيجابية من معلميه وسيكون ذلك عامل منفر للطفل، وبالتالي سيتجه للسلوك الجرمي.

ج- جماعة الأصدقاء:

لعل جماعة الأصدقاء من أهم الفئات المهمة في حياة الفرد بكافة محطاتها، فمنذ بدايـة الفرد سواء كان ذلك من خلال علاقاته بالجيران، أم أصدقائه بالحي، أم المدرسة أم في العمـل، فإن اختلاطه بالأفراد ذوي السلوك الحسن يكون أثره إيجابياً على الشخص وعلى سلوكه أما إذا كان اختلاطه مع ذوي السلوك السيء من الأصدقاء، سيكون تأثيره سلبياً عليه وعلـى سـلوكه المستقبلي.

جماعة الأصدقاء يكون تأثيرها متبادلاً بين الأفراد، حيث يؤثر كل فرد علـى الآخـر، سواء كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً، فإذا كانت المثل العليا والمبـادئ القويمـة تـسود تلـك الجماعة، تأثر بها الأعضاء ايجابيا، أما إذا كانت الجماعة تمارس الأعمال غير المشروعة، فإن تلك الجماعة تكون تحت وطأة ارتكاب الجريمة وكذلك الحال إذا كان أحد أفراد جماعة الأصدقاء ممن يمارسون ارتكاب السلوك الجرمي، فإن تأثيره سيكون قوياً على أفـراد الجماعـة (عبـد الستار، ١٩٧٧).

إن الأشخاص العائدين ليسوا من نمط جرمي معين، وإن المجرمين المحترفين يركزون على النشاط الجرمي في حياتهم، ويمارسون ذلك بمفردهم أو من خلال جماعات جرمية منظمة، وهذا يدل على قوة تأثير جماعة الأصدقاء (عريم، ١٩٧٧).

جماعة الرفاق تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة للمجرم، فتقدم الجماعة له ظروفاً اجتماعية حسنة بدلاً من الظروف السيئة التي يعاني منها أثناء تواجده مع أسرته، وخصوصاً في نوعية المعاملة، فما يجده عند جماعة الرفاق، لا يجده عند الأسرة، كما أنه يتمتع بمكانة عالية بين الرفاق مما يجعل انتمائه أقوى للجماعة، مما كان عليه انتمائه للأسرة، هذا القبول من جماعة الرفاق يدعم العلاقة بين الفرد والجماعة (السيف، ١٩٩٦).

أثبتت بعض الدراسات أن العلاقة القوية بين المجرم والجماعة، اعتماداً على كثرة اللقاءات بينهم، فإنه يتحدد اتجاه المجرم نحو أي نوع من الجرائم وعادة ما يكون نفس النمط الذي تمارسه تلك الجماعة (السيف، ١٩٩٦).

رفقاء السوء في مركز الإصلاح أو ممن لهم سوابق جرمية، قد يؤثروا على الأشخاص الذين أفرج عنهم، حيث يكون تأثيرهم أكبر أثراً في الفترة الأولى للإفراج، وخصوصاً عندما لا يتوفر لذلك النزيل أي مصدر للرزق، وعدم توفر فرصة عمل بسبب القضايا الجرمية السابقة لديه،عندها يأتي دور هؤلاء في محاولة إعادته للجريمة (الألفي، ١٩٦٥). كما أن العودة إلى الجريمة لا يمكن أن تتم إلا إذا كان هناك استعداد لدى الشخص للعودة بالإضافة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها (الألفي، ١٩٦٥).

يتبين مما تقدم أن جماعة الأصدقاء تؤثر في سلوكيات الفرد، فمن يخالط الأشخاص ذوي السلوك الحسن يكون التأثير عليه إيجاباً، وتكون تلك الجماعة هي المثل الأعلى له، وخلافاً لذلك فإن التأثير سيكون سلبي، كما يتوجب على أفراد المجتمع مراقبة أفرادهم وتقديم الدعم لهم من أجل أن لا ينحرفوا ويتجهوا إلى الجماعات الجرمية ذات السلوك السيء، والتي عادة ما ترحب بأي فرد قادم إليها وتقوم باستقطابه وتبرر له سلوكه السيء، وتصور له المجتمع على أنه هو السيء الذي لم يهتم به.

د - بيئة مركز الإصلاح:

يعد مركز الإصلاح بيئة عرضية مفروضة على الفرد، ويتحدد مدى تأثير مجتمع مركز الإصلاح على تطوير الشخصية الجرمية للمجرم، وهو ما يتوقف عليه عودته للسجن.

ويرجع البعض إلى أن العقوبات السالبة للحرية تعمل على انتزاع العوامل الإجرامية، وهذا يعني إصلاح الفرد المحكوم وتأهيله للحياة الاجتماعية حال الإفراج عنه، وهذا ينفي إحتمالية العود للجريمة إلى حد ما، إذا نجحت العقوبة في تحقيق ذلك- يمكن القول- أن مركز

الإصلاح من عوامل الإصلاح لا من عوامل الإجرام، أما إذا حدث غير ذلك فمركز الإصـلاح يعد من عوامل الإجرام المساعدة (الشاذلي، ١٩٩٣).

حينها يجب أن نركز على الجماعات الجرمية داخل مركز الإصلاح، واخـتلاط الفـرد معها من الممكن أن يتأثر بارتكاب السلوك الجرمي، والعودة مرة أخرى له، بفعل الاحتكاك مـع المجرمين معتادو الإجرام، وبينت بعض الدراسات أن علاقات الصداقة بين النزيلات واضـحة داخل مجتمع مراكز الإصلاح، على الرغم من أن الكثير من النزيلات الجدد يتوجس لهن هاجس الخوف من الاتصال بنزيلات مركز الإصلاح عند دخولهن إليه، إلا أن ذلك الخوف سرعان ما يذهب، عندما تنسجم النزيلة مع نزيلات مركز الإصلاح وتقوم بانتقاء زميلاتها، وذلك بناءاً على العمر أو المنطقة الجغرافية أو نوع الجريمة (غانم، ١٩٨٨).

ومع وجود التصنيف داخل مراكز الإصلاح، فإن نـزيلات المهجـع الواحـد يتمـتعن بصداقات قوية خصوصاً من كانت جرائمهن متشابهة، فالصداقة تكون قوية إلى حد مـا، فهنـا تكون الميول واحدة وهناك علاقات بين النزيلات من اللّواتي تختلف جـرائمهن عـن بعـضهن البعض (غانم، ١٩٨٨) ويمكن القول أن الخطورة تكمن في اختلاط النزيلة بنـزيلات أخريـات ممن هن على دراية ومعرفة بفن الإجرام، عندها تكون النزيلة أكثر عرضة للعـود للجريمـة، وذلك بسبب تأثرها بالنزيلات الأخريات مما يعزز أن الاختلاط داخل مجتمع مركز الإصلاح له أثر كبير على النزيلات في العود إلى الجريمة.

الصداقة داخل مركز الإصلاح تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية، وتكسب النزيلة الجديدة ثقافة مختلفة، وهي ثقافة مركز الإصلاح وتؤثر على البناء الاجتمـاعي داخـل مركـز الإصلاح (غانم، ١٩٨٨).

كما أن الجماعات الجرمية داخل مركز الإصلاح لا تلوم النزيل علـى جريمتـه، بـل يشجعونه عليها ويمجدون الأعمال الإجرامية التي قام بها، ويضعونها في الصدارة عندها يموت الضمير ويذهب الإحساس بالفعل الجرمي الذي ارتكبه، وهنا يصبح النزيل على أسـوأ صـورة تحيط به ويكون مصيره العودة إلى الجريمة (خليفة، ١٩٦٢).

من حق النزيل على المجتمع عندما يخرج من مركز الإصلاح بعد أن قضى مدة العقوبة أن يحصل على حياة كريمة وعمل شريف ويجب على المجتمع أن يساعده في ذلك، لا أن يقف في وجهه بحجة إنه ارتكب جريمة (خليفة، ١٩٦٢).

إن الإجراءات التي تبدأ بها متابعة الجريمة، من إلقاء القبض علـى المجـرم وعمليـة الإصلاح والتأهيل يجب أن تساهم في إصـلاح المجـرم وإرجاعـه إلـى القواعـد القانونيـة والاجتماعية في مجتمعه، فمنهم من يتقيد بتجنب مخالفة القانون، ومنهم من يستمر فـي مخالفـة القانون (عريم، ١٩٧٧).

هناك دراسات تشير إلى أن طول مدة العقوبة المنفذة في مركز الإصلاح هـي عامـل إيجابي في خفض معدلات العود بعد الإفراج، دراسات أخرى ترى أنها سلبية حيث إن تلك المدة يمكن أن تكون جزء مهم من شخصية الإنسان وسلوكياته، إذ تشبع بثقافة مركز الإصلاح التـي أصبحت جزء لا يتجزأ من حياته (الدوري، ١٩٨٤).

مما تقدم فإن مركز الإصلاح يعتبر محطة مهمة في حياة الفرد، فعندما يدخل عالم مركز الإصلاح، حتماً سيختلط بأشخاص ارتكبوا السلوك الجرمي، فمنهم من اعتاد على ذلك الـسلوك، وآخرين للمرة الأولى، مع اختلاف الظروف لكل واحد منهم، لذلك يفرض على النزيل الاختلاط الجبري بأفراد هو لا يريد أن يحتك بهم، فنظام التصنيف يفرض العزل لكل مرتكبي جريمة عن الجرائم الأخرى.

عادة ما يقوم معتادو الإجرام بعرض تقديم الخدمات على النزيل القادم الجديـد لأجـل تعزيز الثقة بهم، وتصبح هناك علاقة بينهم، والأخطر في ذلك أن معتادو الإجـرام عـادة مـا يقوموا بمتابعة ذلك الفرد خارج أسوار مركز الإصلاح بعد الإفراج عنه، من أجل ضـمه إلـى جماعتهم الجرمية وتدريبه على أنواع أخرى من الجرائم، من أجل تقوية جماعتهم.

٢-٥-٢ العوامل الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في العود إلى الجريمة، وربما تـدفع تدفعه لارتكابها وتعتبر من العوامل التي تؤثر في ارتكاب الجريمة بشكل عام والعـود بـشكل خاص.

إن العوامل الاقتصادية لها دور في الدفع لارتكاب الجريمـة، شـأنها شـأن العوامـل الأخرى، فالجرائم كلها ليست بفعل العامل الاقتصادي، ولا يمكن لها أن تنفرد بذلك، بل هنـاك عوامل كثيرة تفسر السلوك الجرمي، فتأثير العامل الاقتصادي لا يقتصر على جرائم الأموال بل يتعدى ذلك إلى الجرائم الواقعةعلى الأشخاص وغيرها من الجرائم الأخرى (الشاذلي، ١٩٩٣).

تتناول الدراسة العوامل الاقتصادية من خلال دراسة عامل الفقر، البطالـة والانهيـار الاقتصادي، والتطور الاقتصادي ومدى آثارها وفيما يلي هذه العوامل:

أ- الفقر:

يعتبر الفقر من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في العود إلى الجريمة حيث يؤدي الفقـر إلى نقص في الحاجات الأساسية للفرد، وبالتالي يعطيه احتمالية العودة إلـى الجريمـة (عبيـد، ١٩٩٣).

وترجع ظاهرة الفقر وتأثيرها على الجريمة بشكل عام، والعود بشكل خاص إلى عصر الفكر اليوناني والإغريقي حيث أكدوا أن جرائم السرقة، من أهم الجرائم التي ترتكب بدافع الفقر (عبيد، ١٩٩٣).

كما أن بعض الدراسات أظهرت أن هناك ارتباطاً لبعض الفقراء بظاهرة الجريمة فعندما يعجز الشخص عن تحقيق الحد الأدنى من متطلباته الأساسية في الحياة، عندها لا يجد إلا طريق الجريمة من أجل تحقيق رغباته، والبعض يعتبرها مهنة له، فيكون السلوك الجرمي طريق حياته (عبد الستار، ١٩٧٧).

أظهرت الدراسات العلمية أن هناك أشخاص تتوفر فيهم الخصائص الاقتصادية الـصعبة مثل الفقر وغيرها، ولكنهم لا يرتكبون جرائم، وهناك أشخاص مـن الطبقـة العليـا والمكانـة الاقتصادية والاجتماعية يرتكبون جرائم على الرغم من عدم حاجتهم لمـردود تلـك الجريمـة (عريم، ١٩٧٣).

العديد من الدراسات العلمية لم تستطع أن تحدد حدوث السلوك الجرمي بعامل واحد، أو عدة عوامل على أنها أسباب، لأن ذلك لا يمكن أن يكون في العلوم الاجتماعية، ولكن يمكـن أن يكون هناك عوامل تصاحب السلوك الجرمي، ومن الممكن أن وجودها لا يؤدي إلـى حـدوث السلوك الجرمي، فعلى سبيل المثال ليس كل الفقراء مجرمون على الرغم من أن عامل الفقر من العوامل المساهمة في الجريمة (عريم، ١٩٧٣).

للفقر تأثير مباشر وذلك عندما يحدث ضغط اقتصادي على الشخص يوجهه إلى السلوك الجرمي، فالظروف الاقتصادية الصعبة قد تدفع ذوي الأخلاق الحسنة باتجاه الجريمة، من أجـل تأمين الحاجات الأساسية أما التأثير غير المباشر للفقر يحدث عندما تكون الحاجـات الأساسـية للفرد متوفرة، لكنها ليست بالمستوى المطلوب (خاف، ١٩٨٦).

نتيجة للظروف الاقتصادية للفرد يتجه الفرد إلى السكن في الأماكن الرخيـصة، وربمـا غير المريحة، مما يحدو به إلى عدم البقاء وقت طويل داخل السكن وذلك لانعدام وسائل الراحة فيه، وهنا يتجه إلى الأماكن الأخرى وعلى الأغاب المشبوهة من أجل قضاء أوقـات الفـراغ، والتي تكون عادة مع الجماعات الجرمية (رمضان ، ١٩٨٤).

مما تقدم فالفقر عامل من العوامل الاقتصادية له تأثير على الجريمة بشكل عام، والعودة إليها بشكل خاص، وعندما يكون الشخص غير قادر على توفير متطلباته الأساسية، بسبب نقص المال، يقوم بالتفكير بكيفية حصوله على الأموال لأجل توفير حاجاته ومتطلبات أفراد الأسـرة، والبعض من هؤلاء يتجه نحو الجريمة من أجل توفير المال والقيام بأعمال السرقة أو الاحتيـال أو القيام بأي أعمال غير أخلاقية، من أجل الحصول على المال، وليس هذا ما يقوم به الفقـراء، فكثيراً من الأسر التي تعاني من عوز، التي لا تستطيع أن توفر أدنى متطلبات الحياة، قد لا نجد أحد من أفرادها ارتكب جريمة أو اتجه نحو السلوك الجرمي، ولكن نستطيع من خلال مـا تـم استعراضه أن نقول أن العوامل الاقتصادية بشكل عام والفقر بشكل خاص من العوامل التي تدفع بالفرد نحو الجريمة.

ب- البطالة:

البطالة هي عدم توفر فرص عمل و توقف العامل عن عمله وحرمانه من مورد رزقه، لذلك فهو يقف عاجزاً عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، خصوصاً إن لم يكـن هناك مصدر للرزق فيضطر إلى سلوك سبيل الجريمة، عن طريق ارتكاب بعض الجرائم مثـل السرقات وغيرها، وفي ظل عجز معيل الأسرة عن تلبية الحاجات الأساسـية للأسـرة. فمـن الممكن أن يمتد ذلك التأثير إلى أفرادها (المشهداني، ٢٠٠٢).

البطالة عادة ما تنتشر وقت الأزمات الاقتصادية، ولها آثار اجتماعيـة سـلبية تتعلـق بالأسرة التي ينتمي لها الفرد، فكثيراً ما يحدث التصدع الأسري أو الطلاق في الأسرة التي يكون معيلها عاطل عن العمل، وتواجده داخل المنزل لفترات طويلة يزيد من العنف الأسـري داخـل الأسرة، كما إن فقدان الأب لمصدر الرزق يقلل من سيطرته على الأسرة، ويحل محله الزوجـة أو أحد الأبناء من داخل الأسرة (علي وعثمان، ١٩٨٠).

للبطالة صلة مباشرة وغير مباشرة مع الجريمة، فالبطالة تعني عـدم وجـود مـصدر للزرق، فبالتالي عدم تلبية للحاجات الأساسية للحياة، ومعظم الدراسات أظهرت إن أغلب جـرائم العاطلين تتمثل في الجرائم المالية بشكل عام، مثل السرقات والنشل والنصب الاحتيال والإتجار

بالمواد الممنوعة، وهذا لا يعني إن الكل يتجه للسلوك الجرمي، ولكن البعض يصمد في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، على الرغم من أن ظروفه الاقتصادية صعبة. أما الآثار غير المباشرة للبطالة على ظاهرة الجريمة فتتمثل في أنه عندما يكون الفرد غير قادر على الانفاق على نفسه، أو من يعيل فيتولد لديه شعور سلبي، على أثر ذلك من الممكن أن يرتكب جرائم سواء كانت تلك القضايا الواقعة على الأموال أو الأشخاص، كما أن للبطالة علاقة بالطلاق وهي من العوامل التي تساهم فيه (الشاذلي، ١٩٩٣).

البطالة من العوامل التي لا تقل أهمية عن عامل الفقر فهناك ارتباطاً قوياً بينهما، فكثيراً من الفقراء هم كذلك، لعدم توفر وظائف لهم ومع عدم وجود أي مصدر دخل لهم، فكيف لهم أن يحققوا أدنى متطلبات حياتهم، وحاجاتهم الأساسية والضرورية، فعدم حصولهم على وظائف، يخلق لهم وقت فراغ طويل، مما يجعل البعض منهم يفكروا في الاتجاه نحو الجريمة لتوفير المال، كما أن وقت الفراغ يجعلهم يمكثون في المنزل لساعات طويلة، وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى قيام الفرد بممارسة العنف داخل الأسرة وكثيراً ما يحدث الطلاق من الأفراد المتعطلين.

ج- التطور الاقتصادي:

عندما يحدث التطور الاقتصادي في مجتمع معين سواء كان ذلك بازدهار النمط السائد فيه، أو إنتقاله من نمط إنتاجي معين إلى آخر، يحدث تغيير في مختلف مناحي الحياة، ومن المجالات التي يبرز أثر التطور الاقتصادي فيها الجريمة.

فعندما يكون المجتمع زراعياً فإن المساكن تكون متباعدة عن بعضها البعض وتكون نسبة الاحتكاك قليلة، وعلى النقيض من ذلك في المجتمع الصناعي، فالتجمعات السكنية الكبيرة والإكتظاظ البشري وتعقد الحياة على جميع الصعد، وهذا الاكتظاظ يؤثر على توفر الحاجات الأساسية للسكان ناهيك عن الخليط السكاني المتعدد، ونتيجة للازدحام السكاني فإن الحاجات الأساسية والكماليات ستكون متوفرة للأفراد (الشاذلي، ١٩٩٣) كما أن الخليط السكاني يخلق ثقافة جديدة للسكان وبالتالي فإن هناك تغير في العادات والتقاليد سيحدث لذلك الخليط، وهذا بدوره يؤثر سلباً على سلوكياتهم ومن الممكن أن تبرز بعض السلوكيات الإجرامية لديهم (الشاذلي، ١٩٩٣).

التبادل التجاري وإتساعه وأخذه مفهوم إنشاء الشركات بدلاً من الأسلوب التقليدي، الذي يعمد إلى تبادل السلع، دفع الحاجة إلى إنشاء مشروعات تجارية كبيرة وهذا بدوره زاد من عدد

العاملين في التجارة سواء كانوا مندوبين أم موظفين، والزيادة في أعداد العاملين أدى إلى زيادة أنواع معينة من الجرائم منها جرائم ذوي الياقات البيضاء والجرائم العمالية وغيرها من الجرائم الجديدة كالشيكات وإساءة الائتمان والجرائم المخلة بالثقة العامة (الشاذلي، ١٩٩٣).

كما أن تطور الصناعة أدى إلى زيادة في الإنتاج للسلع الضرورية للأفراد وبالتالي فإن وفرتها قد تؤدي إلى انخفاض أسعارها، وقد أثر ذلك في مستوى المعيـشة للأفـراد وتحـسين حياتهم، وبعد أن يلبي الفرد حاجاته الأساسية والضرورية يبدأ بالبحـث عـن وسـائل الترفيـه والكماليات التي من شأنها تحسين حياته، فقد اندفع البعض منهم للبحث عن الملذات والرغبـات الذاتية وهذا يدفعهم إلى ارتكاب السلوك الجرمي مثل القضايا المخلة بالآداب وتعاطي المسكرات (عبد الستار، ١٩٧٧).

للتطور الاقتصادي آثار واضحة، فمن خلاله اتخذت القطاعـات الـصناعية والتجاريـة أشكال أكثر مما كانت عليه عندما كانت المجتمعات بدائية أو في مرحلة التطور الزراعي، فقـد أخذت الشركات التجارية العملاقة تظهر، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات (عبر الدول) هـذا يتبعه زيادة عدد الموظفين في الشركات وعدد كبير من التعاملات التجارية وبمبالغ كبيرة تصل إلى أرقام عالية القيمة، وبناء عليه، فإن هناك أنواع جديدة ستظهر من الجـرائم مثـل الغـش والرشوة، والشيكات بأعداد كبيرة والتي كانت في السابق غير موجـودة أو أن عـددها بـسيط، وليس دائماً الازدهار الاقتصادي يدفع باتجاه الجريمة، بل إنه في كثير من الحالات يؤدي إلـى خفض معدلات الجريمة نتيجة لتحسين ظروف الحياة.

د- الانهيار الاقتصادي:

من المعروف ان التقلبات الاقتصادية تتميز بالتغير السلبي للأوضاع الاقتصادية لمجتمع معين وما يطرأ عليه مثل انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أو وقوع الاقتصاد فـي أزمـة وبالتالي ارتفاع الأسعار بفارق كبير وعليه فإن انخفاض القيمة للعملة المحلية يؤثر سـلباً علـى الأوضاع الاقتصادية للأفراد، وإن ضعف القوة الشرائية وزيادة نسبة التضخم يؤديان إلى دفـع الأفراد وتصرفاتهم إلى بعض صور السلوك الجرمي (الشاذلي، ١٩٩٣).

وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل المادي للفرد وظاهرة الجريمة. أما بخصوص الأزمات الاقتصادية فإنها تحدث تغيراً أساسياً في حياة الفرد وبالتـالي فإن انعكاساتها تكون على العلاقات الاجتماعية سلبية، فعندما تكون هناك أزمة اقتصادية قويـة

فإن الآثار الناجمة عنها تكون ذات أثر نفسي واجتماعي سلبي على أفراد المجتمع المتأثرين بها، إذ تحدث هنا زيادة في ارتكاب الجرائم (الشاذلي،١٩٩٣).

فالأزمات الاقتصادية ليست مقتصرة على نظام مالي دون سواه، بل إن كـل الأنظمـة المالية معرضة للأزمات المالية، والعديد من الدول تعاني من أزمات مالية، وهذه الأزمات أثرت في حجم ونوع الظاهرة الجرمية (الشاذلي، ١٩٩٣).

على العكس من الإزدهار الاقتصادي فالانهيار الاقتصادي يمتاز بالسلبية فأغلب حالاتـه تمتاز بالتأثير السلبي على جميع نواحي الحياة وخاصة الاقتصادية منها، فعندما ينهار اقتصاد بلد معين فإن الحياة تشل في ذلك البلد، ولمعظم أفراده وخاصة أصحاب الدخول المتدنيـة، حينهـا يجدوا أنفسهم، خارج إطار الأمان الاقتصادي الذي يؤثر على المنظومـة الاجتماعيـة، فيتجـه الأفراد إلى بعض السلوكيات الجرمية من أجل توفير أساسيات الحيـاة للحفـاظ علـى الربـاط الاجتماعي لأسرهم وإبعادها عن الانهيار والتفكك والتشرد.

٢-٥-٣ العوامل الثقافية:

تعد العوامل الثقافية من العوامل التي تشكل الجانب المعنوي في أي مجتمع، الذي يكون تأثيره المباشر على الفرد إيجاباً أم سلباً وبالتالي يؤثر على ظاهرة الجريمة في المجتمع، وسـيتم تناول العناصر التي يعتقد أن لها التأثير الكبير من خلال العوامل الثقافية.

أ- التعليم:

اختلفت الآراء حول مدى تأثير التعليم في ارتكاب السلوك الجرمي، بعضهم من قـال إن التعليم يقلل من ارتكاب الجرائم لأنه يعطي الفرد موانع تحول دون ارتكابه للجريمـة، ويقـاوم العوامل الجرمية، فالحكمة التي قالها فيكتور هيجو (Victor Hugo) "إنشاء مدرسة يعني إغلاق سجن"، وهذه المقولة تبين لنا الفكرة الإصلاحية للأفراد من العود للسجون، أما الرأي الثاني قال "التعليم لا يقلل من نسبة الجريمة بل يعمل على زيادتها فإن هذا الرأي يستند إلـى أن الـشخص المتعلم يتزود بأفكار تساعده على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب معها اكتشاف المجرم" (عبد الستار، ١٩٧٧) أما الرأي الآخر الذي يقول مؤيدوه بأن التعليم ليس له تأثير على الظاهرة الجرمية لأنه في حالات يمنع الأفراد من ارتكاب الجريمة وفي حالات أخرى يدفعهم لارتكابهـا

(المشهداني،٢٠٠٢) من الواضح بالنسبة لتأثير التعليم كدافع إلى ارتكاب الجريمة غالباً" لا يتحقق ذلك إلا إذا صادف ميول جرمية واستعداد جرمي من قبل الشخص (عبد الستار ، ١٩٧٧).

إن التعليم غالباً ما يكون عاملاً في انخفاض الجريمة، هو ذلك التعليم المـدعم بالتربيـة الخلقية والاجتماعية والذي يقوم على مبدأ الحب والود بين المعلمين والطلاب حتى يكون هنـاك نتاج جيد للخروج بأفضل النتائج المرجوة (خلف، ١٩٨٦).

لا يمكن إغفال أهمية التعليم ومدى الفائدة التي يقدمها لتطور المجتمعات وتحسين جميع مناحي حياتهم، فالتعليم يخدم قطاعات كثيرة في حياة الفرد، فمـن خلالـه تطـورت الخـدمات الصحية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، التي تُعنى بتحسين الحياة وتقديم أفضل الخـدمات للأفراد.

فالجريمة ليست بعيدة عن حياة الفرد، فهي متواجدة في جميع القطاعات الحياتيـة فمـن خلال التطور العلمي ظهرت بعض الظواهر الجرمية الجديدة، وكذلك أساليب التحقيق والمعالجة للجرائم تطورت أيضاً بفضل التطور العلمي، كما أن التطور العلمي يأخذ إتجاهين فتارة يكـون عامل مساعد، للمزيد من الجريمة وخاصة التي تحتاج إلى تقنيات حديثة، أو المهن التي تحتـاج إلى تعليم عالٍ، وتارةً يكون عامل مساعد في خفض معدلات الجرائم من خلال تحذير الأشخاص من الجرائم المستحدثة، أو الجرائم التي لا يتطلب إشغالها تعليم متخصص.

ب- وسائل الإعلام:

إن تأثير وسائل الإعلام على الجريمة يسير باتجاهين فالاتجاه الأول يمكـن أن يحفـز الأفراد على اتباع السلوك الجرمي من خلال عملية التقليد أو عرض طرق جديدة مـن خـلال مشاهدتهم للبرامج التي تعرض كيفية ارتكاب الجريمة، أما الاتجاه الثاني فهو الذي يمكن أن يحد من انتشار الجريمة ووضع حد لمرتكبيها، وذلك من خلال توعية الناس بالطرق التي يمارسـها المجرمون في ارتكاب جرائمهم، وكيف يمكن لهم أن يأخذوا الاحتياط والحـذر للحيلولـة مـن ممارسة الأفراد للسلوك الجرمي.

إن نشر أخبار الجرائم في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى من خلال سـرد تفاصـيل الجريمة وكيفية ارتكابها والأشخاص الذين قاموا بارتكابها، وفي بعض الأحيان يصل الحد فـي بعض الصحف إلى تمجيد جريمة معينة، والطريقة التي ارتكبت بها مع إظهار عجـز الوسـائل عن كشف جرائمهم – لفترة من الوقت- هذا بدوره يحفز الأفراد الآخرين لارتكاب مثـل هـذا النوع من الجرائم (خلف، ١٩٨٦).

إن بعض وسائل الإعلام تقوم بإثارة خيال الأطفال والمراهقين وبعض الأشخاص الذين لديهم استعداد جرمي إلى تقليد الأفعال الجرمية التي تم ارتكابها خصوصاً عندما يتم عرض ونشر كمية الأموال التي تم انفاقها من قبل المجرمين (خاف، ١٩٨٦). وقد ساعد ذلك التطور التكنولوجي وساهم في انتشار مثل هذه الأخبار.

في الغالب يكون تأثير وسائل الإعلام على السلوك الجرمي تأثير غير مباشر ويكون ذلك بتنمية وتطور الاستعداد للمخاطرة والإيحاء الذاتي للقيام بأفعال الإثارة، ومن الممكن أن يدفع ذلك بالمراهقين والأحداث وحتى البالغين إلى ارتكاب السلوك الجرمي مما يعني هنا أن وسائل الإعلام تقوم بدور المنبه والمحفز لارتكاب السلوك الجرمي، لأن الأفراد الذين يقرأون الصحف ويرتادون دور السينما ويشاهدون التلفاز، فيريدون أن يقلدوا دور البطل خصوصاً في البرامج المشاهدة (أبو توتة، ١٩٩٨).

للإعلام اثر كبير في الظاهرة الجرمية سواء كان ذلك بشكل إيجابي أم سلبي، فمن الناحية الإيجابية يمكن أن تحد وسائل الإعلام من انتشار الجريمة، ومن خلال توعية وتحذير الناس من الأساليب التي يستخدمها المجرمون، وكيف يمكن أن يأخذوا حذرهم منهم، من أجل ألا يقعوا فريسة للأعمال الجرمية التي يرتكبونها، وكذلك يحذر المجرمون أنفسهم من أن أعمالهم الجرمية تحدث أثراً قوياً على ضحايا جرائمهم، أما الأثر السلبي الذي تحدثه وسائل الإعلام هي أنها من خلال نشرها للأفلام، تحفز الأفراد لارتكاب مثل هذه الأعمال وخصوصاً ضعاف النفوس، وذلك بتقليدهم لتلك الأعمال، كما إنها تنشر بعض الأساليب الحديثة في ارتكاب الجرائم ولا بد من دراسة ومراجعة البرامج أو الأخبار التي تنشر أخبار أو أحداث جرمية قبل بثها.

ج - التطور التكنولوجي:

نتيجة للتقدم العلمي الذي حققه الفرد لتطوير المجتمعات واستخدام الأدوات الحديثة في حياته اليومية، حيث أنها جديدة عليه نوعاً ما، ولم يكن يستخدمها من قبل. فلذا غطت آثار التقدم العلمي كل جوانب الحياة المادية المعاصرة، فطبعت حياة الناس بقدر كبير من الرفاهية والترف ووفرت الجهد والوقت لتحقيق حاجاتهم التي لولا التقدم العلمي – لأخذت وقتاً أطول مما يؤثر على إنتاجيتهم في القطاعات التي يعملوا بها (الشاذلي، ١٩٩٣).

لم تكن الجريمة بعيدة عن هذا التطور العلمي، فالوسائل الفنية الحديثة سهلت الحياة على الأفراد وساعدتهم في شؤونهم ولكن ظهرت جرائم حديثة لم تكن موجودة من قبل، وطرأت زيادة في بعض الجرائم.

٢-٥-٤ العوامل النفسية:

إن للعوامل النفسية لها تأثير على الجريمة شأنها شأن العوامل الأخـرى ففـي بعـض الحالات تكون العوامل النفسية عامل مهم باتجاه الفرد نحو السلوك الجرمي.

العالم دي توليو (di Tulio) جعل للظروف الخارجية دوراً مهماً في ارتكاب الجريمـة وفي الوقت نفسه لم يغفل العوامل الفردية بالميل أو الاستعداد للجريمة، بل أعطاها أهمية كبرى، فيما أعطى العوامل الفردية الأخرى أهمية أقل منها، وجميعها لها تأثير في الاتجاه نحو الجريمة، ويعلل ذلك بأن الظروف الخارجية لا تؤثر على الأفراد الذين لا يملكون ميل أو استعداد جرمي، وبالتالي لا يرتكبون الجرائم مع أن غيرهم ممن أحاطت بهم نفس الظروف ارتكبـوا الجريمـة بسبب الميل للجريمة (الشاذلي، ١٩٩١) (العيسوي، ١٩٩٨).

كما أن الاستعداد الجرمي نوعين أحدهما استعداد جرمي أصيل، والثاني استعداد جرمي عارض، فالأصيل يتميز بأنه ثابت ومستمر، هنا يمكن أن يعود الفرد إلى السلوك الجرمي أكثـر من مرة، ومما يفسر جرائم العود للجريمة واحترافها (عبد الستار، ١٩٧٧).

كما أن العوامل النفسية لها دور في الجريمة مثل العوامل الأخرى فالعامل الفردي أيضاً له مساهمة في ارتكاب الجريمة والعودة لها، فالمجرم الذي ليس لديه اسـتعداد جرمـي سـابق لارتكاب الجريمة حتى مع توفر العوامل الأخرى، نادراً ما يرتكب جريمة، فكم من شخص فقير أو يوجد لديه تفكك أسري أو متشرد بعيد عن السلوك الجرمي كل البعد، كما إن العوامل النفسية تتفق مع العوامل الأخرى في الدفع باتجاه السلوك الجرمي.

٢-٦ جرائم المرأة:

يعزو سذرلاند الفرق بين إجرام المرأة وإجرام الرجـل إلـى الاخـتلاف فـي الـدور الاجتماعي لكل منهما، لأن وضع المرأة يختلف عن وضع الرجل في المجتمع، مما يفسر نقصان ارتكابها للجريمة، فالمرأة تتمتع بحماية اجتماعية لا يحصل عليها الرجل وغالباً ما تكون الحماية من قبل الرجل، ويقوم بتوفير الحاجات الأساسية لها ويتحمل عنها المـسؤولية، وبالتـالي فـإن المرأة قد تكون غير قادرة على مواجهة المجتمع وظروفه التي قد تدفع بها إلى الجريمة، هذا من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية البيولوجية، بعضهم يرجع ذلك إلى التكوين البدني والنفـسي

للمرأة مما ينعكس على سلوكها وأنها أضعف قوةً من الرجل لهذا فإن ارتكابها للجرائم يكون أقل (الساعاتي، ١٩٨٦).

هناك رأي دمج العامل الاجتماعي والعامل البيولوجي في تفسير جرائم المرأة فـ التكوين العضوي والنفسي للمرأة يختلف عن الرجل، كما أن أثر العامل البيولوجي واضح فـي جـرائم المرأة – كما يراه البعض- وكذلك الحال بالنسبة للعامل الاجتماعي، فمع تطور الحياة وخـروج المرأة للعمل هناك أثر لبيئة العمل على المرأة كما هو على الرجل، وكلما زاد دور المرأة فـي الحياة الاجتماعية وبرز نشاطها زاد نصيبها من الجريمة (الشاذلي، ١٩٩١) كما أن نوع الجرائم يختلف بين الرجل والمرأة فمثلاً ترتكب المرأة جرائم مثل الإجهاض، أكثر من الرجـل وكـذلك قتل المواليد (عبد الستار، ١٩٧٧). ولتفسير جرائم المرأة فإنه بداية يمر بمرحلة التحـول مـن الحياة الاجتماعية التقليدية إلى مرحلة اتخاذ القرار بتجربة الانحراف، وأن العوامل التي تـساعد هنا هو توفر شعور قوي لدى المرأة بعدم الرضا عن الواقع التي تعيشه يصاحبه إحباط وتـوتر، كذلك من العوامل المساهمة هو تصرف المرأة وإدارتها، واعتقادها أن المال هو سبب مـشاكلها الاقتصادية وهنا تعتقد بأن حصولها على مال أكثر أو إقامة علاقات اجتماعيـة أكثـر أسـلوب لمواجهة مشكلاتها (السيف، ١٩٩٦).

ومن العوامل التي تسبق مرحلة التحول هي الاحداث الحياتية المهمة وذلك بـأن يكـون هناك موقف في حياة المرأة مثل الطلاق، الزواج، موت أحد الوالدين وغيرها من الأمور التـي يمكن أن تحدث اضطراباً في سلوكيات المرأة نتيجة لتلك الظروف، وهنا تـشعر المـرأة بأنهـا تحررت نوعاً ما من العلاقات السابقة والقيود التي كانت تُفرض عليها وبعـدها تـأتي مرحلـة الانحراف التي تكون فيها المرأة في حالة تقبل للانحـراف بعـد أن يتـوافر لـديها الـشروط الاجتماعية والذاتية والتي تساعد في ارتكاب السلوك الجرمي (السيف، ١٩٩٦).

ومن التفسيرات الأخرى يمكن القول أن جرائم المرأة هي نتيجة الـشعور بالاضـطهاد، والمعاملة القاسية وهنا تأخذ ظروف الحياة تشتد عليها، وخصوصاً إذا لم يكن لديها مـن يعيلهـا ويؤمن لها الحياة الكريمة. و تعتقد أن الهروب من الواقع هو من خلال تعـاطي المـسكرات أو الحبوب المهدئة أو المخدرة، بعدها تجد نفسها عاجزة عن تأمين ثمن تلك المواد وبالتالي تضطر إلى سلوك طريق الجريمة من خلال السرقات أو ممارسة أعمال الدعارة للحصول على المـال وهنا تجد نفسها في وسط المجموعات الجرمية (علي، ٢٠٠٠).

إن إجرام المرأة ليس بعيداً عن إجرام الرجل مع بعض الفروقات، فالكثير من الجـرائم التي يتم ارتكابها من قبل المرأة تكون ذات طابع أنثوي تخلو من العنف الكبير إلا فـي بعـض الحالات، كما أن الجرائم التي تتطلب مجهوداً وقوة بدنية كبيرة تكون من نصيب الرجـل، أمـا القضايا التي لا تتطلب ذلك فإن للمرأة دوراً كبيراً في ارتكابها مثل الدعارة أو الجرائم الماليـة. كما أن المرأة في المجتمعات العربية تعتبر أقل ارتكاباً للجرائم من الرجل. ويعـود ذلـك إلـى العادات والتقاليد السائدة، مثل العيب والعار الذي يلحق أسرتها إذا ارتكبت جريمة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ منهج الدراسة

٣-٢ مجتمع الدراسة

٣-٣ محددات الدراسة

٣-٤ أداة الدراسة

٣-٥ صدق الأداة

٣-٦ ثبات الأداة

٣-٧ المعالجة الإحصائية

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل عرض للمنهج المستخدم في الدراسة، وعرض لمجتمـع الدراسـة ، والأداة المستخدمة في جمع البيانات وصدقها وثباتها . و يتناول الفصل الاساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

٣-١ منهج الدراسة:

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل في هذه الدراسة وقد شمل المسح الاجتماعي جميع النزيلات المحكومات المكررات المتواجدات في مركز إصلاح وتأهيل الجويـدة للنـساء، ويتناسب هذا المنهج مع الدراسة وذلك لصغر مجتمع الدراسة.

٣-٢ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النزيلات المحكومات المكررات المتواجدات في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء وكان عددهن وقت إجراء الدراسة وجمع بياناتها الميدانية (٦١) نزيلة. والجدول رقم (١) يوضح الخصائص المتعلقة بالنزيلات مـن حيـث العمـر ، الحالـة الزواجية، المستوى التعليمي وسيتم ذكر ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع.

الجدول ١. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغيرات(العمر ، الحالة الزواجية ، المـستوى التعليمي)

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	٥	٨,٢
٢٠-٢٤ سنة	١٨	٢٩,٥
٢٥-٢٩ سنة	٢٠	٣٢,٧
٣٠-٣٤ سنة	٤	٦,٦

٣٥-٣٩ سنة	٩	١٤,٨
٤٠ سنة فاكثر	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠
الحالة الزواجية	**العدد**	النسبة المئوية
متزوجة	٢٦	٤٢,٦
عزباء	١٩	٣١,٢
مطلقة	١١	١٨,٠
أرملة	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠
المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
لا تقرأ ولا تكتب	١٥	٢٤,٦
اساسي	١٦	٢٦,٢
ثانوي	١٩	٣١,١
دبلوم متوسط	٧	١١,٥
بكالوريوس	٤	٦,٦
المجموع	٦١	١٠٠

ويعد مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء، المركز الوحيد في الأردن الذي يتم فيه تنفيذ الأحكام الصادرة بحق النساء البالغات (١٨ سنة فما فوق) ويقع في مدينة عمان وتحديداً في الجزء الجنوبي منها، ويقوم على إدارته نخبة من مرتبات الشرطة النسائية التابعة لمديرية الأمن العام.

٣-٣ محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة بمحددات مكانية ومحددات زمانية:

٣-٣-١ المحددات المكانية:

يقتصر المجال المكاني للدراسة على نزيلات مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء الواقع في مدينة عمان، ويتبع إداريا إلى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل / مديرية الأمن العام ، ويعد المركز الوحيد المختص في قضاء مدة محكومية النساء اللّواتي يصدر بحقهن أحكام

قضائية أو إدارية ، ويتمثل مجتمع الدراسة مـن جميـع النـزيلات المحكومـات المكـررات المتواجدات في المركز وقت إجراء الدراسة.

٣-٣-٢ المحددات الزمانية:

تحدد المجال الزمني للدراسة مابين شهر أيلول عام (٢٠٠٧) وشهر اذار مـن عـام (٢٠٠٩)، وأثناء هذه المدة تم جمع المادة النظرية ، وإعداد أداة الدراسة وتحكيمهـا واختبارهـا ومن ثم جمع البيانات من النزيلات واستخراج النتائج لهذه الدراسة.

٣-٤ أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كمصدر رئيس في الحصول على المعلومات الميدانية من النزيلات، وتم أعدادها من قبل الباحث بعد الإطلاع على المراجع والدراسـات ذات الـصلة، والتـي تـم الاستفادة منها في إعداد الاستبانة وخروجها بوضعها الحالي، وقـد احتـوت الاسـتبانة علـى مجموعة من الأسئلة:

الجزء الأول: وشمل المعلومات الأساسية للنزيلات (السن، المستوى التعليمي، الحالة الزواجيـة، المهنة قبل دخول المركز، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، الدخل الشهري للنزيلـة، مصدر الدخل، المستوى التعليمي للأب والأم، مهنة الأب والأم، مكان الـسكن، عـدد غـرف المنزل).

الجزء الثاني: وشمل مجموعة من الأسئلة عن أسرة النزيلات والأصدقاء والزملاء فيما إذا كان لديهم سوابق جرمية، وكذلك الحال للزميلات في المركز.

الجزء الثالث:وشمل مجموعة من الأسئلة تتعلق بـردود فعـل المجتمـع (الأهـل، الأقـارب، الأصدقاء، الجيران) نتيجة لارتكاب النزيلة الجريمة، ومدى التأثير على زواج أفراد أسـرتها أو تعرضها للعنف أو الحصول على العمل من عدمه.

الجزء الرابع: وشمل مجموعة من الأسئلة عن عوامل العود للجريمة من وجهة نظر النزيلات.

الجزء الخامس: تتعلق الأسئلة بعدد مرات العود ونوع الجرائم المرتكبة السابقة ومدة الحكم لكل منها، وما هو العمر عند ارتكابها.

الجزء السادس: تتعلق الأسئلة بالظروف للجريمة الحالية ومعرفة فيما إذا كان هناك شـركاء أم لا.

٣-٥ صدق الأداة":

لاختبار صدق الإستبانة تم توزيعها على خمـس مـن نـزيلات المركـز المكـررات المتواجدات في مركز إصلاح وتأهيل النساء، وبعد أن قمن بتعبئة الاستبانة جرى تعديل بعـض الأسئلة غير الواضحة وإضافة أسئلة أخرى وخرجت الاستبانة بصورتها النهائية الحالية.
أما الخطوة الثانية لاختبار صدق المحتوى للإستبانة فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات المختصين في مجال علم الاجتماع والإحصاء وتـم الأخـذ بملاحظـاتهم وتعديل الأسئلة بما يتناسب مع الدراسة.

٣-٦ ثبات الأداة:

تم استخراج معامل الثبات لأداة الدراسة: عن طريق الإعادة، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على (٥) نزيلات، وإعادة تطبيقها على نفس النزيلات بعد أسبوعين وكـان معامـل بيرسـون (٠,٨٣) ويدل معامل الثبات على أن الأداة مناسبة.

٣-٧ المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ، مثل النـسب المئويـة والتكـرارات والمتوسـطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالاضافة إلى استخدام الاختبارات مثل اختبـار(ف) (F-test) أي تحليل التباين (ANOVA) واختبار مربع كاي (Chi. square)**.** كما تم اسـتخدام معامـل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

تحليل النتائج ومناقشتها

٤-١ تحليل النتائج ومناقشتها

٤-١-١ الخصائص العامة للنزيلات

٤-١-٢ خصائص الأسرة والمسكن

٤-١-٣ القضايا السابقة

٤-١-٤ رد فعل المجتمع

٤-١-٥ عوامل العود لارتكاب الجريمة

٤-١-٦ عدد الجرائم المرتكبة ونوعها.

٤-١-٧ ظروف الجريمة الحالية

٤-١-٨ الإجابة على أسئلة الدراسة

تحليل البيانات ومناقشتها

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات الميدانية ومناقشتها ، وذلك بتناول الخصائص العامـة للنزيلات، وخصائص الأسرة والمسكن ، وفيما إذا كان لأحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء قـضايا سابقة ومدى أثرها على العود للجريمة . وسيتم عرض وتحليل كيفيـة تعامـل المجتمـع مـع النزيلات قبل وبعد المحكومية الأولى ، وما هو تأثير عودهن على عـروض الـزواج لأفـراد الأسرة ، وتأثير العود على الحصول على فرصة عمل بعد الإفراج عنهن.

٤-١: تحليل البيانات ومناقشتها

٤-١-١ الخصائص الاجتماعية للنزيلات

- العمر

الجدول رقم ٢. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	٥	٨,٢
٢٠-٢٤ سنة	١٨	٢٩,٥
٢٥-٢٩ سنة	٢٠	٣٢,٧
٣٠-٣٤ سنة	٤	٦,٦
٣٥-٣٩ سنة	٩	١٤,٨
٤٠ سنة فاكثر	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) ارتفاع نسب تمثيل النزيلات فـي الفئـات العمريـة الوسطى، حيث بلغت أعلى نسبة تمثيل للّواتي تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سـنة) وبنسبة تمثيل (٣٢,٨%)، ثم جاءت في الدرجة الثانية نسبة النزيلات اللّواتي تقع اعمارهن فـي الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) وبنسبة تمثيل بلغت (٢٩,٥%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت اللّواتي تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٣٥-٣٩ سنة) وبنسبة بلغت (٦,٦%).

ويتضح من الجدول أن ٦٢,٣% من النزيلات تتراوح أعمارهن بين سن(٢٠-٢٩) سنة، ولتفسير ذلك يمكن القول أن هذه الفترة من العمر تعد بالنسبة للفتاة بداية الانطلاق إلى معترك الحياة، والخروج إلى سوق العمل، وعليه فإن الاختلاط ووجود صداقات جديدة عن طريق العمل أو فترة الدراسة، وكما أن الفتاة هنا تكون أكثر تحللاً من القيود الأسرية وعادة ما تأخذ جزء من الحرية سواء كان عن طريق الزوج أو الأسرة، كما يمكن لنا أن نفسر انخفاض نسبة العود في الفئة العمرية ٤٠ سنة فأكثر هو مدى إدراك ومعرفة هذه الفئة بمخاطر العود للجريمة وما هي الآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك، ولا بد من الابتعاد عن الجريمة.

وتتفق نتيجة الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان(حمدان،٢٠٠١) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) بان أكثر الفئات العائدة هي في صفوف الشباب (٢٠-٣٠) وهذا ما توصلت إليه الدراسة.

- المستوى التعليمي

الجدول ٣. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
لا تقرأ ولا تكتب	١٥	٢٤,٦
أساسي	١٦	٢٦,٢
ثانوي	١٩	٣١,١
دبلوم متوسط	٧	١١,٥
بكالوريوس	٤	٦,٦
المجموع	٦١	١٠٠

يتبين من بيانات الجدول رقم (٣) بان أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب المستوى التعليمي كانت للثانوية العامة وبنسبة تمثيل (٣١,١%)، ثم جاءت نسبة تمثيل الحاصلات على المستوى التعليمي الأساسي بلغت (٢٦,٢%). وفي الدرجة الثالثة جاءت نسبة تمثيل الأميات (لا تقرأ ولا تكتب) بنسبة تمثيل (٢٤,٦%). كما يلاحظ من بيانات الجدول بأن أدنى نسبة تمثيل كانت للحاصلات على درجة البكالوريوس بنسبة بلغت (٦,٦%)، وبشكل عام يتضح تدني المستويات التعليمية للنزيلات.

يلاحظ أن غالبية النزيلات ٨١,٩% تعليمهن ثانوي فما دون وهذا يبرز لنا أن هناك علاقة عكسية بين التعليم والعود للجريمة، فكلما قل التحصيل العلمي زاد الاتجاه نحو العود للسلوك الجرمي، ويمكن أن نفسر ذلك بأن اللّواتي لديهن تعليم متدني ليس لديهن الخبرة والمعرفة بالأمور الحياتية ولا يدركن مخاطر العود للجريمة، كما أن التعليم المتدني يجعل الفرد لا يعرف بعض الحقوق التي له وما هي الواجبات التي عليه أي إنه يجهل المعرفة القانونية، أما المتعلمات تعليماً عالٍ فلديهن المعرفة والخبرة الكافية، في حين لا يعني أن التعليم العالي يحد من الجريمة فكما تم ذكره سابقاً فالتعليم يمكن أن يكون محفزاً للعود للجريمة وخصوصاً في بعض الجرائم كالجرائم المخلة بالثقة العامة.

كما أن المتعلم يكون له مكانة اجتماعية بين أفراد مجتمعه فيحاول كل جهده المحافظة عليها والابتعاد عن العود للجريمة، وعليه فإن الدور والمكانة الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي للحد من العود إلى الجريمة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) ودراسة عبد الله غانم (غانم، ٢٠٠١) بان أكثر العائدين هم من ذوي التعليم المتدني.

- الحالة الزواجية

الجدول ٤. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	٢٦	٤٢,٦
عزباء	١٩	٣١,٢
مطلقة	١١	١٨,٠
أرملة	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) التي توضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً الحالة الزواجية، فيلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجات إذ بلغ عددهن (٢٦) نزيلة يشكلن ما نسبته (٤٢,٦%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل العازبات بنسبة تمثيل بلغت (٣١,٢%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للأرامل بنسبة بلغت (٨,٢%).

يلاحظ أن ٥٧,٤% من النزيلات غير متزوجات سواء كن عازبات أم أرامل أم مطلقات وهذه النسبة عالية، ويمكن تفسير تلك الزيادة بأن غير المتزوجات لديهن حرية وقيود أخف، أما الأرامل والمطلقات فيمكن تفسير عودهن للجريمة. يعود لقلـة الرقابـة الأسـرية علـيهن وأن خروجهن من حياة والدخول في حياة جديدة بعد وفاة الزوج أو الطلاق يجعل هنـاك منعطفـات جديدة في حياتهن كتحملها مسؤولية الأسرة، مما يجعلها غير قادرة علـى الوفـاء بالتزاماتهـا وبالتالي العود إلى الجريمة.

أما المتزوجات فيمكن أن نفسرها بأن المتزوجة لديها مسؤوليات الأسرة وعادة ما تساهم الزوجة في تأمين مصدر الرزق للأسرة بالإضافة إلى الزوج، مما قد يدفعها ذلك إلى العود إلى الجريمة في ظل عدم وجود عمل تقوم به.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) ودراسـة أسامة الصالح (الصالح، ٢٠٠٦) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) والتي أظهـرت بان العزاب هم الأكثر عودا في حين ان هذه الدراسة بينت ان المتزوجات هن الأكثر عودا.

- المهنة قبل دخول المركز

الجدول ٥. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المهنة قبل دخول المركز

المهنة قبل دخول المركز	العدد	النسبة المئوية
موظفة قطاع عام	٣	٤,٩
موظفة قطاع خاص	١٢	١٩,٧
ربة منزل	٢٢	٣٦,١
طالبة	٩	١٤,٨
أعمال حرة	١٠	١٦,٤
أخرى	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٥) ارتفاع نسبة تمثيل ربـات المنـازل حيـث بلغـت (٣٦,١%)، ثم جاءت نسبة العاملات في القطاع الخاص حيث بلغت (١٩,٧%)، ثم في الدرجـة الثالثة جاءت نسبة تمثيل العاملات في الأعمال الحرة (١٦,٤%). أما أدنى نسبة تمثيـل فكانـت لموظفات القطاع العام ٤,٩%.

نلاحظ مما سبق بأن ٥٠,٩% من النزيلات هن غير عاملات وتعد هذه النسبة عالية نوعاً ما ويمكن تفسير عود هذه الفئة بأن هناك وقت فراغ كبير يكون لدى النساء وهذا يدفع إلى الشعور بعدم الإنتاجية ولما للبطالة من دور كبير في العود إلى الجريمة، فالتي لا تعمل تتجه أحياناً إلى إشغال وقتها في أي شيء وبوجود رفقة سيئة و يمكن أن تقوم بقضاء وقتها في ممارسة السلوك الجرمي من أجل تأمين احتياجاتها. فالفرد يتجه نحو العود للسلوك الجرمي من أجل تأمين متطلبات الحياة الأساسية، ومع أن نسبة اللّواتي يعملن في القطاع العام بسيطة يمكن تفسير عودهن للجريمة بأن طبيعة أعمالهن يمكن أن تنحصر في ارتكاب بعض القضايا، أو أن خروجهن لمكان العمل والاحتكاك بالآخرين أدى إلى العود للسلوك الجرمي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد العزيز الغريب (الغريب، ٢٠٠٦) وذلك بان أعلى النسب كانت لمن هم عاطلون عن العمل.

- الدخل الشهري للنزيلة

الجدول ٦. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للنزيلة

الدخل الشهري للنزيلة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٤٩	٨٠,٣
١٠٠-٢٠٠ دينار	٩	١٤,٨
٢٠١-٣٠٠ دينار	٢	٣,٣
٤٠١-٥٠٠ دينار	١	١,٦
المجموع	٦١	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) انخفاض مستوى دخل النزيلات، إذ بلغت أعلى نسبة تمثيل للنزيلات اللّواتي يقل دخلهن الشهري عن ١٠٠ دينار بنسبة بلغت (٨٠,٣%)، ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن الدخل المتدني لا يلبي حاجات الفتاة الأساسية ويعد الفقر من العوامل المساهمة في العود إلى السلوك الجرمي، فحاجة الفتاة إلى المال قد يدفعها للعود إلى الجريمة، من أجل تلبية حاجاتها الأساسية ولا يعني أن كل الفقراء لا بد أن يتجهوا إلى العود للجريمة لكن الفقر من العوامل المساعدة في ذلك.

ثم جاءت نسبة تمثيل اللّواتي مستوى دخلهن الشهري يقع في الفئة ١٠٠-٢٠٠ دينار في الدرجة الثانية وبنسبة بلغت (١٤,٨%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت لفئـة الـدخل ٤٠١-٥٠٠ دينار وبنسبة (١,٦%). وهذا يدل على أن أصحاب الدخول العالية غالباً ما يكونوا بعيدين عـن الجريمة والعودة لها، فالحصول على الحاجات الأساسية والضرورية يجعل الفتاة لا ترجع إلـى الجريمة، أما تفسير النسبة البسيطة يمكن إرجاعه إلى أنه مع ارتفاع الدخل فإن الفتـاة تحـصل على كل حاجاتها الأساسية وبعدها تبحث عن الرفاه وبالتالي تكـون عرضـة للعـود للـسلوك الجرمي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كل من دراسة وفـاء حمـدان (حمـدان،٢٠٠١) ودراسة كرستيانا رسال (Russell،٢٠٠٦) بان ذوي الدخل المتدني هم الأكثر عودا، ومـع نتيجة ديمتري رتشموند (Richmond،٢٠٠٦) .

- مصدر الدخل

الجدول ٧. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الدخل مصدر الدخل

مصدر الدخل	العدد	النسبة المئوية
راتب تقاعدي	٣	٤,٩
إيجار عقار	١	١,٦
مساعدات من الأهل	٢٨	٤٥,٩
موظفة لها دخل	١٦	٢٦,٢
أخرى	١٣	٢١,٣
المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٧) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير مصدر الـدخل الشهري للنزيلات، يلاحظ بأن أكثر مصادر الدخل للنزيلات كان مساعدات الأهل وبنسبة تمثيل (٤٥,٩%)، وهذه نسبة عالية وعادة ما تكون المساعدات المالية من الأهل، غير منتظمة وغيـر ثابتة، بعكس الرواتب التي تكون دورية وثابتة، فعدم ثبات مصدر الدخل تجعل النزيلات غيـر معتمدات عليه، فيقمن بالبحث عن بدائل، ومنها الاتجاه نحو السلوك الجرمي، وقـد لاحظنـا أن نسبة الدخل مرتفعة عن دخلهن ١٠٠ دينار فأقل. ثم في الدرجة الثانية جاءت الرواتب كمـصدر

دخل للنزيلات بنسبة تمثيل (٢٦,٢%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت لإيجارات العقـارات بنـسبة تمثيل (١,٦%).

٤-١-٢: خصائص الأسرة والمسكن

- عدد أفراد الأسرة حسب مكان الإقامة قبل دخول المركز

الجدول ٨. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة حسب مكان الإقامة قبل دخول المركز

عدد أفراد الأسرة حسب مكان الاقامة قبل دخول المركز	العدد	النسبة المئوية
٣ أفراد فاقل	١١	١٨,٠
٤-٦ أفراد	٢٣	٣٧,٧
٧-٩ أفراد	١٢	١٩,٧
١٠ أفراد فاكثر	١٥	٢٤,٦
المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٨) التوزيع النسبي للنزيلات حسب عدد أفراد الأسرة قبـل دخول المركز، فيلاحظ بشكل عام ارتفاع عدد أفراد اسر النزيلات إذ بلغت أعلى نـسبة تمثيـل للنزيلات اللّواتي بلغ عدد أفراد أسرهن بين ٤-٦ أفراد بنسبة بلغت (٣٧,٧%)، ثم جاءت فـي الدرجة الثانية نسبة تمثيل اللّواتي يقع عدد أفراد أسرهن في الفئة ١٠ أفراد فاكثر بنسبة بلغـت (٢٤,٦%). ومن الملاحظ أن معظم النزيلات (٨٢%) عدد أفراد أسرهن ٤ أفراد فأكثر وهـذا بدوره يجعل المسؤوليات كبيرة، على معيل الأسرة ولا يقوم بإعطاء الحقوق لأبنائه وبالتالي فإن الدخل للأسرة لا يكفي مقارنة مع أعدادهم، كما أن كبر حجم الأسر يجعل هناك تقصير، من قبل الوالدين في رعاية أبنائهم وعدم إعطائهم القدر الكافِ من الحنان والرعاية الأسرية ويتجه عندها الأبناء إلى الجريمة.

كما يلاحظ من بيانات الجدول أن أدنى نسبة تمثيل كانت لفئة عدد أفراد الأسرة ٣ أفراد فاقل. ويمكن تفسير ذلك بأن المسؤوليات الملقاة على عاتق رب الأسرة تكون قليلـة ويمكـن أن يعطي نوعاً من الحرية لأفرادها وبالتالي يصبح السلوك الجرمي قريب من أفراد تلك الأسرة.

- **الدخل الشهري للأسرة**

الجدول ٩. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	١١	١٨,٠
١٠٠-٢٠٠ دينار	١٩	٣١,١
٢٠١-٣٠٠ دينار	١٧	٢٧,٩
٣٠١-٤٠٠ دينار	٥	٨,٢
٤٠١-٥٠٠ دينار	٤	٦,٦
٥٠١ دينار فاكثر	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٩) وجود تدني في مستوى دخول اسر النـزيلات، فقـد بلغت أعلى نسبة تمثيل اللّواتي يقع دخل أسرهن في فئة الدخل ١٠٠-٢٠٠ دينار بنسبة تمثيـل (٣١,١%)، ثم فئة الدخل ٢٠٠١-٣٠٠ دينار بنسبة تمثيل (٢٧,٩%). وهذا التدني في دخـول الأسر يمكن أن يفسر على أن النزيلات اللّواتي يقل دخلهن عن ٢٠٠ دينار يعانين من فقر داخل أسرهن، وهذا الانخفاض في الدخل يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية متطلبات الأسـرة، بالتـالي يصبح الفرد غير منتمي للأسرة، ويتجه نحو الاستقلالية التي تحتاج إلى مال ومن المحتمـل أن تدفع الحاجة إلى المال بالفتاة إلى العود للسلوك الجرمي أما أدنى نسبة تمثيل فكانت لفئة الـدخل ٤٠١-٥٠٠ دينار بنسبة تمثيل (٦,٦%). كما يمكن أن نفسر وجود مبحوثات لدى أسرهن دخل مرتفع بنسبة (٨,٢%) أي أن الدخل يجعل الفرد يقوم بالبحث عن إشباع غرائزه وبالتالي يقـع ضحية للعود للسلوك الجرمي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كما من دراسة وفـاء حمـدان (حمـدان، ٢٠٠١) ودراسة كرستيانا رسال (Russell، ٢٠٠٦) ودراسة ديمتري رتـشموند (Richmond، ٢٠٠٦) بان ذوي الدخل المتدني هم الأكثر عوداً.

- **المستوى التعليمي للأب**

الجدول ١٠. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	العدد	النسبة المئوية
لا يقرأ ولا يكتب	٢٤	٣٩,٣
أساسي	٢٤	٣٩,٣
ثانوي	١٠	١٦,٤
دبلوم متوسط	٢	٣,٣
بكالوريوس	١	١,٦
المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً المستوى التعليمي للأب، فيلاحظ تدني المستويات التعليمية للأباء، فقد بلغت نسبة كل من الأميين والذين مستوى تعليمهم الأساسي (٣٩,٣%) لكل منهما.

الأب المتعلم يعطي مؤشر عن مدى تطور الأسرة وقدرة الأب على تربية أبنائه وإرشادهم إلى الطريق الصحيح، وهذا ما لا يجده من كان تعليم آبائهم متدني كما هو بالنسب المذكورة يمكن تفسير ذلك بأن الأب المتدني التعلم لديه يعطي فرص ضعيفة للتربية السليمة لأبناءه، وذلك لعدم معرفته بالأساليب الصحيحة ويصبح الأب قدوة سيئة لأبنائه، بدلاً من أن يحسن تربيتهم ويرشدهم إلى الطريق الصحيح. فيما بلغت نسبة تمثيل الذين مستواهم التعليمي البكالوريوس (١,٦%) والدبلوم (٣,٣%).

- **المستوى التعليمي للأم**

الجدول ١١. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي للأم	العدد	النسبة المئوية
لا تقرأ ولا تكتب	٣٦	٥٩,٠
أساسي	١٦	٢٦,٢
ثانوي	٦	٩,٨
دبلوم متوسط	١	١,٦
بكالوريوس	٢	٣,٣
المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً مستوى تعليم الأم، فيلاحظ تدني المستويات التعليمية للأمهات فقد بلغت نسبة الأميات (٥٩%)، أما المستوى التعليمي الأساسي فقد بلغت نسبة تمثيله (٢٦,٢%). فالأم مدرسة إن أحسنت استغلالها فهي ستعمل على إنشاء جيل قادر على الدخول بمعترك الحياة، والانخراط في المجتمع. وتعد الأم القدوة لبناتها، فإن كانت تحسن التوجيه والإرشاد فالمخرجات ستكون جيدة مما نلاحظ أن ٩٥,١% من أمهات النزيلات كان تحصيلهن العلمي الثانوية العامة فما دون وهذه النسبة تعد كبيرة ومرتفعة، فلا يمكن أن تقوم الأم بدور المرشد والموجه في ظل تدني مستواها التعليمي، وفي ظل التطور التكنولوجي، يتجلى الفارق الفكري والتعليمي بين الأم وابنتها فيكون هناك صعوبة في التوجيه الجيد . فيما بلغت نسبة تمثيل البكالوريوس (٣,٣%) والدبلوم (١,٦%). ويمكن تفسير النسبة البسيطة لمن لديهن أم تعليمها عالٍ بأن هناك إمكانية لانشغال الأم عن أفراد الأسرة مما يجعل البعض منهن يعدن إلى الجريمة.

- **مهنة الأب**

الجدول ١٢. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير مهنة الأب

مهنة الأب	العدد	النسبة المئوية
موظف قطاع عام	١٨	٢٩,٥
موظف قطاع خاص	١٣	٢١,٣
مزارع	٧	١١,٥
عامل	٦	٩,٨
تاجر	٧	١١,٥
عاطل عن العمل	٥	٨,٢
أخرى	٥	٨,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٢) بان أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب مهنـة الأب كانت اللّواتي آبائهن موظفي قطاع عام بنسبة بلغت (٢٩,٥%)، ثم موظفي القطاع الخاص بنسبة بلغت (٢١,٣%). ويتضح من البيانات أعلاه أن غالبية مهن أباء هي موظف سواء كان ذلك في القطاع العام أم في القطاع الخاص، وعندما نقارن مهن مع التحصيل العلمي للأب فإنـه علـى الأغلب هي ليست مهن ذات موقع ومنصب، ويمكن أن تنحصر في المهن الحرفية أو الخدميـة. أما أدنى نسب التمثيل فكانت للعاطلين عن العمل بنسبة (٨,٢%). ويمكن أن يكون هناك تـأثير سلبي عندما يكون الأب لا يعمل، مع عدم وجود مصدر آخر للدخل، وهذا بدوره يمكن أن يزيد من نسبة العود إلى السلوك الجرمي.

- مهنة الأم

.

الجدول ١٣. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير مهنة الأم

مهنة الأم	العدد	النسبة المئوية
موظف قطاع عام	٦	٩,٨
موظف قطاع خاص	٦	٩,٨
ربة منزل	٤٦	٧٥,٤
أخرى	٣	٤,٩
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٣) بان أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب مهنة الأم كانت اللّواتي أُمهاتهن ربات منازل بنسبة بلغت (٧٥,٤%)، ويمكن أن نفسر عدم عمل الأم يعني إنها لا تملك مصدر دخل، فبالتالي تأثيرها في المنزل يكون ضعيف، وسيطرتها على بناتها ليست بالمستوى المطلوب، فمن المعلوم أن من يملك المال في الأسرة يكون له سلطة قوية داخلها. ثم الموظفات في القطاع الخاص والقطاع العام بنسبة بلغت (٩,٨%) لكل منهما.

- مكان السكن

الجدول ١٤. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية
مدينة	٣٣	٥٤,١
قرية	١٦	٢٦,٢
مخيم	١٠	١٦,٤
بادية	٢	٣,٣
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٤) بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن يقمـن فـي المدن بنسبة بلغت (٥٤,١%)، وهذا يقودنا إلى أن الضوابط الاجتماعية للأسـرة فـي المدينـة تختلف عنها في القرية والبادية، فتمتاز الحياة في المدينة بالرخاء والحريـة، وقلـة الـضوابط الاجتماعية، كما يوجد في المدينة أماكن التسلية والترفيه بعكس القرى والبوادي وتمتاز المدينـة بازدهار الاقتصاد فيها بسبب تواجد التجارة والصناعة ومعظم الخدمات، كما أن العمـران فـي المدينة يمتاز بالاكتظاظ وتكون المنازل قريبة من بعضها البعض، وهذا يجعل الحراك الـسكاني فيها كبير، كما أن أهل المدينة يقومون بالإبلاغ عن معظم الجرائم التي ترتكب، لـذلك فمعـدل العود فيها أكبر. أما اللّواتي يقمن في القرى بنسبة تمثيل بلغت (٢٦,٢%). أما نسبة المقيمات في المخيمات فقد بلغت (١٦,٤%). في حين كانت أدنى نسبة تمثيل للمقيمات في البادية بنسبة تمثيل بلغت (٣,٣%) فقط. حيث تسود العادات والتقاليد القوية التي تحكم الفرد ويقوم بمراعاتها خوفـاً من العار والفضيحة، وتكون حركة تنقل الفتيات قليلة نوعا ما، كما أن المنـازل هنـا متباعـدة وفرص الاختلاط ضعيفة، في حين يحجم أبناء القرية والبادية عن الإبلاغ عن بعـض الجـرائم ويلجأون إلى حلها خارج الإطار الرسمي، وذلك خوفاً من تزعـزع العلاقـات الاجتماعيـة أو الخوف من الأثر السلبي.

- **عدد غرف منزل الأسرة**

الجدول ١٥. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير عدد غرف منزل الأسرة

عدد غرف منزل الأسرة	العدد	النسبة المئوية
غرفة	٣	٤,٩
غرفتان	٢٢	٣٦,١
ثلاث غرف	١٦	٢٦,٢
أربع غرف	١٤	٢٣,٠
خمسة غرف فأكثر	٦	٩,٨
المجموع	٦١	١٠٠

يتبين من بيانات الجدول رقم (١٥) بأن النسبة الأعلى من النزيلات كانت اللّواتي يقمـن في مساكن تتكون من غرفتين بنسبة تمثيل بلغت (٣٦,١%)، وجاءت نسبة اللّواتي يقمـن فـي منازل تتكون من ثلاث غرف في الدرجة الثانية بنسبة تمثيل (٢٦,٢%). أما أدنى نسبة فكانـت اللّواتي يقمن في منازل تتكون من غرفة واحدة بنسبة تمثيل بلغت (٤,٩%).

عدد الغرف داخل المنزل بالنسبة للنزيلات قليل مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، فالاكتظاظ داخل المنزل يؤدي إلى مجموعة من العوامل التي تساعد للعود إلى الجريمة، فالعنف الأسـري داخل الأسرة يحفز الفتاة على الخروج من المنزل، من أجل قضاء وقت الفراغ، وهنا تجد الفتاة نفسها أمام صداقات جديدة يمكن أن تؤدي بها إلى العود إلى الجريمة إذا كانت تلك الـصداقات من لديه سوابق جرمية. في حين يمكن تفسير من لديهن عدد غرف أكثر من خمسة، فحياة الرفاه وتوفر الخصوصية والاستقلالية داخل المنزل، كلها تساعد في العود إلى السلوك الجرمي.

٤-١-٣: القضايا السابقة

- وجود قضايا سابقة لدى أحد أفراد الأسرة

الجدول ١٦. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير وجود قضايا سابقة لدى أحد أفراد الأسرة

وجود قضايا سابقة لدى أحد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٨	٤٥,٩
لا	٣٣	٥٤,١
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٦) وجود نسبة مرتفعة من النزيلات ممن كان لـدى أفراد أسرهن على الأقل قضية سابقة، فقد بلغت نسبة ممن أجبن بوجود قـضايا لأحـد أفـراد أسرهن (٤٥,٩%) مقابل ما نسبته (٥٤,١%) ممن لا يوجد لدى أفراد أسرهن قضايا سابقة.

وكما تشير البيانات أن نصف النزيلات لدى أحد أفراد أسرهن سوابق جرمية فهذا يقودنا إلى أن الفرد عندما ينشأ ويترعرع تكون الأسرة نقطة الانطلاق وتعد المرحلة الأهم فـي حيـاة الفرد، فإن كانت الجريمة عنوان الأسرة فإن أفرادها على الأغلب سيكونوا عرضـة لارتكـاب

الجريمة ، أما إذا لم يكن هناك من أفراد الأسرة من لديه سوابق جرمية فيمكن تفسير عودهن بأن هناك عوامل اخرى أخرى أدت إلى العود إلى السلوك الجرمي.

- صلة القرابة مع الشخص الذي لديه قضايا سابقة

الجدول ١٧. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير صلة القرابة مع الشخص الذي لديه قضايا سابقة

صلة القرابة مع الشخص الذي لديه قضايا سابقة	العدد	النسبة المئوية
الأب	٢	٣,٩
الأخت	١٣	٢٥,٥
الأخ	٢٣	٤٥,١
الزوج	٧	١٣,٧
العم	٤	٧,٨
بنت عم	١	٢,٠
ابن عم	١	٢,٠
المجموع	٥١*	١٠٠

*** مجموع الأشخاص الذين لديهم قضايا سابقة من أفراد أسر المبحوثات (٥١ شخص).**

توضح بيانات الجدول رقم (١٧) التوزيع النسبي للنزيلات اللّواتي يوجد لدى أحد أفراد أسرهن قضايا سابقة حسب صلة القرابة، يلاحظ بأن أعلى نسبة كانت لصلة القرابة مع الأخ بنسبة بلغت (٤٥,١%) من مجموع القضايا السابقة، ثم الأخت بنسبة (٢٥,٥%) في الدرجة الثانية. ويمكن أن نفسر ذلك بأن الأخ أو الأخت يكون تواجدهم كبير في حياة النزيلات وخصوصاً لمن هن غير متزوجات، فالمخالطة هنا يكون لها تأثير واضح فتتأثر الفتاة بمحيطها الأسري ومع طول مدة الإقامة في الأسرة يظهر أثر ذلك السلوك الجرمي عليها، فلا بد أن يتأثر الفرد بمحيطه الأسري سواء كان ذلك الأثر إيجابي أم سلبي. فيما بلغت أدنى نسبة لابن العم وبنت العم بنسبة (٢%) لكل منهما. في حين نلاحظ أن جرائم الزوج حازت على (١٣,٧%) ويمكن أن تكون ذوات القضايا الأخلاقية ممن تأثرن بأزواجهن وخصوصاً عندما يكون الدافع مالي.

- **نوع القضايا السابقة لأفراد أسر النزيلات**

الجدول ١٨.توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير نوع القضايا السابقة لأفراد أسر النزيلات

نوع القضايا السابقة لأفراد أسر النزيلات	العدد	النسبة المئوية
التشرد	٢	٣,٩
السرقة	١١	٢١,٦
احتيال	٣	٥,٩
المخدرات	١٠	١٩,٦
هتك العرض	٥	٩,٧
القتل	٦	١١,٧
الزنا	٣	٥,٩
مشاجرة	٤	٧,٨
آداب	٣	٥,٩
شيكات	١	٢,٠
إداري	١	٢,٠
السكر	١	٢,٠
تخلف جلسات	١	٢,٠
المجموع	٥١*	١٠٠

*** مجموع القضايا السابقة لأفراد أسر النزيلات (٥١ قضية).**

توضح بيانات الجدول رقم (١٨) التوزيع النسبي لأنواع القضايا السابقة من قبل أفراد أسر النزيلات، فيلاحظ بان أعلى نسبة كانت لقضايا السرقة بنسبة بلغت (٢١,٦%)، ثم جاءت قضايا المخدرات بنسبة تمثيل بلغت (١٩,٦%). وفي الدرجة الثالثة جاءت قضايا القتل بنسبة (١١,٧%).

يمكن أن نلاحظ أن نسبة كبيرة من القضايا السابقة لأفراد أسر النزيلات هي قضايا ذات طابع مادي مثل السرقة، المخدرات والآداب والاحتيال. أما أدنى نسب تمثيل فكانت لأربعة أنواع من القضايا هي (الشيكات، والقضايا الإدارية، وقضايا السكر، وقضايا التخلف عن

الجلسات) بنسبة تمثيل(٢%) لكل منها. ويمكن أن نفسر تدني قضايا الشيكات وهي ذات طـابع مالي، بأن قضايا الشيكات يمكن أن تنتهي بدفع الغرامات والمبالغ المطلوبة دون الـذهاب إلـى مركز الإصلاح.

- القضايا السابقة لصديقات وطبيعة تلك القضايا ودورهن في العودة لارتكاب الجريمة

الجدول ١٩. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير القضايا السابقة لصديقات وطبيعة تلك القضايا ودورهن في العودة لارتكاب الجريمة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
وجود صديقات لديهن قضايا سابقة	نعم	٢٨	٤٥,٩
	لا	٣٣	٥٤,١
	المجموع	٦١	١٠٠
طبيعة القضايا السابقة للصديقات	من نفس نوع القضية	١٢	٤٢,٩
	من نوع مختلف	١٦	٥٧,١
	المجموع	٢٨	١٠٠
دور الصديقات ذات السوابق في العودة لارتكاب الجريمة	نعم	١٠	٣٥,٧
	لا	١٨	٦٤,٣
	المجموع	٢٨	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٩) بأن نسبة مرتفعة من النزيلات لديهن صديقات ذات سوابق بنسبة بلغت (٤٥,٩%) مقابل ما نسبته (٥٤,١%) ليس لديهن صديقات ذات سوابق. كما يلاحظ من بيانات الجدول بأن ما نسبته (٤٢,٩%) من النزيلات اللّواتي لـديهن صـديقات ذات سوابق كانت قضايا صديقاتهن السابقة من نفس نوع قضاياهن الحالية. ومن إجابـات النـزيلات حول دور تلك الصديقات في العودة لارتكاب الجريمة تبين بأن (٣٥,٧%) منهن أشـرن لـدور الصديقات ذات السوابق في العودة لارتكاب الجريمة.

ويظهر هنا تفسير نظرية المخالطة الجرمية ومبدأها الأساسي أن السلوك الجرمي سلوك مكتسب، ويتعلمه الفرد عن طريق الاختلاط بجماعات إجرامية، وهنا يظهر أثر الاختلاط على الفتاة سواء كان هناك تشابه بين نوع الجريمة أم لا. فالصديقة يمكن أن تنقل خبراتها الجرميـة

لصديقتها ويكون ذلك من خلال تعليمها على أنواع جديدة من الجرائم أو بإعطائها أساليب جديدة يمكن أن تمارسها في تنفيذ سلوكها الجرمي.

- **العلاقة مع النزيلات**

الجدول ٢٠.توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير العيش مع نزيلات من نفس نوع الجريمة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العيش مع نزيلات من نفس نوع الجريمة في المركز حاليا	**نعم**	٥٥	٩٠,٢
	لا	٦	٩,٨
	المجموع	٦١	١٠٠
دور الاختلاط بالنزيلات سابقا في العود للجريمة	**نعم**	١٧	٢٧,٩
	لا	٤٤	٧٢,١
	المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٠) بأن النسبة الأعلى من النزيلات كـن يعـشن مـع نزيلات ارتكبن نفس نوع الجريمة بنسبة بلغت (٩٠,٢%). وهـذا يعـود إلـى نظـام العـزل والتصنيف الذي تقوم إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بتطبيقه على النزيلات، فيتم وضع جميـع نزيلات كل جريمة في مهجع واحد، ويتم الفصل بينهن و بين نزيلات الجرائم الأخرى، من أجل الحد من التأثير على بعض النزيلات الجدد وخصوصاً مجرمـات الـصدفة، أو ممـن تُعتبـر قضاياهن بسيطة كالمشاجرات وحوادث السير، ويمكن أن نفسر نـسبة ٩,٨% مـن النـزيلات اللّواتي أجبن أنهن لا يعشن مع نزيلات من نفس نوع الجريمة، بأن هناك بعض الجرائم والتـي يكون عدد النزيلات قليل (الجرائم المتنوعة) فيها يوجد لهن مكان للإقامة داخل المركـز. كمـا يتبين من بيانات الجدول بأن ما نسبته (٧٢,١%) مـن النـزيلات أجـبن بعـدم وجـود دور لاختلاطهن سابقا بالنزيلات الأخريات بالعود للجريمة مقابل ما نسبته (٢٧,٩%) من النـزيلات أجبن بوجود دور لذلك الاختلاط على عودتهن لارتكاب الجريمة. وهذا من وجهة نظرهن.

وأظهرت نتيجة هذه الدراسة بأنه لا دور للاختلاط بـالنزيلات سـابقا داخـل مركـز الإصلاح بالعودة للجريمة . حيث ان من اجبن ب (لا) ٧٢,١% من النزيلات.

٤-١-٤: رد فعل المجتمع

- نوع معاملة المجتمع وردود الفعل بعد انقضاء مدة المحكومية الأولى

الجدول ٢١. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير نوع معاملة المجتمع

الصلة	طبيعة العلاقة مع أفراد المجتمع قبل ارتكاب الجريمة الأولى									
	ود واحترام		عادية		عدم اكتراث		عدم قبول (رفض وإبعاد)		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأهل	٢٣	٣٧,٧	١٩	٣١,١	٣	٤,٩	١٦	٢٦,٢	٦١	١٠٠
الأقارب	١١	١٨,٠	٢٩	٤٧,٥	٢	٣,٣	١٩	٣١,١	٦١	١٠٠
الأصدقاء	١٨	٢٩,٥	٢٩	٤٧,٥	٢	٣,٣	١٢	١٩,٧	٦١	١٠٠
الجيران	١٠	١٦,٤	٢٨	٤٥,٩	١١	١٨,٠	١٢	١٩,٧	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢١) بأن النسبة الأكبر من النزيلات قد أجابت بأن طبيعة العلاقة قبل ارتكاب الجريمة الأولى كانت ود واحترام مع الأهل بنسبة (٣٧,٧%) وعادية في الدرجة الثانية بنسبة (٣١,٣%)، فيما كانت علاقة عادية مع كل من الأقارب والأصدقاء والجيران بنسبة بلغت على التوالي (٤٧,٥%، ٤٧,٥%، ٤٥,٩%).

من خلال الجدول يتضح أن علاقة الود والاحترام مع الأهل حازت على أعلى نسبه، في حين أن عدم القبول كانت أقل نسبة ٢٦,٢% وهذا يدلنا على أن الأهل قبل ارتكاب الجريمة الأولى يعاملون النزيلات معاملة جيدة، أما نظرة المجتمع (الأقارب، الأصدقاء، الجيران) فقد حازت المعاملة العادية أعلى نسبة، لأن المجتمع يتعامل مع الأفراد حسب سلوكياتهم وتصرفاتهم والتي تتماشى مع العادات والتقاليد السائدة بالجماعة.

الجدول ٢٢. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً ردود فعل أفراد المجتمع بعد انقضاء مدة المحكومية الأولى

الصلة	ردود فعل أفراد المجتمع بعد انقضاء مدة المحكومية الأولى									
	ود واحترام		عادية		عدم اكتراث		عدم قبول (رفض وإبعاد)		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأهل	٢	٣,٣	٢٠	٣٢,٨	١٢	١٩,٧	٢٧	٤٤,٣	٦١	١٠٠
الأقارب	٢	٣,٣	١٧	٢٧,٩	١٧	٢٧,٩	٢٥	٤١,٠	٦١	١٠٠
الأصدقاء	٥	٨,٢	٢٤	٣٩,٣	١٣	٢١,٣	١٩	٣١,١	٦١	١٠٠
الجيران	٣	٤,٩	٢٠	٣٢,٨	١٦	٢٦,٢	٢٢	٣٦,١	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٢) بأن النسبة الأكبر من النزيلات قـد أجابـت بـأن طبيعة العلاقة بعد انقضاء مدة المحكومية الأولى كانت عدم قبول ورفض وإبعاد مع كـل مـن الأهل والأقارب والجيران بنسبة بلغت علـى التـوالي (٤٤,٣%، ٤١%، ٣٦,١%). ويمكـن تفسيرها بأن الأهل والأقارب والجيران أصبح لديهم رد فعل تجاه النزيلات نتيجـة لارتكـابهن الجريمة، وهذا ما يفسر نظرية الوصم الجرمية، وعندما توصم الفتاة بأنها مجرمـة تظهـر ردة الفعل، وذلك نتيجة للصراع الثقافي الكلي على مستوى التنظيم الاجتماعي على اثر ذلـك تعـود الفتاة لممارسة السلوك الجرمي كرد فعل، وهذا ما يفسر تراجع نسبة الـود والاحتـرام ٣,٣% بالنسبة للأهل.

أما طبيعة العلاقة مع الأصدقاء فكانت النسبة الأكبر من الإجابات بأنها عاديـة بنـسبة (٣٩,٣%) وفي الدرجة الثانية رفض وإبعاد بنسبة (٣١,٣%).

وتتفق هذه النتيجة برد الفعل السلبي مع نتيجة ديمتري رتشموند (Richmond،٢٠٠٦) والتي أظهرت أن الوصمة المرتبطة بالمجرمين من أهم العوامل التي تساهم في العود للجريمة.

- **التعرض للعنف الأسري**

الجدول ٢٣. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير التعرض للعنف الأسري

المتغير		العدد	النسبة المئوية
التعرض للعنف الأسرى قبل ارتكاب الجريمة الأولى	نعم	٢٤	٣٩,٣
	لا	٣٧	٦٠,٧
	المجموع	٦١	١٠٠
التعرض للعنف الأسرى بعد ارتكاب الجريمة الأولى	نعم	٣١	٥٠,٨
	لا	٣٠	٤٩,٢
	المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٢٣) تعرض النزيلات للعنف الأسرى قبل وبعـد ارتكـاب الجريمة الأولى، فيلاحظ بأن ما نسبته (٣٩,٣%) من النزيلات أجابت بتعرضهن للعنف الأسرى من قبل أفراد الأسرة قبل ارتكاب الجريمة الأولى، كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بعـد ارتكـاب الجريمة الأولى لتصل إلى (٥٠,٨%).

إن نسبة تعرض النزيلات للعنف الأسري بعد ارتكاب الجريمة الأولى أعلى من نـسبة التعرض للعنف الأسري قبل ارتكاب أي جريمة و يمكن تفسير ذلك بردة الفعل من قبل الأهـل لغير المتزوجات، وردة فعل الزوج بالنسبة للمتزوجات، وذلك عند علمهم بإرتكـابهن الـسلوك الجرمي، فالعنف الأسري من العوامل المساعدة في العود إلى السلوك الجرمي، وذلك كـرد فعل للنزيلة ويتعدد العنف الأسري بأشكاله، فالضرب، أو المعاملة القاسية، أو الألفـاظ النابيـة جميعها من أشكال العنف الأسري.

- **تأثير ارتكاب الجريمة على العلاقات الزوجية وزواج أفراد الأسرة**

الجدول ٢٤. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً طبيعة تغير معاملة الزوج بعد ارتكاب الجريمة

طبيعة تغير معاملة الزوج	العدد	النسبة المئوية
غير متزوجات	٣٥	٥٧,٤
متزوجات	٢٦	٤٢,٦
المجموع	٦١	١٠٠
المتزوجات	العدد	النسبة المئوية
لم تتغير طبيعة المعاملة	٦	٢٣,١
الطلاق	٢	٧,٧
الضرب	٥	١٩,٢
المعاملة القاسية	٩	٣٤,٦
أخرى	٤	١٥,٤
المجموع	٢٦	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٤) بأن النسبة الأكبر من المتزوجات أصبحت معاملة أزواجهن قاسية بنسبة إجابات (٣٤,٦%)، ثم جاءت نسبة من يتعرضن للضرب بنسبة (١٩,٢%)، فيما تعرضت (٧,٧%) منهن للطلاق، يلاحظ أن نسبة كبيرة من المتزوجات تعرضن إلى معاملة قاسية والضرب والطلاق، وأشكال أخرى من العنف الأسري، ويمكن تعليل ذلك برد الفعل من قبل الزوج.

الجدول ٢٥. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً تأثير ارتكاب الجريمة على زواج أفراد الأسرة

المتغير		العدد	النسبة المئوية
عروض زواج الإناث	نعم	٢٦	٤٢,٦
	لا	٣٥	٥٧,٤
	المجموع	٦١	١٠٠
عروض زواج الذكور	نعم	٢١	٣٤,٤
	لا	٤٠	٦٥,٦
	المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٢٥) مدى تأثير ارتكاب النزيلات للجرائم على زواج أفراد الأسرة الذكور والإناث، فيلاحظ بأن ارتكاب تلك الجرائم قد أثرت على زواج أفـراد الأسـرة الإناث بنسبة أعلى من تأثيرها على زواج الذكور. إذ بلغت نسبة من أجابـت بتـأثير ارتكابهـا للجرائم على زواج الإناث (٤٢,٦%) مقابل ما نسبته (٣٤,٤%) بأنها قـد أثـرت علـى زواج الذكور.

ويمكن إرجاع تباين النسبة إلى العادات والتقاليد، والتي يمكن أن يكون تأثيرها الـسلبي على الذكور أقل حدة، من تأثيرها على الإناث، وفي المجمل يمكن أن نفسر ارتفاع نسبة التأثير على أفراد الأسرة، هو أن من يريد الزواج يقوم بالبحث عن مواصفات شريكةِ فـإن كـان ذو أخلاق سيئة ولديه سجل إجرامي فهذا عامل منفر لعملية الزواج ، فعادة يكـون الـزواج بـين الأسر التي تتقارب في مستوياتهم ويمكن أن يندرج ذلك على الأسر التي لـدى أحـد أفرادهـا سوابق جرمية.

- أسباب عدم العمل بعد الإفراج الأخير

الجدول ٢٦. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً الحصول على عمل بعد الإفراج الأخير

الحصول على عمل بعد الإفراج الأخير	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩	٣١,١
لا	٤٢	٦٨,٩
المجموع	٦١	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٦) بأن النسبة الأعلى من النزيلات لم يحـصلن علـى عمل بعد الإفراج الأخير وبنسبة بلغت (٦٨,٩%). ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٧) بـأن أكثر الأسباب لعدم الحصول على عمل بعد الإفراج كانت لعدم توفر فرص العمل بنسبة بلغـت (٦٤,٣%) وفي الدرجة الثانية جاء سبب عدم القدرة على الحصول على عدم المحكومية لغايات التوظيف بنسبة (٤٧,٦%).

الجدول ٢٧. توزيع أفراد الدراسة تبعاً أسباب عدم الحصول على عمل بعد أخر الإفراج

أسباب عدم الحصول على عمل بعد الإفراج السابق	نعم		لا		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
رفض المجتمع	١٨	٤٢,٩	٢٤	٥٧,١	٤٢	١٠٠
عدم القدرة على الحصول على عدم محكومية لغايات التوظيف	٢٠	٤٧,٦	٢٢	٥٢,٤	٤٢	١٠٠
عدم الرغبة في العمل	١٤	٣٣,٣	٢٨	٦٦,٧	٤٢	١٠٠
عدم الحصول على فرصة عمل	٢٧	٦٤,٣	١٥	٢٤,٦	٤٢	١٠٠

ويمكن أن يتم تفسير عدم الحصول على فرصة عمل بارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب، ويمكن إرجاع ذلك لعدم توفر فرص عمل، ويمكن إضافة رفض المجتمع وعدم الحصول على عدم محكومية لغايات التوظيف من العوامل المساعدة في ارتفاع النسبة للنزيلات وهنا يبرز رد فعل المجتمع نتيجة لسلوك النزيلات، كما أن بعض الجهات التي ترغب بتوظيف أفراد لديها تشترط إحضار شهادة عدم محكومية، ومن الصعب أن تحصل النزيلة على هذه الشهادة بعد الإفراج عنها مباشرة ، فلا بد من انقضاء مدة معينة من أجل الحصول عليها، ويمكن للنزيلة أن تحصل على عمل دون الحصول على عدم المحكومية عند بعض أصحاب الأعمال الخاصة مثل سكرتيرة في العيادات، أو مكاتب المحاماة، وعاملات في المنازل.

٤-١-٥ عوامل العود لارتكاب الجريمة

الجدول ٢٨. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات النزيلات على عوامل العود لارتكاب الجريمة

الرقم	السبب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية
١.	عدم توفر مصدر للرزق	٢,١٠	٠,٩٤	٥
٢.	رفاق السوء من مركز الإصلاح	١,٦١	٠,٨٤	٩,٥
٣.	رفاق السوء من الأقارب	١,٦٤	٠,٨٠	٨
٤.	رفاق السوء من الجيران	١,٥٧	٠,٨١	١١
٥.	نظرة المجتمع السلبية	٢,٢٥	٠,٩١	٢
٦.	عدم وجود مسكن أو مأوى	١,٦١	٠,٨٨	٩,٥
٧.	عدم وجود استقرار داخل أسرتي.	٢,٣٦	٠,٩٠	١
٨.	المعاملة السيئة من قبل الأهل	٢,٢٠	٠,٩٦	٤
٩.	الرغبة في العودة إلى الصديقات داخل مركز الإصلاح.	١,٣٦	٠,٧١	١٢
١٠.	عدم وجود أسرة	١,٧٧	،٧	٧
١١.	عدم وجود فرص عمل	٢,٢٣	٠,٩٢	٣
١٢.	أحد أفراد الأسرة منحرف سلوكيا	١,٨٧	٠,٩٢	٦
	الكلي	١,٨٨	٠,٥٢	---

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٨) أن أكثر العوامل للعود لارتكاب الجريمة من وجهة نظر النزيلات عدم وجود استقرار داخل الأسرة بمتوسط إجابات بلغ (٢,٣٦)، ويتضح أن العنف الأسري وعدم الاستقرار داخل الأسرة يجعل النزيلة تشعر بأن خروجها من المنزل وممارسة بعض الأعمال التي من شأنها أن تخفف من حدة الضغط عليها هي الحل خروج من تلك المشكلة. ثم جاء سبب نظرة المجتمع السلبية نحو النساء المرتكبات للجريمة في الدرجة الثانية

بمتوسط إجابات (٢,٢٥). فنظرة المجتمع السلبية تجعل لدى النزيلات رد فعل سـلبي تجاهـه، فالعود إلى الجريمة ينمي شعور الانتقام لديها تجاه المجتمع. وفي الدرجة الثالثة جاء سبب عـدم وجود فرص عمل بمتوسط إجابات (٢,٢٣). كما يتضح من بيانات الجدول بأن أقـل العوامـل للعود لارتكاب الجريمة كان رغبة العودة إلى الصديقات داخل مركز الإصلاح بمتوسط إجابات (١,٣٦)، ثم رفاق السوء من الجيران بمتوسط إجابات (١,٥٧).

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) حيث أن سؤال عدم وجود استقرار اسري أخذت أعلى متوسط حسابي.

٤-١-٦ عدد الجرائم المرتكبة ونوعها والعمر عند ارتكابها

الجدول ٢٩. التوزيع النسبي لعدد الجرائم المرتكبة

عدد الجرائم المرتكبة	العدد	النسبة المئوية
جريمتان	٤٦	٧٥,٤
ثلاثة جرائم	٦	٩,٨
أربع جرائم	٣	٤,٩
خمس جرائم	٦	٩,٨
المجموع	٦١	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢٩) بأن النسبة الأكبر من النزيلات قد ارتكبن جريمتين بنسبة بلغت (٧٥,٤%)، ويعد هذا عودا بسيطا ، وتساوت نسبة مرتكبات الجرائم لثلاث وخمس جرائم بنسبة (٩,٨%)، في حين بلغت نسبة المرتكبات لأربع جرائم (٤,٩%) وهي أدنى نـسبة. ويعد هذا عودا متكررا.

الجدول ٣٠. التوزيع النسبي لنوع الجرائم المرتكبة

نوع الجرائم المرتكبة	العدد	النسبة المئوية
الزنا	٤٣	٢٨,٣
الآداب	٢١	١٣,٨
الاحتيال	٨	٥,٣
الشيكات	٥	٣,٣
السرقة	٢٨	١٨,٤
شروع بالقتل	٤	٢,٦
المخدرات	١٨	١١,٨
التشرد	١٤	٩,٢
المشاجرة	٥	٣,٣
التزوير	٣	٢,٠
انتحال الشخصية	٢	١,٣
تخلف شروط الإقامة	١	٠,٧
مجموع الجرائم	١٥٢	١٠٠

* النسبة من مجموع الجرائم المرتكبة والبالغ عددها (١٥٢) جريمة.

توضح بيانات الجدول رقم (٣٠) التوزيع النسبي لجميع الجرائم المرتكبة من قبل النزيلات حسب نوع هذه الجرائم، فيلاحظ بأن أكثر الجرائم تكرارا كانت لجريمة الزنا بنسبة بلغت (٢٨,٣%)، ثم جرائم السرقة بنسبة بلغت (١٨,٤%)، وفي الدرجة الرابعة جريمة المخدرات بنسبة بلغت (١١,٨%). أما أقل الجرائم تكرارا فكانت لجريمة التخلف عن شروط الإقامة بنسبة (٠,٧%)، ثم جريمة انتحال الشخصية بنسبة بلغت (١,٣%).

وهذه الجرائم بمجملها تم تكرارها من حيث النوع، فغالبية الجرائم الأكثر تكراراً هي الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال، ويمكن تفسير ذلك بالنسبة لجرائم الأموال بحاجة الفرد إلى المال من أجل تلبية بعض متطلباته الأساسية والكمالية.

وتختلف هذه النتيجة بالنسبة للجرائم الأخلاقية التي حازت على أعلى النسب، مع ما توصلت إليه دراسة أسامة الصالح (الصالح،٢٠٠٦) بان جرائم الأموال هي الأعلى نسبة.

الجدول ٣١. متوسط أعمار النزيلات عند ارتكاب الجرائم حسب ترتيب الجريمة

الجريمة	متوسط العمر	الانحراف المعياري
الأولى	٢٣,١٥	٥,٥٦
الثانية	٢٥,٥٧	٦,٢٣
الثالثة	٢٦,٠٠	٥,٩٦
الرابعة	٢٩,٥٦	٦,٤١
الخامسة	٣٣,٥٠	٥,٦١

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣١) بأن متوسط أعمار النزيلات عند ارتكاب الجريمة الأولى قد بلغ (٢٣,١٥) سنة، وبلغ متوسط العمر عند ارتكاب الجريمة الثانية قد بلغ (٢٥,٥٧) سنة، أما متوسط العمر عند ارتكاب الجريمة الثالثة فقد بلغ (٢٦) سنة، ليرتفع متوسط هذا العمر إلى (٢٩,٥٦) سنة عند ارتكاب الجريمة الرابعة ليصل إلى (٣٣,٥) سنة عند ارتكاب الجريمة الخامسة.

من خلال ما سبق فإن المتوسط العمري عند ارتكاب جرائم العود يتركز في المتوسط العمري (٢٥,٥٧-٣٣,٥٠) سنة وبلغ الانحراف المعياري أعلى درجة (٦,٤١) للجريمة الرابعة عند متوسط العمر (٢٩,٥٦).

٤-١-٧ ظروف الجريمة الحالية

الجدول ٣٢. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً نوع الجريمة الحالية

نوع الجريمة الحالية	العدد	النسبة المئوية
الزنا	٢١	٣٤,٣
الآداب	١٠	١٦,٤
الاحتيال	٣	٤,٩
الشيكات	٢	٣,٣
السرقة	١١	١٨,٠
شروع بالقتل	٢	٣,٣
المخدرات	٦	٩,٨
التشرد	٣	٤,٩
تخاف شروط الإقامة	١	١,٦
التدخل بالاغتصاب	١	١,٦
التزوير	١	١,٦
المجموع	٦١	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (٣٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً نوع الجريمة الحالية، فيلاحظ بأن أكثر الجرائم الحالية حدوثاً كانت لجريمة الزنا بنسبة بلغت (٣٤,٣%)، ثم جرائم السرقة بنسبة بلغت (١٨%)، وفي الدرجة الثالثة جريمة الآداب بنسبة بلغت (١٦,٤%). أما أقل الجرائم تكرارا فكانت لجرائم التخاف عن شروط الإقامة والتدخل في الاغتصاب والتزوير بنسبة (١,٦%) لكل منها.

كما نلاحظ فأن الجرائم الأكثر ارتكاباً هي الجرائم الأخلاقية والجرائم التي تقع على الأموال وتتشابه أنواع هذه الجرائم مع جرائم أفراد الأسرة.

الجدول ٣٣. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً العمر عند ارتكاب الجريمة الحالية

النسبة المئوية	العدد	العمر عند ارتكاب الجريمة الحالية
٩,٨	٦	**اقل من ٢٠ سنة**
٣٩,٣	٢٤	**٢٠-٢٤ سنة**
٢٤,٦	١٥	**٢٥-٢٩ سنة**
٢٦,٢	١٦	**٣٠ سنة فاكثر**
١٠٠	٦١	**المجموع**

توضح بيانات الجدول رقم (٣٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً العمر عند ارتكاب الجريمة الحالية، فيلاحظ بأن النسبة الأعلى منهن قد ارتكبن هذه الجريمة في العمر ٢٠-٢٤ سنة بنسبة بلغت (٣٩,٣%)، ثم جاءت نسبة تمثيل فئة العمر ٣٠ سنة فاكثر بنسبة تمثيل بلغت (٢٦,٢%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت لفئة العمر اقل من ٢٠ سنة بنسبة بلغت (٩,٨%).

نلاحظ أن أكثر الفئات العمرية التي يمكن العود بها هي الفئات الشابة (٢٠-٣٠) سنة فهذه الفترة من العمر تكون فيها الفتاة في بداية الانطلاق نحو الحياة وتحاول أن تجد نفسها بين صديقاتها من نفس العمر، وبالتالي يمكن أن تقع ضحية للعود للسلوك الجرمي.

الجدول ٣٤. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً مدة الحكم على الجريمة الحالية

النسبة المئوية	العدد	مدة الحكم على الجريمة الحالية
٤٩,٢	٣٠	**أقل من سنة**
٥٠,٨	٣١	**من سنة إلى ثلاث سنوات**
١٠٠	٦١	**المجموع**

توضح بيانات الجدول رقم (٣٤) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً مدة الحكم على الجريمة الحالية، فيلاحظ وجود نسبة متقاربة للّواتي حكم عليهن أقل من سنة (٤٩,٢%) واللّواتي حكم عليهن لمدة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات بلغت نسبة تمثيلهن (٥٠,٨%). وتتناسب هذه المدة مع ما نص عليه قانون العقوبات الأردني حسب الجريمة الأخيرة التي ارتكبت من قبل النزيلات.

الجدول ٣٥. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً وجود شركاء في الجريمة الحالية

وجود شركاء الجريمة الحالية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣١	٥٠,٨
لا	٣٠	٤٩,٢
المجموع	٦١	١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣٥) بأن حوالي نصف النزيلات قد ارتكبن الجريمة الحالية بوجود شركاء معهن حيث بلغت نسبتهن (٥٠,٨%)، مقابل ما نسبته (٤٩,٢%) لم يكن لديهن شركاء في ارتكاب الجريمة الحالية. كما يتبين من بيانات الجدول رقم (٣٦) بأن النسبة الأعلى من اللّواتي لديهن شركاء في ارتكاب الجريمة الحالية كانوا من الأصدقاء بنسبة بلغت (٤١,٩%) ثم الأهل بنسبة (١٩,٤%)، أما أدنى نسبة فكانت للأقارب بنسبة بلغت (٩,٧%).

الجدول ٣٦. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعاً الشركاء في الجريمة الحالية

الشركاء الجريمة الحالية	العدد	النسبة المئوية
الأهل	٦	١٩,٤
الأقارب	٣	٩,٧
الأصدقاء	١٣	٤١,٩
أخرى	٩	٢٩,٠
المجموع	٣١	١٠٠

ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة كبيرة من الجرائم المرتكبة هي بحاجة لشريك، وعادة ما تكون الشريكة من الصديقات وخصوصاً في قضايا الآداب.

٤-١-٨ الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة على السؤال الأول: هل هناك علاقة للخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية بعدد مرات العود؟

الجدول ٣٧. العلاقة بين عدد مرات العود والعمر

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
العمر	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٣٦	٧٨,٣	٧	٤٦,٧
٣٠ سنة فأكثر	١٠	**٢١,٧**	٨	٥٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٥,٤٢٨) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٢٥) عند درجات حرية (١).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣٧) بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين، كانت اعمارهن من الفئة العمرية ٣٠ سنة وما دون بلغت (٧٨,٣%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لفئة العمر ٣٠ سنة فاكثر (٥٣,٣%). وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والعمر الحالي، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٥,٤٢٨) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٢٥).

ويمكن تفسير ذلك بأن النزيلات، ما دون ٣٠ سنة تنقصهن الخبرة في الحياة ويكون لديهن دافع من أجل إثبات الذات بالتالي يكن عرضة للعود للسلوك الجرمي.

الجدول ٣٨. العلاقة بين عدد مرات العود والمستوى التعليمي

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا تقرأ ولا تكتب	٩	١٩,٦	٦	٤٠,٠
دون الثانوي	١١	**٢٣,٩**	٥	٣٣,٣
ثانوي فاعلى	٢٦	٥٦,٥	٤	٢٦,٧
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٤,٣٥٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,١١٣) عند درجات حرية (٢).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣٨) بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين من نفس المستوى التعليمي، ثانوي فأعلى بلغت (٥٦,٥%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين للأميات (٤٠%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تُظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والمستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٤,٣٥٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,١١٣).

الجدول ٣٩. العلاقة بين عدد مرات العود والحالة الزواجية

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
الحالة الزواجية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	١٨	٣٩,١	٨	٥٣,٣
عزباء	١٦	**٣٤,٨**	٣	٢٠,٠
اخرى(مطلقة،ارملة)	١٢	٢٦,١	٤	٢٦,٧
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (١,٣٣٠) والدلالة الإحصائية لها (٠,٥١٤) عند درجات حرية (٢).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣٩) بأن النسبة الأعلى من النزيلات المتزوجات اللّواتي سبق لهن ارتكاب جريمتين بلغت (٣٩,١%). كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات المتزوجات ممن ارتكبن أكثر من جريمتين (٥٣,٣%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم يظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والحالة الزواجية، حيـث بلغت قيمة مربع كاي (١,٣٣٠) والدلالة الإحصائية لها (٠,٥١٤).

الجدول ٤٠. العلاقة بين عدد مرات العود والحالة العملية قبل دخول المركز

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
الحالة العلمية قبل دخول المركز	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تعمل	٢٠	٤٣,٥	٨	٥٣,٣
لا تعمل	٢٦	**٥٦,٥**	٧	٤٦,٧
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,٤٤٢) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٦) عند درجات حرية (١).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤٠) بأن النسبة الأعلى من النزيلات غير العاملات ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين قبل دخول المركز بنسبة (٥٦,٥%). في حين بلغت النسبة الأعلـى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين (٥٣,٣%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي، لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والعمل قبل دخول المركز، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٤٤٢) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٦).

الجدول ٤١. العلاقة بين عدد مرات العود ومتوسط الدخل الشهري للأسرة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
متوسط الدخل الشهري للأسرة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٣٠٠ دينار فاقل	٣٦	٧٨,٣	١١	٧٣,٣
أكثر من ٣٠٠ دينار	١٠	**٢١,٧**	٤	٢٦,٧
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,١٥٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٧٠) عند درجات حرية (١).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤١) بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سـبق لهـن ارتكاب جريمتين يقل دخل أسرهن عن ٣٠٠ دينار شهريا (٧٨,٣%). كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين، لفئة الدخل ٣٠٠ دينار فاقل أيضا بنسبة (٧٣,٣%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، حيث بلغت قيمـة مربـع كاي (٠,١٥٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٧٠).

الجدول ٤٢. العلاقة بين عدد مرات العود و تعليم الأب

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
تعليم الأب	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
غير متعلم	١٧	٣٧,٠	٧	٤٦,٧
متعلم	٢٩	**٦٣,٠**	٨	٥٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,٤٤٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٥) عند درجات حرية (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤٢) بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي سبق لهـن ارتكاب جريمتين لديهن آباء متعلمين وبنسبة (٦٣%). كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لديهن آباء متعلمين ايضا وبنسبة (٥٣,٣%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وتعليم الاب، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٤٤٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٥).

الجدول ٤٣. العلاقة بين عدد مرات العود والمستوى التعليمي للأم

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
المستوى التعليمي للأم	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
غير متعلم	٢٢	٤٧,٨	١٤	٩٣,٣
متعلم	٢٤	**٥٢,٢**	١	٦,٧
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٩,٦٨٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠١) عند درجات حرية (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤٣) بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سـبق لهـن ارتكاب جريمتين لديهن أمهات متعلمات بنسبة (٥٢,٢%). في حـين بلغـت النـسبة الأعلـى للنزيلات ممن ارتكبن أكثر من جريمتين لديهن أمهات غير متعلمات بنسبة (٩٣,٣%). وأثبتـت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وتعليم الام، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٩,٦٨٥) والدلالة الإحـصائية لهـا (٠,٠٠١).

الجدول ٤٤. العلاقة بين عدد مرات العود، ومكان السكن

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
مكان السكن	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مدينة	٢٣	٥٠,٠	١٠	٦٦,٧
أخرى	٢٣	**٥٠,٠**	٥	٣٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (١,٢٦٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٢٠٥) عند درجات حرية (١).

يتبين من بيانات الجدول رقم (٤٤) تساوي نسبة مكان السكن بين المدينة وبين كل من القرية والمخيم للنزيلات اللّواتي سبق لهن ارتكاب جريمتين بنسبة (٥٠%) لكل منهما. في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين ممن يسكن في المدن وبنسبة (٦٦,٧%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)بين عدد مرات العود ومكان السكن، حيث بلغت قيمة مربع كاي (١,٢٦٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٢٠٥).

الإجابة على السؤال الثاني: هل لردة فعل المجتمع تجاه المفرج عنهن علاقة بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

الجدول ٤٥. نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق في عدد مرات العود لطبيعة التعامل مع النزيلات من قبل كل من الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران قبل المحكومية الأولى

الجهة	طبيعة التعامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأهل	ود واحترام	٢,٤٨	٠,٩٥	٠,٥٦٤	٣ ٥٧	٠,٦٤١
	عادية	٢,٦٨	١,١٦			
	عدم اكتراث	٢,٠٠	٠,٠٠			
	عدم قبول	٢,٣٨	٠,٨٨			
الأقارب	ود واحترام	٢,٢٧	٠,٦٥	٦,٤٠٧	٣ ٥٧	٠,٠٠١
	عادية	٢,٣١	٠,٧١			
	عدم اكتراث	٤,٠٠	٠,٠٠			
	عدم قبول	٢,٦٣	١,١٦			
الأصدقاء	ود واحترام	٢,٣٩	٠,٨٥	٠,٧٩٩	٣ ٥٧	٠,٥٠٠
	عادية	٢,٥٢	٠,٩٩			
	عدم اكتراث	٣,٥٠	٢,١٢			
	عدم قبول	٢,٤٢	٠,٩٩			
الجيران	ود واحترام	٢,٦٠	١,٢٦	٢,١٥٩	٣ ٥٧	٠,١٠٣
	عادية	٢,٣٦	٠,٧٨			
	عدم اكتراث	٣,٠٩	١,٣٠			
	عدم قبول	٢,١٧	٠,٥٨			

توضح بيانات الجدول رقم (٤٥) نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في عـدد مـرات العود حسب طبيعة معاملة الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران قبل المحكومية الأولى، فيلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في عدد مرات العود تعـود إلى اختلاف طبيعة معاملة الأقارب حيـث بلغـت قيمـة (F) المحـسوبة (٦,٤٠٧) والدلالـة

الإحصائية لها (٠,٠٠١) وكانت أكثر عدد مرات العود، للّواتي كان يعـاملهن الأقـارب بعـدم الاكترات ثم عدم القبول. ولم تظهر نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة إحصائيا تعـود إلـى طبيعة معاملة كل من الأهل والأصدقاء والجيران.

الجدول ٤٦. نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق في عدد مرات العود حسب طبيعة التعامل مع النزيلات من قبل كل من الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران بعد المحكومية الأولى

الجهة	طبيعة التعامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأهل	ود واحترام	٢,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٢٢	٣ ٥٧	٠,٨٨٠
	عادية	٢,٥٠	١,٠٠			
	عدم اكترات	٢,٤٢	٠,٩٠			
	عدم قبول	٢,٥٦	١,٠٥			
الأقارب	ود واحترام	٣,٥٠	٢,١٢	٠,٨٢٧	٣ ٥٧	٠,٤٨٤
	عادية	٢,٤٧	٠,٨٧			
	عدم اكترات	٢,٣٥	٠,٧٩			
	عدم قبول	٢,٥٢	١,٠٨			
الاصدقاء	ود واحترام	٢,٦٠٠	١,٣٤	٠,٥١٩	٣ ٥٧	٠,٦٧١
	عادية	٢,٦٧	١,٠٥			
	عدم اكترات	٢,٣١	٠,٨٥			
	عدم قبول	٢,٣٧	٠,٨٩			
الجيران	ود واحترام	٢,٠٠	٠,٠٠	٠,٦٧٢	٣ ٥٧	٠,٥٧٣
	عادية	٢,٧٠	١,١٣			
	عدم اكترات	٢,٥٠	١,٠٣			
	عدم قبول	٢,٣٦	٠,٨٥			

توضح بيانات الجدول رقم (٤٦) نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في عـدد مـرات العود حسب طبيعة معاملة الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران بعد المحكومية الأولى، فيلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) في عدد مـرات العـود تعود إلى اختلاف طبيعة معاملة كل من الأهل والأقارب والاصدقاء والجيران حيث بلغت قيمـة (F) المحسوبة (٠,٢٢٢، ٠,٨٢٧، ٠,٥١٩، ٠,٦٧٢) والدلالة الإحصائية لها (٠,٨٨٠، ٠,٤٨٤، ٠,٦١٧، ٠,٥٧٣) على التوالي.

الإجابة على السؤال الثالث: هل لجماعة الرفاق علاقة بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

الجدول ٤٧. العلاقة بين عدد مرات العود و وجود صديقات لديهن قضايا سابقة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
وجود صديقات لديهن قضايا سابقة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٥	٣٢,٦	١٣	٨٦,٧
لا	٣١	**٦٧,٤**	٢	١٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (١٣,٣١١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠) عند درجات حرية (١).

يتبين من بيانات الجدول رقم (٤٧) بأن النسبة الأعلى من النـزيلات اللّـواتي ارتكـبن جريمتين كانت للّواتي ليس لديهن صديقات ذوات قضايا سابقة بنسبة (٦٧,٤%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لمن لديهن صـديقات ذوات قـضايا سابقة بنسبة (٨٦,٧%). وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عنـد مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود و وجود صديقات لديهن قضايا سابقة، حيـث بلغت قيمة مربع كاي (١٢,٣١١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠).

الجدول ٤٨. العلاقة بين عدد مرات العود و والعيش في المركز مع نزيلات من نفس نوع الجريمة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
العيش في المركز مع نزيلات من نفس نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٢	٩١,٣	١٣	٨٦,٧
لا	٤	**٨,٧**	٢	١٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,٢٧٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٦١) عند درجات حرية (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤٨) بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّـواتي ارتكـبن جريمتين كانت للّواتي يعشن في المركز مع نـزيلات ارتكـبن نفـس نـوع الجريمـة بنـسبة (٩١,٣%). وكذلك بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين للّواتي يعشن في المركز مع نزيلات ارتكبن نفس نوع الجريمة ايضا بنسبة (٨٦,٧%). ولـم تظهـر نتـائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين عـدد مرات العود والعيش في المركز مع نزيلات من نفس نوع الجريمة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٢٧٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٦١).

الجدول ٤٩. العلاقة بين عدد مرات العود ودور الاختلاط بالنزيلات في العود للجريمة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
دور الاختلاط بالنزيلات في العود للجريمة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٣	٢٨,٣	٤	٢٦,٧
لا	٣٣	**٧١,٧**	١١	٧٣,٣
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,٠١٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٥٩٣) عند درجات حرية (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤٩) بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّـواتي ارتكـبن جريمتين كانت لمن أجبن بعدم وجود دور للاختلاط بالنزيلات في العود لارتكاب الجريمة بنسبة (٧١,٧%). كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لمن أجبن بعدم وجود دور للاختلاط بالنزيلات في العود لارتكاب الجريمة بنسبة (٢٦,٧%). ولم تظهر نتـائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عـدد مرات العود، و دور الاختلاط بالنزيلات في العود للجريمة، حيث بلغـت قيمـة مربـع كـاي (٠,٠١٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٥٩٣).

الإجابة على السؤال الرابع: هل هناك علاقة بين العنف الأسري وعدد مرات العـود للـسلوك الجرمي؟

الجدول ٥٠. العلاقة بين عدد مرات العود والتعرض للعنف الأسري بعد ارتكاب أول جريمة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
التعرض للعنف الأسري بعد ارتكاب أول جريمة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٢	٤٧,٨	٩	٦٠,٠
لا	٢٤	**٥٢,٢**	٦	٤٠,٠
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

* بلغت قيمة مربع كاي (٠,٦٧١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٠٢) عند درجات حرية (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥٠) بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّـواتي ارتكـبن جريمتين كانت لمن لم يتعرضن للعنف الأسري بعد ارتكاب أول جريمة بنسبة (٥٢,٢%). فـي حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي تعرضن للعنف الأسري بعـد ارتكـاب أكثـر مـن جريمتين بنسبة (٦٠%). ولم تظهر نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالـة إحـصائية

عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود و التعرض للعنف الأسري بعد ارتكاب أول جريمة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٦٧١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٠٢).

الإجابة على السؤال الخامس: هل هناك علاقة بين وجود قضايا سابقة لأحد من أفراد الأسرة بعدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

الجدول ٥١. العلاقة بين عدد مرات العود و وجود احد أفراد الأسرة لديه قضايا سابقة

عدد مرات العود	مرتين		أكثر من مرتين	
وجود احد أفراد الأسرة لديه قضايا سابقة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٦	٣٤,٨	١٢	٨٠,٠
لا	٣٠	**٦٥,٢**	٣	٢٠,٠
المجموع	٤٦	١٠٠	١٥	١٠٠

*** بلغت قيمة مربع كاي (٩,٣١٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٣) عند درجات حرية (١).**

يتبين من بيانات الجدول رقم (٥١) بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي ارتكبن جريمتين كانت لمن لا وجود لأحد أفراد أسرهن قضايا سابقة بنسبة (٦٥,٢%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لمن يوجد لدى احد أفراد أسرهن قضايا سابقة بنسبة (٨٠%). وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود، و وجود احد أفراد الأسرة لديه قضايا سابقة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٩,٣٤١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٣).

الإجابة على السؤال السادس: هل هناك علاقة بين عوامل العود وبين عدد مرات العود للسلوك الجرمي؟

الجدول ٥٢. معاملات ارتباط بيرسون بين عوامل العود للسلوك الجرمي وعدد مرات العود

سبب العود لارتكاب السلوك الجرمي	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
١. عدم توفر مصدر للرزق	٠,٢١٨	٠,٠٩٢
٢. رفاق السوء من للسجن	٠,٣٧	٠,٧٨٠
٣. رفاق السوء من الأقارب	-٠,٠٦٨	٠,٦٠٢
٤. رفاق السوء من الجيران	٠,٠١٧	٠,٨٩٩
٥. نظرة المجتمع السلبية	٠,١٠٦	٠,٤١٧
٦. عدم وجود مسكن أو مأوى	*٠,٢٦٧	٠,٠٣٧
٧. عدم وجود استقرار داخل الأسرة	٠,٠٦١	٠,٦٤٣
٨. المعاملة السيئة من قبل الأهل	٠,٠٧٣	٠,٥٧٨
٩. الرغبة في العودة إلى الصديقات داخل مركز الإصلاح	٠,٠٧٧	٠,٥٥٧
١٠. عدم وجود أسرة	-٠,٠٥٩	٠,٦٥٢
١١. عدم وجود فرص عمل	٠,٢٤٣	٠,٠٥٩
١٢. احد أفراد الأسرة منحرف سلوكيا	*٠,٢٥٨	٠,٠٤٥
الكلي (أسباب العودة لارتكاب السلوك الجرمي)	٠,١٧٨	٠,١٧٠

* **العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** (α ≤ ٠,٠٥).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٥٢) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) بين عدم توفر المنزل أو المأوى وبين عدد مرات العود، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٢٦٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٣٧). كما يلاحظ أيضا وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ ٠,٠٥) بين وجود احد أفراد الأسرة منحرف سلوكيا وبين عدد مرات العود، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٢٥٨) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٤٥). ولم تظهر معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين باقي عوامل العود للسلوك الجرمي وعدد مرات العود.

الفصل الخامس

النتائج العامة التوصيات

٥-١النتائج العامة

٥-٢ ملخص النتائج

٥-٣ التوصيات

النتائج العامة والتوصيات

٥-١: النتائج العامة

- **النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلات:**

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر العائدات هن من ذوات الفئات العمرية الأصغر ، حيث بلغت أعلى نسبة تمثيل للّواتي تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) وبنسبة تمثيل (٣٢,٨%)، ثم جاءت في الدرجة الثانية نسبة النزيلات اللّواتي تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) وبنسبة تمثيل بلغت (٢٩,٥%). أما أدنى نسبة تمثيل فكانت اللّواتي تقع أعمارهن في الفئة العمرية (٣٥-٣٩ سنة) وبنسبة بلغت (٦,٦%).

ويتضح بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين، كانت أعمارهن من الفئة العمرية ٣٠ سنة وما دون بلغت (٧٨,٣%) ، ولتفسير ذلك يمكن القول أن هذه الفترة من العمر تعد بالنسبة للفتاة بداية الانطلاق إلى معترك الحياة، والخروج إلى سوق العمل، وعليه فإن الاختلاط ووجود صداقات جديدة عن طريق العمل أو فترة الدراسة، وكما أن الفتاة هنا تكون أكثر تحللاً من القيود الأسرية وعادة ما تأخذ جزء من الحرية سواء كان عن طريق الزوج أو الأسرة، كما يمكن لنا أن نفسر انخفاض نسبة العود في الفئة العمرية ٤٠ سنة فأكثر هو مدى إدراك ومعرفة هذه الفئة بمخاطر العود للجريمة وما هي الآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك، ولا بد من الابتعاد عن الجريمة. وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والعمر الحالي، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٥,٤٢٨) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٢٥).

وتتفق نتيجة الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان(حمدان،٢٠٠١) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) بان أكثر الفئات العائدة هي في صفوف الشباب (٢٠-٣٠) وهذا ما توصلت إليه الدراسة.

يتبين من نتائج الدراسة بان أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب المستوى التعليمي كانت للثانوية العامة وبنسبة تمثيل (٣١,١%)، ثم جاءت نسبة تمثيل الحاصلات على المستوى التعليمي الأساسي بلغت (٢٦,٢%). وفي الدرجة الثالثة جاءت نسبة تمثيل الأميات (لا تقرأ ولا تكتب) بنسبة تمثيل (٢٤,٦%). كما يلاحظ من بيانات الجدول بأن أدنى نسبة تمثيل كانت

للحاصلات على درجة البكالوريوس بنسبة بلغت (٦,٦%)، وبشكل عام يتضح تدني المـستويات التعليمية للنزيلات.

يلاحظ أن غالبية النزيلات ٨١,٩% تعليمهن ثانوي فما دون وهذا يبرز لنـا أن هنـاك علاقة عكسية بين التعليم والعود للجريمة، فكلما قل التحصيل العلمي زاد الاتجـاه نحـو العـود للسلوك الجرمي، ويمكن أن نفسر ذلك بأن اللّواتي لديهن تعليم متـدني لـيس لـديهن الخبـرة والمعرفة بالأمور الحياتية ولا يدركن مخاطر العود للجريمة، كما أن التعليم المتدني يجعل الفرد لا يعرف بعض الحقوق التي له وما هي الواجبات التي عليه أي إنه يجهل المعرفة القانونية، أما المتعلمات تعليماً عالٍ فلديهن المعرفة والخبرة الكافية، في حين لا يعني أن التعليم العالي يحد من الجريمة فكما تم ذكره سابقاً فالتعليم يمكن أن يكون محفزاً للعود للجريمة وخصوصاً في بعـض الجرائم كالجرائم المخلة بالثقة العامة.

كما أن المتعلم يكون له مكانة اجتماعية بين أفراد مجتمعه فيحاول كل جهده المحافظـة عليها والابتعاد عن العود للجريمة، وعليه فإن الدور والمكانة الاجتماعية يمكن أن يكـون لهـا تأثير إيجابي للحد من العود إلى الجريمة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) ودراسة عبد الله غانم (غانم، ٢٠٠١) بان أكثر العائدين هم من ذوي التعليم المتدني.

إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تُظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والمستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة مربـع كـاي (٤,٣٥٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,١١٣).

يتضح من ارتفاع نسبة المتزوجات إذ بلغ عـددهن (٢٦) نزيلـة يـشكلن مـا نـسبته (٤٢,٦%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل العازبات بنسبة تمثيل بلغت (٣١,٢%). أمـا أدنى نسبة تمثيل فكانت للأرامل بنسبة بلغت (٨,٢%). كما بلغت النـسبة الأعلـى للنـزيلات المتزوجات ممن ارتكبن أكثر من جريمتين (٥٣,٣%)

يلاحظ أن ٥٧,٤% من النزيلات غير متزوجات سواء كن عازبات أم أرامل أم مطلقات وهذه النسبة عالية، ويمكن تفسير تلك الزيادة بأن غير المتزوجات لديهن حرية وقيود أخف، أما الأرامل والمطلقات فيمكن تفسير عودهن للجريمة. يعود لقلـة الرقابـة الأسـرية علـيهن وأن خروجهن من حياة والدخول في حياة جديدة بعد وفاة الزوج أو الطلاق يجعل هنـاك منعطفـات

جديدة في حياتهن كتحملها مسؤولية الأسرة، مما يجعلها غير قادرة علـى الوفـاء بالتزاماتهـا وبالتالي العود إلى الجريمة.

أما المتزوجات فيمكن أن نفسرها بأن المتزوجة لديها مسؤوليات الأسرة وعادة ما تساهم الزوجة في تأمين مصدر الرزق للأسرة بالإضافة إلى الزوج، مما قد يدفعها ذلك إلى العود إلى الجريمة في ظل عدم وجود عمل تقوم به.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) ودراسـة أسامة الصالح (الصالح، ٢٠٠٦) ودراسة عبد العزيز الغريب (الغريب،٢٠٠٦) والتي أظهـرت بان العزاب هم الأكثر عودا في حين إن هذه الدراسة بينت إن المتزوجات هن الأكثر عودا.

وأن نتائج اختبار مربع كاي لم تجد علاقة ذات دلالة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والحالة الزواجية، حيث بلغت قيمة مربع كـاي (١,٣٣٠) والدلالة الإحصائية لها (٠,٥١٤).

يلاحظ من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات غير العاملات ممن سبق لهـن ارتكاب جريمتين قبل دخول المركز بنسبة (٥٦,٥%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنـزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين (٥٣,٣%). ويمكن تفسير عود هذه الفئة بأن هناك وقت فراغ كبير يكون لدى النساء وهذا يدفع إلى الشعور بعدم الإنتاجية ولما للبطالة من دور كبير في العود إلى الجريمة، فالتي لا تعمل تتجه أحياناً إلى إشغال وقتها في أي شيء وبوجود رفقـة سـيئة و يمكن أن تقوم بقضاء وقتها في ممارسة السلوك الجرمي من أجل تأمين احتياجاتها. فالفرد يتجه نحو العود للسلوك الجرمي من أجل تأمين متطلبات الحياة الأساسية، ومع أن نسبة اللّواتي يعملن في القطاع العام بسيطة يمكن تفسير عودهن للجريمة بأن طبيعة أعمالهن يمكن أن تنحصر فـي ارتكاب بعض القضايا، أو أن خروجهن لمكان العمل والاحتكاك بالآخرين أدى إلى العود للسلوك الجرمي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد العزيز الغريـب (الغريـب، ٢٠٠٦) وذلك بان أعلى النسب كانت لمن هم عاطلون عن العمل.

إلا أن نتائج اختبار مربع كاي، لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والعمل قبل دخول المركز، حيث بلغت قيمة مربـع كـاي (٠,٤٤٢) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٦).

توضح نتائج الدراسة ارتفاع عدد أفراد اسر النزيلات إذ بلغت أعلى نسبة تمثيل للنزيلات اللّواتي بلغ عدد أفراد أسرهن بين ٤-٦ أفراد بنسبة بلغت (٣٧,٧%)، ثم جاءت في الدرجة الثانية نسبة تمثيل اللّواتي يقع عدد أفراد أسرهن في الفئة ١٠ أفراد فأكثر بنسبة بلغت (٢٤,٦%). ومن الملاحظ أن معظم النزيلات (٨٢%) عدد أفراد أسرهن ٤ أفراد فأكثر وهذا بدوره يجعل المسؤوليات كبيرة، على معيل الأسرة ولا يقوم بإعطاء الحقوق لأبنائه وبالتالي فإن الدخل للأسرة لا يكفي مقارنة مع أعدادهم، كما أن كبر حجم الأسر يجعل هناك تقصير، من قبل الوالدين في رعاية أبنائهم وعدم إعطائهم القدر الكافِ من الحنان والرعاية الأسرية ويتجه عندها الأبناء إلى الجريمة.

يلاحظ من نتائج الدراسة وجود تدني في مستوى دخول اسر النزيلات، وبأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين يقل دخل أسرهن عن ٣٠٠ دينار شهريا (٧٨,٣%) . كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين، لفئة الدخل ٣٠٠ دينار فاقل أيضا بنسبة (٧٣,٣%) وهذا التدني في دخول الأسر يمكن أن يفسر على أن النزيلات اللّواتي يقل دخلهن عن ٣٠٠ دينار يعانين من فقر داخل أسرهن، وهذا الانخفاض في الدخل يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة، بالتالي يصبح الفرد غير منتمي للأسرة، ويتجه نحو الاستقلالية التي تحتاج إلى مال ومن المحتمل أن تدفع الحاجة إلى المال بالفتاة إلى العود للسلوك الجرمي أما أدنى نسبة تمثيل فكانت لفئة الدخل ٤٠١-٥٠٠ دينار بنسبة تمثيل (٦,٦%). كما يمكن أن نفسر وجود مبحوثات لدى أسرهن دخل مرتفع بنسبة (٨,٢%) أي أن الدخل يجعل الفرد يقوم بالبحث عن إشباع غرائزه وبالتالي يقع ضحية للعود للسلوك الجرمي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كما من دراسة وفاء حمدان (حمدان، ٢٠٠١) ودراسة كرستيانا رسل (Russell، ٢٠٠٦) ودراسة ديمتري رتشموند (Richmond، ٢٠٠٦) بان ذوي الدخل المتدني هم الأكثر عوداً.

إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود ومتوسط الدخل الشهري للأسرة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,١٥٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٧٠).

يلاحظ من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي سبق لهن ارتكاب جريمتين لديهن آباء متعلمين وبنسبة (٦٣%). كما بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لديهن آباء متعلمين أيضا وبنسبة (٥٣,٣%). إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم

تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وتعليم الأب، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٤٤٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٥٥).

يلاحظ من نتائج الدراسة تدني المستويات التعليمية للأمهات فقد بلغت نسبة ممن سبق لهن ارتكاب جريمتين لديهن أمهات متعلمات بنسبة (٥٢,٢%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات ممن ارتكبن أكثر من جريمتين لديهن أمهات غير متعلمات بنسبة (٩٣,٣%). فالأم مدرسة إن أحسنت استغلالها فهي ستعمل على إنشاء جيل قادر على الدخول بمعترك الحياة، والانخراط في المجتمع. وتعد الأم القدوة لبناتها، فإن كانت تحسن التوجيه والإرشاد فالمخرجات ستكون جيدة مما نلاحظ أن ٩٥,١% من أمهات النزيلات كان تحصيلهن العلمي الثانوية العامة فما دون وهذه النسبة تعد كبيرة ومرتفعة، فلا يمكن أن تقوم الأم بدور المرشد والموجه في ظل تدني مستواها التعليمي، وفي ظل التطور التكنولوجي، يتجلى الفارق الفكري والتعليمي بين الأم وابنتها فيكون هناك صعوبة في التوجيه الجيد . فيما بلغت نسبة تمثيل البكالوريوس (٣,٣%) والدبلوم (١,٦%). ويمكن تفسير النسبة البسيطة لمن لديهن أم تعليمها عالٍ بأن هناك إمكانية لانشغال الأم عن أفراد الأسرة مما يجعل البعض منهن يعدن إلى الجريمة.

واثبت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وتعليم الأم، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٩,٦٨٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠١).

يلاحظ من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب مهنة الأب كانت اللّواتي آبائهن موظفي قطاع عام بنسبة بلغت (٢٩,٥%)، ثم موظفي القطاع الخاص بنسبة بلغت (٢١,٣%). ويتضح من البيانات أعلاه أن غالبية مهن أباء هي موظف سواء كان ذلك في القطاع العام أم في القطاع الخاص، وعندما نقارن مهن مع التحصيل العلمي للأب فإنه على الأغلب هي ليست مهن ذات موقع ومنصب، ويمكن أن تنحصر في المهن الحرفية أو الخدمية. أما أدنى نسب التمثيل فكانت للعاطلين عن العمل بنسبة (٨,٢%). ويمكن أن يكون هناك تأثير سلبي عندما يكون الأب لا يعمل، مع عدم وجود مصدر آخر للدخل، وهذا بدوره يمكن أن يزيد من نسبة العود إلى السلوك الجرمي.

يلاحظ من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة تمثيل للنزيلات حسب مهنة الأم كانت اللّواتي أُمهاتهن ربات منازل بنسبة بلغت (٧٥,٤%)، ويمكن أن نفسر عدم عمل الأم يعني إنها لا تملك مصدر دخل، فبالتالي تأثيرها في المنزل يكون ضعيف، وسيطرتها على بناتها ليست بالمستوى

المطلوب، فمن المعلوم أن من يملك المال في الأسرة يكون له سلطة قوية داخلها. ثم الموظفات في القطاع الخاص والقطاع العام بنسبة بلغت (٩,٨%) لكل منهما

يلاحظ من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات ممن يقمن في المدن بنسبة بلغت (٥٤,١%)، وبلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين ممن يسكن في المدن وبنسبة (٦٦,٧%) وهذا يقودنا إلى أن الضوابط الاجتماعية للأسرة في المدينة تختلف عنها في القرية والبادية، فتمتاز الحياة في المدينة بالرخاء والحرية، وقلة الضوابط الاجتماعية، كما يوجد في المدينة أماكن التسلية والترفيه بعكس القرى والبوادي وتمتاز المدينة بازدهار الاقتصاد فيها بسبب تواجد التجارة والصناعة ومعظم الخدمات، كما أن العمران في المدينة يمتاز بالاكتظاظ وتكون المنازل قريبة من بعضها البعض، وهذا يجعل الحراك السكاني فيها كبير، كما أن أهل المدينة يقومون بالإبلاغ عن معظم الجرائم التي ترتكب، لذلك فمعدل العود فيها أكبر. أما اللّواتي يقمن في القرى بنسبة تمثيل بلغت (٢٦,٢%). أما نسبة المقيمات في المخيمات فقد بلغت (١٦,٤%). في حين كانت أدنى نسبة تمثيل للمقيمات في البادية بنسبة تمثيل بلغت (٣,٣%) فقط. حيث تسود العادات والتقاليد القوية التي تحكم الفرد ويقوم بمراعاتها خوفاً من العار والفضيحة، وتكون حركة تنقل الفتيات قليلة نوعا ما، كما أن المنازل هنا متباعدة وفرص الاختلاط ضعيفة، في حين يحجم أبناء القرية والبادية عن الإبلاغ عن بعض الجرائم ويلجأون إلى حلها خارج الإطار الرسمي، وذلك خوفاً من تزعزع العلاقات الاجتماعية أو الخوف من الأثر السلبي.

إلا أن نتائج اختبار مربع كاي لم تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود ومكان السكن، حيث بلغت قيمة مربع كاي (١,٢٦٥) والدلالة الإحصائية لها (٠,٢٠٥).

يتبين من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات كانت اللّواتي يقمن في مساكن تتكون من غرفتين بنسبة تمثيل بلغت (٣٦,١%)، وجاءت نسبة اللّواتي يقمن في منازل تتكون من ثلاث غرف في الدرجة الثانية بنسبة تمثيل (٢٦,٢%). أما أدنى نسبة فكانت اللّواتي يقمن في منازل تتكون من غرفة واحدة بنسبة تمثيل بلغت (٤,٩%).

فعدد الغرف داخل المنزل بالنسبة للنزيلات قليل مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، فالاكتظاظ داخل المنزل يؤدي إلى مجموعة من العوامل التي تساعد للعود إلى الجريمة، فالعنف الأسري داخل الأسرة يحفز الفتاة على الخروج من المنزل، من أجل قضاء وقت الفراغ، وهنا

تجد الفتاة نفسها أمام صداقات جديدة يمكن أن تؤدي بها إلى العود إلى الجريمة إذا كانـت تلـك الصداقات من لديه سوابق جرمية. في حين يمكن تفسير من لديهن عدد غرف أكثر من خمـسة، فحياة الرفاه وتوفر الخصوصية والاستقلالية داخل المنزل، كلها تساعد في العود إلـى الـسلوك الجرمي.

- **النتائج المتعلقة بالقضايا السابقة وردة فعل المجتمع وعوامل العود للجريمة وظـروف الجريمة الحالية:**

يلاحظ من نتائج الدراسة وجود نسبة مرتفعة من النزيلات ممن كان لدى أفراد أسـرهن على الأقل قضية سابقة، فقد بلغت نسبة ممن أجبن بوجود قضايا لأحد أفراد أسرهن (٤٥,٩%) مقابل ما نسبته (٥٤,١%) ممن لا يوجد لدى أفراد أسرهن قضايا سابقة.

وكما تشير النتائج أن نصف النزيلات لدى أحد أفراد أسرهن سوابق جرمية فهذا يقودنا إلى أن الفرد عندما ينشأ ويترعرع تكون الأسرة نقطة الانطلاق وتعد المرحلة الأهم فـي حيـاة الفرد، فإن كانت الجريمة عنوان الأسرة فإن أفرادها على الأغلب سيكونوا عرضـة لارتكـاب الجريمة ، أما إذا لم يكن هناك من أفراد الأسرة من لديه سوابق جرمية فيمكن تفـسير عـودهن بأن هناك عوامل اخرى أخرى أدت إلى العود إلى السلوك الجرمي.

ويتبين من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي ارتكبن جريمتين كانت لمن لا وجود لأحد أفراد أسرهن قضايا سابقة بنسبة (٦٥,٢%). في حين بلغت النسبة الأعلـى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لمن يوجد لدى احد أفراد أسرهن قضايا سابقة بنسبة (٨٠%). وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود، و وجود احد أفراد الأسرة لديه قضايا سابقة، حيث بلغـت قيمة مربع كاي (٩,٣٤١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٣).

توضح نتائج الدراسة أن النزيلات اللّواتي يوجد لدى أحد أفراد أسرهن قـضايا سـابقة حسب صلة القرابة، وأن أعلى نسبة كانت لصلة القرابة مع الأخ بنسبة بلغـت (٤٥,١%) مـن مجموع القضايا السابقة، ثم الأخت بنسبة (٢٥,٥%) في الدرجة الثانية. ويمكن أن نفسر ذلك بأن الأخ أو الأخت يكون تواجدهم كبير في حياة النزيلات وخصوصاً لمن هـن غيـر متزوجـات، فالمخالطة هنا يكون لها تأثير واضح فتتأثر الفتاة بمحيطها الأسري ومع طول مدة الإقامـة فـي الأسرة يظهر أثر ذلك السلوك الجرمي عليها، فلا بد أن يتأثر الفرد بمحيطه الأسري سواء كان ذلك الأثر إيجابي أم سلبي. فيما بلغت أدنى نسبة لابن العم وبنت العم بنسبة (٢%) لكل منهمـا.

في حين نلاحظ أن جرائم الزوج حازت على (١٣,٧%) ويمكن أن تكون ذوات القضايا الأخلاقية ممن تأثرن بأزواجهن وخصوصاً عندما يكون الدافع مالي.

يتبين من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي ارتكبن جريمتين كانت للّواتي ليس لديهن صديقات ذوات قضايا سابقة بنسبة (٦٧,٤%). في حين بلغت النسبة الأعلى للنزيلات اللّواتي ارتكبن أكثر من جريمتين لمن لديهن صديقات ذوات قضايا سابقة بنسبة (٨٦,٧%).

كما يلاحظ أن النزيلات اللّواتي لديهن صديقات ذات سوابق كانت قضايا صديقاتهن السابقة من نفس نوع قضاياهن الحالية. ومن إجابات النزيلات حول دور تلك الصديقات في العودة لارتكاب الجريمة تبين بأن (٣٥,٧%) منهن أشرن لدور الصديقات ذات السوابق في العودة لارتكاب الجريمة.

ويظهر هنا تفسير نظرية المخالطة الجرمية ومبدأها الأساسي أن السلوك الجرمي سلوك مكتسب، ويتعلمه الفرد عن طريق الاختلاط بجماعات إجرامية، وهنا يظهر أثر الاختلاط على الفتاة سواء كان هناك تشابه بين نوع الجريمة أم لا. فالصديقة يمكن أن تنقل خبراتها الجرمية لصديقتها ويكون ذلك من خلال تعليمها على أنواع جديدة من الجرائم أو بإعطائها أساليب جديدة يمكن أن تمارسها في تنفيذ سلوكها الجرمي.

وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود و وجود صديقات لديهن قضايا سابقة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (١٢,٣١١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠).

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٠) بأن النسبة الأعلى من النزيلات كن يعشن مع نزيلات ارتكبن نفس نوع الجريمة بنسبة بلغت (٩٠,٢%). وهذا يعود إلى نظام العزل والتصنيف الذي تقوم إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بتطبيقه على النزيلات، فيتم وضع جميع نزيلات كل جريمة في مهجع واحد، ويتم الفصل بينهن و بين نزيلات الجرائم الأخرى، من أجل الحد من التأثير على بعض النزيلات الجدد وخصوصاً مجرمات الصدفة، أو ممن تُعتبر قضاياهن بسيطة كالمشاجرات وحوادث السير، ويمكن أن نفسر نسبة ٩,٨% من النزيلات اللّواتي أجبن أنهن لا يعشن مع نزيلات من نفس نوع الجريمة، بأن هناك بعض الجرائم والتي يكون عدد النزيلات قليل (الجرائم المتنوعة) فيها يوجد لهن مكان للإقامة داخل المركز. كما يتبين من البيانات بأن ما نسبته (٧٢,١%) من النزيلات أجبن بعدم وجود دور لاختلاطهن سابقا

بالنزيلات الأخريات بالعود للجريمة مقابل ما نسبته (٢٧,٩%) من النزيلات أجبن بوجود دور لذاك الاختلاط على عودتهن لارتكاب الجريمة. وهذا من وجهة نظرهن.

وأظهرت نتيجة هذه الدراسة بأنه لا دور للاختلاط بالنزيلات سابقا داخل مركز الإصلاح بالعودة للجريمة. حيث أن من اجبن ب (لا) ٧٢,١% من النزيلات.

يتضح من بأن النسبة الأعلى من النزيلات اللّواتي ارتكبن جريمتين كانت للّواتي يعشن في المركز مع نزيلات ارتكبن نفس نوع الجريمة بنسبة (٩١,٣%). ولم تظهر نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود والعيش في المركز مع نزيلات من نفس نوع الجريمة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٢٧٤) والدلالة الإحصائية لها (٠,٤٦١).

يلاحظ من نتائج الدراسة بأن النسبة الأكبر من النزيلات قد أجابت بأن طبيعة العلاقة قبل ارتكاب الجريمة الأولى كانت ود واحترام مع الأهل بنسبة (٣٧,٧%) وعادية في الدرجة الثانية بنسبة (٣١,٣%)، فيما كانت علاقة عادية مع كل من الأقارب والأصدقاء والجيران بنسبة بلغت على التوالي (٤٧,٥%، ٤٧,٥%، ٤٥,٩%).

وتوضح نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في عدد مرات العود حسب طبيعة معاملة الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران قبل المحكومية الأولى، فيلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) في عدد مرات العود تعود إلى اختلاف طبيعة معاملة الأقارب حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٦,٤٠٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠١) وكانت أكثر عدد مرات العود، للّواتي كان يعاملهن الأقارب بعدم الاكتراث ثم عدم القبول. ولم تظهر نتائج تحليل التباين وجود فروق دالة إحصائيا تعود إلى طبيعة معاملة كل من الأهل والأصدقاء والجيران.

يلاحظ من نتائج الدراسة بأن النسبة الأكبر من النزيلات قد أجابت بأن طبيعة العلاقة بعد انقضاء مدة المحكومية الأولى كانت عدم قبول ورفض وإبعاد مع كل من الأهل والأقارب والجيران بنسبة بلغت على التوالي (٤٤,٣%، ٤١%، ٣٦,١%). ويمكن تفسيرها بأن الأهل والأقارب والجيران أصبح لديهم رد فعل تجاه النزيلات نتيجة لارتكابهن الجريمة، وهذا ما يفسر نظرية الوصم الجرمية، وعندما توصم الفتاة بأنها مجرمة تظهر ردة الفعل، وذلك نتيجة للصراع الثقافي الكلي على مستوى التنظيم الاجتماعي على اثر ذلك تعود الفتاة لممارسة السلوك الجرمي كرد فعل، وهذا ما يفسر تراجع نسبة الود والاحترام ٣,٣% بالنسبة للأهل.

وتتفق هذه النتيجة برد الفعل السلبي مع نتيجة ديمتري رتشموند (Richmond، ٢٠٠٦) والتي أظهرت أن الوصمة المرتبطة بالمجرمين من أهم العوامل التي تساهم في العود للجريمة.

فيلاحظ من نتائج الدراسة بأن ما نسبته (٣٩,٣%) من النـزيلات أجابـت بتعرضـهن للعنف الأسرى من قبل أفراد الأسرة قبل ارتكاب الجريمة الأولى، كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بعد ارتكاب الجريمة الأولى لتصل إلى (٥٠,٨%).

إن نسبة تعرض النزيلات للعنف الأسري بعد ارتكاب الجريمة الأولى أعلى من نـسبة التعرض للعنف الأسري قبل ارتكاب أي جريمة و يمكن تفسير ذلك بردة الفعل من قبل الأهـل لغير المتزوجات، وردة فعل الزوج بالنسبة للمتزوجات، وذلك عند علمهم بارتكـابهن الـسلوك الجرمي، فالعنف الأسري من العوامل المساعدة في العود إلى السلوك الجرمي، وذلك كـرد فعل للنزيلة ويتعدد العنف الأسري بأشكاله، فالضرب، أو المعاملة القاسية، أو الألفـاظ النابيـة جميعها من أشكال العنف الأسري. ولم تظهر نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود و التعرض للعنف الأسري بعد ارتكاب أول جريمة، حيث بلغت قيمة مربع كاي (٠,٦٧١) والدلالة الإحصائية لها (٠,٣٠٢).

تبين نتائج الدراسة مدى تأثير ارتكاب النزيلات للجرائم على زواج أفراد الأسرة الذكور والإناث، فيلاحظ بأن ارتكاب تلك الجرائم قد أثرت على زواج أفراد الأسرة الإناث بنسبة أعلى من تأثيرها على زواج الذكور. إذ بلغت نسبة من أجابت بتأثير ارتكابها للجـرائم علـى زواج الإناث (٤٢,٦%) مقابل ما نسبته (٣٤,٤%) بأنها قد أثرت على زواج الذكور.

ويمكن إرجاع تباين النسبة إلى العادات والتقاليد، والتي يمكن أن يكون تأثيرها الـسلبي على الذكور أقل حدة، من تأثيرها على الإناث، وفي المجمل يمكن أن نفسر ارتفاع نسبة التأثير على أفراد الأسرة، هو أن من يريد الزواج يقوم بالبحث عن مواصفات شريكةٍ فـإن كـان ذو أخلاق سيئة ولديه سجل إجرامي فهذا عامل منفر لعملية الزواج ، فعادة يكـون الـزواج بـين الأسر التي تتقارب في مستوياتهم ويمكن أن يندرج ذلك على الأسر التي لـدى أحـد أفرادهـا سوابق جرمية.

يتضح من نتائج الدراسة بأن النسبة الأعلى من النزيلات لم يحصلن علـى عمـل بعـد الإفراج الأخير وبنسبة بلغت (٦٨,٩%). ويلاحظ من نتائج الدراسة بأن أكثر الأسـباب لعـدم الحصول على عمل بعد الإفراج كانت لعدم توفر فرص العمل بنـسبة بلغـت (٦٤,٣%) وفـي

الدرجة الثانية جاء سبب عدم القدرة على الحصول على عدم المحكومية لغايات التوظيف بنـسبة (٤٧,٦%).

ويمكن أن يتم تفسير عدم الحصول على فرصة عمل بارتفاع نسبة البطالة بين صـفوف الشباب، ويمكن إرجاع ذلك لعدم توفر فرص عمل، ويمكن إضـافة رفـض المجتمـع وعـدم الحصول على عدم محكومية لغايات التوظيف من العوامل المساعدة في ارتفاع النسبة للنزيلات وهنا يبرز رد فعل المجتمع نتيجة لسلوك النزيلات، كما أن بعض الجهات التي ترغب بتوظيف أفراد لديها تشترط إحضار شهادة عدم محكومية، ومن الصعب أن تحصل النزيلـة علـى هـذه الشهادة بعد الإفراج عنها مباشرة ، فلا بد من انقضاء مدة معينة من أجـل الحـصول عليهـا، ويمكن للنزيلة أن تحصل على عمل دون الحصول على عدم المحكومية عند بعـض أصـحاب الأعمال الخاصة مثل سكرتيرة في العيادات، أو مكاتب المحاماة، وعاملات في المنازل.

يلاحظ من نتائج الدراسة أن أكثر العوامل للعود لارتكاب الجريمة مـن وجهـة نظـر النزيلات عدم وجود استقرار داخل الأسرة بمتوسط إجابات بلغ (٢,٣٦)، ويتـضح أن العنـف الأسري وعدم الاستقرار داخل الأسرة يجعل النزيلة تشعر بأن خروجها من المنزل وممارسـة بعض الأعمال التي من شأنها أن تخفف من حدة الضغط عليها هي الحـل خـروج مـن تلـك المشكلة. ثم جاء سبب نظرة المجتمع السلبية نحو النساء المرتكب للجريمة في الدرجـة الثانيـة بمتوسط إجابات (٢,٢٥). فنظرة المجتمع السلبية تجعل لدى النزيلات رد فعل سـلبي تجاهـه، فالعود إلى الجريمة ينمي شعور الانتقام لديها تجاه المجتمع. وفي الدرجة الثالثة جاء سبب عـدم وجود فرص عمل بمتوسط إجابات (٢,٢٣). كما يتضح من بيانات الجدول بأن أقـل العوامـل للعود لارتكاب الجريمة كان رغبة العودة إلى الصديقات داخل مركز الإصلاح بمتوسط إجابات (١,٣٦)، ثم رفاق السوء من الجيران بمتوسط إجابات (١,٥٧).

يلاحظ من نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مـستوى دلالـة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدم توفر المنزل أو المأوى وبين عدد مرات العود، إذ بلغت قيمـة معامـل ارتباط بيرسون (٠,٢٦٧) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٣٧). كما يلاحظ أيضا وجـود علاقـة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين وجود احـد أفـراد الأسـرة منحرف سلوكيا وبين عدد مرات العود، حيث بلغت قيمة معامـل ارتبـاط بيرسـون (٠,٢٥٨) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٤٥). ولم تظهر معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين باقي عوامل العود للسلوك الجرمي وعدد مرات العود

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة وفاء حمدان (حمدان،٢٠٠١) حيث أن سؤال عدم وجود استقرار اسري أخذت أعلى متوسط حسابي.

فيلاحظ من نتائج الدراسة بأن أكثر الجرائم تكرارا كانت لجريمة الزنـا بنـسبة بلغـت (٢٨,٣%)، ثم جرائم السرقة بنسبة بلغت (١٨,٤%)، وفي الدرجة الرابعة جريمة المخـدرات بنسبة بلغت (١١,٨%). أما أقل الجرائم تكرارا فكانت لجريمة التخلف عن شروط الإقامة بنسبة (٠,٧%)، ثم جريمة انتحال الشخصية بنسبة بلغت (١,٣%).

وهذه الجرائم بمجملها تم تكرارها من حيث النوع، فغالبية الجرائم الأكثر تكـراراً هـي الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال، ويمكن تفسير ذلك بالنسبة لجرائم الأموال بحاجة الفرد إلـى المال من أجل تلبية بعض متطلباته الأساسية والكمالية

٥-٢ ملخص النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر العائدات هن من ذوات الفئات العمرية الأصغر (أقل من ٣٠ سنة)، ومن لديهن تعليم متدني هن الأكثر عوداً حيث أن ٨١,٩% من النزيلات مستواهن التعليمي ثانوي فما دون. وأن المتزوجات أكثر عوداً وبلغت نسبة من كان عودهن لأكثر من مرتين ٥٣,٣%، في حين أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٦,٥% من النزيلات اللواتي عدن مرتين عاطلات عن العمل. وأن ٧٨,٣% ممن عدن مرتين و٧٣,٣% ممن عدن أكثر من مرتين، دخل أسرهن ٣٠٠ دينار فأقل أي إنهن من ذوات الدخل المتدني، وأن ٨٢% من العائدات عدد أفراد أسرهن ٤ أفراد فأكثر، وأن ٣٩,٣% من آباء النزيلات مستواهم التعليمي لا يقرأ ولا يكتب، في حين أن ١,٦% منهم تحصيله العلمي بكالوريوس فأعلى. في المقابل أظهرت نتائج الدراسة أن ٩٣,٣% من كان لديهن عود أكثر من مرتين بأن أمهاتهن غير متعلمات (لا تقرأ ولا تكتب)، وأن ٥٤,١% من العائدات من سكان المدينة في حين بلغت نسبة العائدات من البادية ٣,٣%.

وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين عدد مرات العود وكلاً من (العمر الحالي، مستوى تعليم الأم)، فيما لم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود، وكلاً من المتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الزوجية، الحالة العملية، الدخل الشهري للأسرة، تعليم الأب، مكان السكن).

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود وطبيعة معاملة أقارب النزيلة قبل ارتكابها الجريمة الأولى، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بعد الجريمة الأولى، وكانت نسبة ممن تعامل معها من الأهل بالود والاحترام بعد جريمتها الأولى ٣,٣% من النزيلات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود ووجود صديقات لديهن قضايا سابقة.

أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٠,٨% من النزيلات قد تعرضن للعنف الأسري، بعد ارتكاب الجريمة الأولى، فيما لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين عدد مرات العود والعنف الأسري.

أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٠% ممن كان عودهن أكثر من مرتين كانت إجابتهن بأن لدى أحد أفراد الأسرة قضايا سابقة، وأثبتت نتائج اختبار مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات العود، ووجود قضايا سابقة لأحد أفراد الأسرة.

٥-٣ التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

١- الوقوف على العوامل التي تساهم في العود، إلى الجريمة وإيجاد الحلول المناسـبة لهـا عن طريق صانعي القرار.

٢- زيادة الاهتمام الرسمي بالنزيلات، من أجل تقديم أفضل الخدمات لهن سواء كان ذلـك داخل المركز أم خارجه وذلك من خلال برامج وطنية تُعد لهذه الغاية.

٣- وضع الخطط والبرامج اللازمة لإعادة تأهيل النزيلات، وذلك لـضمان دمجهـن فـي المجتمع بعد الإفراج، والبحث عن آلية للحد من المصاعب التي تواجهٌن عند البحث عن عمل، مثل اشتراط الحصول على عدم المحكومية.

٤- زيادة الوعي لدى معيل الأسرة من أجل الاهتمام بأفراد أسرته ومعرفة من هم أصدقائهم وما هي سلوكياتهم.

٥- إدراج أعداد العائدات ضمن الإحصاءات الصادرة عن مديرية الأمن العام مـن أجـل معرفة حجم المشكلة.

٦- الاهتمام بفئة الشباب، وذلك بتوفير فرص عمل مناسبة لهم وذات أجـور مناسـبة مـع متطلباته الأساسية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

٧- العمل على زيادة أعداد مراكز الإصلاح وذلك من أجل تصنيف النزلاء على محورين، الأول فصل مرتكبي كل جريمة عن الأخرى، والثاني فصل المكررين لنفس الجريمـة عن غير المكررين.

٨- القيام بإجراء دراسات مماثلة على النزيلات للتعرف على أوضاعهن والأسـباب التـي أدت للقيام بالعود للسلوك الجرمي.

المراجــع

- الألفي، أحمد عبد العزيز (١٩٦٥)، **العودة إلى الجريمة والاعتياد على الإجـرام: دراسـة مقارنة**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- أبو توتة، عبد الرحمن محمد (١٩٩٩)، **علم الإجرام**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- أبو زيد، محمود (١٩٨٧)، **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب**، القـاهرة: دار الكتاب.
- جابر، سامية محمد (١٩٨٣)، **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علـم الاجتمـاع والواقـع الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- بلال، أحمد (١٩٨٥)، **علم الإجرام: النظرية العامـة والتطبيقـات**، القـاهرة: دار الثقافـة العربية.
- حمدان ،وفاء (٢٠٠١م)، **العود للجريمة في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية ميدانيـة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن.
- خالف، عقيلة (١٩٨٧م)، **نظام العود في قانون العقوبات الجزائري**، رسالة ماجستير غيـر منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- خلف، محمد (١٩٨٦)، **مبادئ علم الإجرام**، (ط٤)، طرابلس (ليبيا): الدار الجماهيرية.
- خليفة، أحمد محمد (١٩٦٢)، **مقدمة في دراسة السلوك الإجرامـي**، (ج١)، القـاهرة: دار المعارف.
- دائرة الإحصاءات العامة(٢٠٠٧)، **النشرة الإحصائية**،عمان٠
- الدوري، عدنان (١٩٨٤)، **أصول علم الإجرام: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**، (ط٣)، الكويت: ذات السلاسل.

- رمضان، السيد (١٩٨٤)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الساعاتي، سامية حسن (١٩٨٦)، **جرائم النساء**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- السراج، عبود (١٩٨٥)، **علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسـباب الجريمـة وعلاج السلوك الإجرامي**، (ط٣)، الكويت: جامعة الكويت.
- السماك، أحمد حبيب (١٩٨٥)، **ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسـلامية والفقـه الجنائي الوضعي**، الكويت: جامعة الكويت.
- السمري، عدلي (١٩٩٢)، **السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة/ سلـسلة علم الاجتماع المعاصر**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيف، محمد إبراهيم (١٩٩٦)، **الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي: بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي**، الرياض: مكتبة العبيكان.
- الشاذلي، فتوح عبد الله (١٩٩٣)، **دراسات في علم الإجرام**، الإسكندرية: فتوح الشاذلي.
- الصالح، أسامة (١٤٢٧هـ)، **مؤشرات جرائم العود في المؤسسات الإصلاحية الأردنيـة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ٢١ (٤١)، ٦١-٩٢.
- عبد الستار، فوزية (١٩٧٧)، **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**، (ط٤)، بيروت: دار النهضة العربية.
- عبيد، حسن إسماعيل (١٩٩٣)، **سوسيولوجيا الجريمة**، لندن: ميدلايت.
- عبيد، رؤوف (١٩٧٤)، مبادئ علم الإجرام، (ط٣)، القاهرة: دار الفكر العربي.
- عريم، عبد الجبار (١٩٧٣)، **نظريات علم الإجرام**، (ط٦)، بغداد: مطبعة المعارف.

- عريم، عبد الجبار (١٩٧٧)، **الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين: بحث في نظرية الإصلاح المعاصر**، (ط٣)، بغداد: دار المعارف.
- علي، عبد السلام علي (٢٠٠٠)، **أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- علي، يسر أنور، وعثمان، آمال عبد الرحيم (١٩٨٠)، **علم الإجرام وعلم العقاب**، القاهرة: دار النهضة العربية.
- العيسوي، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٠)، **علم النفس الجنائي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- غانم، عبد الله عبد الغني (١٩٨٨)، **سجن النساء: دراسة أنثروبولوجية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- غانم ،عبد الله عبد الغني (٢٠٠١) ، **العود إلى الجريمة "منهج لتفعيل السجل الجنائي"**، الفكر الشرطي ، ١٠(٣٨) ، ٢٠٨-٢٣٧ .
- الغريب ،عبد العزيز (٢٠٠٦) **، ظاهرة العود للإدمان في المجتمع العربي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- كاره، مصطفى عبد المجيد (١٩٩٢)، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، (ط٢)، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- المشهداني، محمد أحمد (٢٠٠٢)، **أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي**، عمان: الدار العلمية الدولية.
- وريكات، عايد (٢٠٠٤)، **نظريات علم الجريمة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الإنجليزية:

١. Richmond, Demitri .(٢٠٠٦) **Barriers to reentry for ex-offenders: Factors contributing to recidivism**. Un- published master dissertation. California State University, Long Beach.

٢. Russell, Christiana M. (٢٠٠٦)**. Risk and recidivism: An exploratory analysis of Educational court-involved youth**. Un- published doctoral dissertation. The Ohio State University.

الملاحـــــــــــق

العود إلى السلوك الجرمي لدى النساء

يقوم الباحث بعمل دراسة ميدانية بعنوان "العود إلى السلوك الجرمي لدى النـساء" من اجل التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى العود إلى السلوك الجرمي من اجـل إيجاد الحلول المناسبة . لذا أرجو من جميع النزيلات الإجابة عـن الأسـئلة بكـل موضوعية علما بأن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمـي وسـيتم التعامل معها بسرية تامة ٠

الباحث

جمال بركات الجازي

أولا: البيانات الأساسية:

١- السن:

١- اقل من(٢٠)سنة	٢-(٢٠-٢٤)سنة	٣-(٢٥-٢٩) سنة

٤ -(٣٠-٣٤) سنة	٥-(٣٥-٣٩) سنة	٦-(٤٠) سنة فأكثر

٢- المستوى التعليمي:

١- لا تقرأ ولا تكتب .	٢- أساسي.	٣- ثانوي.

٤- دبلوم متوسط.	٥- بكالوريوس.	٦- دراسات عليا.

٣- الحالة الزواجية:

١- متزوجة	٢- عزباء	٣- مطلقة	٤- أرملة

٤- المهنة قبل دخول المركز:

١- موظفة قطاع عام	٢- موظفة قطاع خاص	٣- ربة منزل

٤- طالبة	٥- أعمال حرة	٦- أخرى تذكر.........

٥- عدد أفراد الأسرة حيث كنت تقيمين:

١-(٣)فأقل	٢- (٤-٦)	٣- (٧-٩)	٤-(١٠)فأكثر

٦- الدخل الشهري للأسرة(بالدينار الأردني):

١- اقل من١٠٠ دينار	٢-(١٠٠-٢٠٠)دينار	٣-(٢٠١-٣٠٠)دينار

٤- (٣٠١-٤٠٠)دينار	٥ -(٤٠١-٥٠٠)دينار	٦-(٥٠١)دينار فأكثر

٧- الدخل الشهري للنزيلة (بالدينار الأردني):

١- اقل من١٠٠ دينار	٢-(١٠٠-٢٠٠)دينار	٣-(٢٠١-٣٠٠)دينار

٤- (٣٠١-٤٠٠)دينار	٥-(٤٠١-٥٠٠)دينار	٦-(٥٠١)دينار فأكثر

٨- مصدر الدخل:

١ - راتب تقاعدي	٢- إيجار عقار	٣- مساعدات من الأهل

٤- موظفة لها دخل	٥- أخرى حددي...........

٩- المستوى التعليمي للأب:

١- لا يقرأ ولا يكتب .	٢- أساسي.	٣- ثانوي.

٤- دبلوم متوسط.	٥ - بكالوريوس.	٦- دراسات عليا.

١٠- المستوى التعليمي للام:

١- لا تقرأ ولا تكتب. ٢- أساسي. ٣- ثانوي.

٤- دبلوم متوسط. ٥- بكالوريوس. ٦- دراسات عليا.

١١- مهنة الأب :

١- موظف قطاع عام ٢- موظف قطاع خاص ٣- مزارع

٤- عامل ٥- تاجر ٦-عاطل عن العمل ٧- أخرى تذكر...............

١٢- مهنة الأم:

١- موظفة قطاع عام ٢- موظفة قطاع خـاص ٣- ربـة منـزل

٤-أخرى تذكر..........

١٣- مكان سكنك:

١- مدينة. ٢- قرية ٣- مخيم ٤- بادية

١٤- عدد الغرف في منزل أسرتك:

١- غرفة واحدة ٢- غرفتان ٣- ثلاث غرف

٤- أربع غرف ٥- خمس غرف فأكثر

ثانيا: القضايا السابقة لـ (الأسرة، الأصدقاء، الزملاء)

١٥ – **هل لدى احد أفراد الأسرة قضايا سابقة؟**

١- نعم ٢- لا

إذا كان الجواب نعم فما صلة القرابة ونوع السابقة؟

صلة القرابة	نوع القضية السابقة

١٦- هل لديك صديقات لديهن قضايا سابقة؟

١- نعم ٢- لا

- إذا كان الجواب" نعم"

- **ما طبيعة تلك الجرائم:**

١- من نفس نوع جريمتك ٢- من نوع مختلف عن جريمتك

- **هل كان لهن دوراً في عودتك للجريمة؟**

١- نعم ٢- لا

١٧- هل تعيشين في المركز مع نساء من نفس نوع جريمتك:

١- نعم ٢- لا

١٨- هل كان سابقا لاختلاطك بالنزيلات الأخريات سبب في عودتك للجريمة؟

١- نعم ٢- لا

ثالثا: ردود فعل المجتمع

١٩- قبل المحكومية الأولى :(يرجى وضع إشارة (x) في المربع المناسب)

نوع المعاملة / الصلة	ود واحترام	عادية	عدم اكتراث	عدم قبول(رفض وإبعاد)
الأهل				
الأقارب				
الأصدقاء				
الجيران				

٢٠- **بعد المحكومية الأولى : (**يرجى وضع إشارة (x) في المربع المناسب)

نوع المعاملة / الصلة	ود واحترام	عادية	عدم اكتراث	عدم قبول(رفض وإبعاد)
الأهل				
الأقارب				
الأصدقاء				
الجيران				

٢١- هل تعرضت للعنف الأسري قبل ارتكابك أول جريمة؟

١- نعم ٢- لا

٢٢- هل تعرضت للعنف الأسري بعد ارتكابك أول جريمة؟

١- نعم ٢- لا

٢٣- **لمن هي متزوجة :** (يرجى الإجابة على الفقرات التالية) . أما غير المتزوجات الرجاء الانتقال إلى السؤال رقم (٢٤).

- هل تغيرت معاملة زوجك لك بعد ارتكابك الجريمة؟

١- نعم ٢- لا

- **إذا كان الجواب نعم . فما هي ردة فعله ؟**

١-الطلاق ٢- الضرب ٣- المعاملة القاسية

٤- غير ذلك حددي.......................

٢٤- **هل كان لارتكابك الجريمة تأثيراً سلبياً على عروض زواج الإناث في أسرتك؟**

١- نعم ٢- لا

٢٥-**هل كان لارتكابك للجريمة تأثير سلبي على عروض زواج الذكور في أسرتك؟**

١- نعم ٢- لا

٢٦- هل حصلت على عمل بعد الإفراج عنك في المرة السابقة؟

١- نعم ٢- لا

اذا كانت إجابتك على السؤال السابق "لا" ما هو سبب عدم حصولك على عمل؟ (الرجاء وضع إشارة (x) في المربع المخصص **)**

الرقم	الإجابة / السبب	نعم	لا
١	رفض المجتمع لي		
٢	لم احصل على عدم محكوميه لغايات التوظيف		
٣	عدم الرغبة في العمل		
٤	عدم الحصول على فرصة عمل.		

رابعا :عوامل العود للجريمة:

٢٧-أمامك مجموعة من العوامل التي قد تكون عاملا مساهما في عودتك للجريمة ضع إشارة (x) في المربع المناسب أمام كل سبب :

الرقم	السبب	موافق	محايد	معارض
١	عدم توفر مصدر للرزق			
٢	رفاق السوء من مركز الإصلاح			
٣	رفاق السوء من الأقارب			
٤	رفاق السوء من الجيران			
٥	نظرة المجتمع السلبية			
٦	عدم وجود مسكن أو مأوى			
٧	عدم وجود استقرار داخل أسرتي.			
٨	المعاملة السيئة من قبل الأهل			
٩	الرغبة في العودة إلى الصديقات داخل مركز الإصلاح.			
١٠	عدم وجود أسرة			
١١	عدم وجود فرص عمل			
١٢	احد أفراد الأسرة منحرف سلوكيا			

خامسا: علاقة مدة الحكم ونوع الجريمة بعدد مرات العود:

٢٨- ما هي عدد مرات ارتكابك الجريمة:

١- مرتان ٢- ثلاث مرات ٣- أربع مرات فأكثر

يرجى وضع الإجابة المناسبة في المربع المخصص لها:

الجريمة	نوع الجريمة	مدة الحكم	العمر عند ارتكابها
الأولى			
الثانية			
الثالثة			
الرابعة			
الخامسة			

سادسا: ظروف الجريمة الحالية

٢٩- ما هو نوع جريمتك الحالية؟

١- زنا ٢- آداب ٣- احتيال ٤- شيكات

٥- سرقة ٦- شروع بالقتل ٧- مخدرات

٨- تشرد ٩- أخرى حددي.........

٣٠- العمر عند ارتكابك الجريمة الحالية:

١- اقل من(٢٠)سنة ٢ - (٢٠-٢٤) سنة ٣-(٢٥-٢٩)سنة

٤-(٣٠-٣٤)سنة ٥-(٣٥-٣٩)سنة ٦ - (٤٠) سنة فأكثر

- **مدة الحكم للجريمة الحالية** ....

٣١- هل يوجد لديك شركاء في الجريمة الحالية؟

١- نعم ٢- لا

- **إذا كان الجواب نعم . هل هم من؟**

١ - الأهل. ٢- الأقارب. ٣- الأصدقاء .

٤- آخرون حددي..............

أسماء المحكمين لاستبانه الدراسة

الاسم	الجامعة	التخصص
الأستاذ الدكتور عايد وريكات	مؤتة	علم الاجتماع
الأستاذ الدكتور عيسى مصاروه	الأردنية	ديمغرافيا
الدكتور محمد العربي	الأردنية	ديمغرافيا
الدكتور فاكر الغرايبة	البلقاء التطبيقية	العمل الاجتماعي
الدكتور حيدر ظاظا	الأردنية	القياس والتقويم
الدكتور يحيى نصار	الهاشمية	علم النفس

بسم الله الرحمن الرحيم

THE HASHIMITE KINGDOM
OF JORDAN
PUBLIC SECURITY DIRECTORATE
REHABILITATION AND CORRECTIONAL
CENTERS DPARTMENT

المملكة الاردنية الهاشمية
مديرية الامن العام
ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل

الرقم: ٢/٤٦/دراسات/ ٦٧ ٢١٩ عاجل جدا
التاريخ: / شوال / ١٤٢٨هـ
الموافق: / تشرين ٢/٢٠٠٧ م

مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل

الموضوع: الدراسات الميدانية

١ . جاء بكتاب مديرية الأمن العام / الديوان رقم ب /٢/٤٦ /٥ ٣٣٥٠٥ تاريخ ٢٨ /١٠ /٢٠٠٧ الموافقة للرائد رقم ٥٧١٩ جمال بركات ممدوح الجازي مرتب مركز الدراسات الاستراتيجية الامنية بزيارة مراكزكم والحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان (العود إلى السلوك الجرمي) .

٢ . لإجراءاتكم وتسهيل مهمته حال المراجعة وحسب التعليمات .

العميد
مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل
نايف الدعجة

نسخة إلى
رئيس قسم الأمن الوقائي .
رئيس قسم الدراسات/ مع صورة عن المرفق .

عمان – الاردن هاتف (5812682 – 5812945) فاكس (5812759 – م/766338)
(AMMAN – JORDAN Tel: (5812945 5812682) Fax :(C/5812759–M/ 766338)

مدير مركز الدراسات الإستراتيجية الأمنية

الموضوع : الدراسات الميدانية

سيدي:

أقدم استدعائي هذا راجيا منكم مخاطبة من يلزم حول الموافقة على إجراء دراسة بعنوان" العود للسلوك الجرمي لدى النساء في مركز إصلاح وتأهيل الجويده" كرسالة ماجستير في علم الاجتماع بالجامعة الأردنية الأمر الذي يتطلب الحصول على الإحصائيات والبيانات الميدانية من النزيلات ودمتم سيدي.

تحريرًا ٢٠٠٧/٩/٢٧

مقدمه

الرائد رقم ٥٧١٩

جمال بركات الجازي

RECIDIVISM AMONG RECIDIVIST FEMALE INMATES AT AL-JUWIDA CORRECTIONAL AND REHABILITATION CENTER FOR WOMEN

by

Jamal Barakat Al-Jazi

Supervisor

Dr. Khalil Darwish. Prof

ABSTRACT

The purpose of this study was to identify the socioeconomic characteristics of repeated female offenders and whether they differ in their recidivism rate based on those characteristics, also to identify the major offenses that committed by those inmates, and if there any significant differences based on having family members or friends with prior criminal record.

Data for this study was collected through questionnaire that was administered to all convicted inmates resides at the Women correctional center at the time of the study.

Chi-square test revealed statistically significant difference on recidivism, based on present age and mother education. While no significant differences were found on recidivism and education, marital status, work, monthly income, father education and place of residence. Also, results chi-square test show significant differences on recidivism and respondents having family members and friends with prior criminal record. Although around half of the inmates were subject to domestic violence, no significant differences on recidivism was found based on family violence.

The study concluded with a number of recommendations regarding further research and proposed programs for inmates.